



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران - تهران - خیابان ولیعصر - پلاک ۱۳۳ - تلفن: ۸۸۸۸۸۸۸۸ - ۸۸۸۸۸۸۸۸

مظاهر الحياة في عصر فتح العصر الرومانسي اجتماعيا واقتصاديا وإداريا آمال محمد الرومي



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران

اهداءات ٢٠٠٩

المستشار / رابع لطفي جمعة
القاهرة

المكتبة الثقافية
٣١٢

مظاهر الحياة في مصر
في العصر الرومانسي
اجتماعيًا واقتصاديًا وإداريًا

آمال محمد الروبي



المكتبة الوطنية المصرية العامة للدراسات والبحوث

١٩٧٥

مقدمة

يقدم هذا الكتاب الموجز بعض صور من الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي ومعالم النظام الإداري في مصر في العصر الروماني وهي الفترة التي بدأت بفتح الإمبراطور أوكتافيانوس أغسطس لمصر سنة ٣١ قبل الميلاد ، واستمرت حتى قيام الإمبراطور ديقلديانوس بأصلاحاته سنة ٢٨٤ . وبالرغم من طول هذه الحقبة التي بلغت أكثر من ثلاثة قرون إلا أن هذه الفترة تعتبر مجهولة في كثير من جوانبها للقارئ العربي ، وقد حاولت قدر جهدي أن أضع صورة عامة خالية من كثير من التفاصيل حتى يمكن للقارئ أن يلم بها في يسر وسهولة . وتعتمد هذه الدراسة أساساً على الوثائق البزردية

المكتوبة باللغة اليونانية والتي تم نشرها في المجموعات
البردية العالمية والمجلات الانجليزية والفرنسية هذا مع
الاستعانة ببعض الكتب الافرنجية الحديثة التي تمس
بعض الموضوعات التي عالجتها في هذا الكتاب . وفي بعض
الاحيان مكنتنا الوثائق البردية من اعطاء تفاصيل كثيرة
لبعض الموضوعات . مثلا تلك الخاصة بوثائق التعداد
والحياة الاسرية والضرائب بمختلف انواعها وعلى رأسها
ضريبة القمح العينية وسلطات الوالى وغيرها من الموضوعات .
واحيانا أخرى لم تمكننا أوراق البردى من أن تجيب على
بعض التساؤلات واكمال صورة موضوع من الموضوعات
مثلا لا نستطيع أن نقطع برأى حتى الآن بخصوص ضريبة
الرأس في مصر بعد صدور دستور الامبراطور كاراكلا
كما لم نتمكن من رسم صورة تفصيلية عن الجهاز الادارى
في المراكز وعن نظام الأمن والبوليس في مصر بوجه
عام . على أى حال نرجو أن تساعدنا الظروف باكتشاف
المزيد من أوراق البردى حتى نستطيع أن نوضح مختلف
جوانب الحياة في مصر في تلك الفترة .

وقد خرجت بعدة نتائج من هذه الدراسة : الأولى
أن السبب في تشابه بعض أوجه الحياة الاجتماعية في
ذلك العصر مع مثيلاتها في العصر الحديث يرجع الى نهر
النيل الذى طبع الحياة على ضفتى الوادى بملامح متشابهة
على مر العصور . ان روما سخرت الجهاز الادارى في مصر
لامتصاص مصادر الثروة ، ولو أن الأباطرة كانوا يعمدون
النظر لقدروا أن هذه السياسة ستؤثر على ما يجنيه

روما من مصر . كما أن البيروقراطية المصرية نمت وترعرعت في ظل الرومان وتحت حكمهم ولكن لوجه الحق نقول أنها لم تكن وليدة عهدهم ولكنها كانت قديمة قدم الحضارة المصرية ، ولا شك أن الظروف الجغرافية كانت وراء هذه الظاهرة الادارية فالبيئة المصرية بيئة رى صناعى يعتمد على فيضان النهر ، ولتنظيم هذا الرى كان لابد من سلطة عامة مطلقة هنا بدلت بدور البيروقراطية الادارية ، ثم جاء العصر الرومانى ليتيح لها اكبر فرصة للنمو والازدهار .

كما أن محاولة اصلاح الجهاز الادارى فى القرن الثالث لم تستطع الا أن توقف التدهور لفترة قصيرة من الوقت ولكن ما لبثت مظاهر الانهيار أن أخذت تزداد على مر الأيام سيما اذا وضعنا نصب أعيننا الالتزامات المالية الجديدة التى ألقيت على عاتق السكان والمعروف أن الجهاز الادارى فى مصر بمثابة ضابط ايقاع الحياة الاقتصادية ، لذلك فانه يرتبط بالانهيار الجهاز الادارى كثير من المشاكل الاقتصادية التى واجهتها مصر منذ أواخر القرن الثانى .

المؤلفه

الحياة الاجتماعية

الباب الأول

● الفصل الأول :

طبقات المجتمع

قسم الرومان سكان مصر من الناحية القانونية منذ أن فتحها أغسطس سنة ٣١ ق.م إلى سنة ٦١١ م . إلى قسمين أساسيين رومان ومصريين ، واعتبر الاسكندريون طبقة ممتازة من المصريين منحت بعض الامتيازات ونالت جانبا من الرعاية ، ويرجع ذلك إلى مكانة المدينة التاريخية وماضيها العريق إلى جانب أنها لم تكن تعتبر جزءا من مصر ولكنها كانت مفصولة عنها جغرافيا بعض الشيء ، ومن ثم كان الاسكندريون يمثلون قمة الهرم الطبقي المصري . وأصبح لفظ مصري اصطلاحا يطلق على باقى السكان وجاءت ضريبة الرأس Laographia بمثابة علامة على هذا الفصل إذ أعفى منها الرومان والاسكندريون ودفعتهما بقية الطبقات بأنصبة متفاوتة .

هكذا التزم الرومان منذ الفتح بمبدأ اختلاف الأجناس وصنفوا سكان مصر وقسموهم إلى طبقات وضعوا بعضها فوق بعض حتى يتمكنوا من تنفيذ

هذه الهندسة الاجتماعية الهرمية الشكل كانوا - يقومون
باجراء التعداد كل اربعة عشر عاما ، وهو السن الذى
يبدأ عنده الصبى فى دفع ضريبة الراس .

وكانت عملية التعداد تجرى - كما كان يحدث فى
روما - على اساس المنازل ولذلك سميت اقرارات التعداد
باسم « السجل أو الاحصاء السكنى » وهو عبارة عن
تقرير مكتوب يقدمه صاحب المنزل عن سكانه واذا كان
مالك المنزل يقيم فيه كان يعد نفسه مع باقى السكان ،
اما اذا كان يقيم فى مكان آخر فيكتفى بذكر سكان المنزل
فقط . وكانت هذه الاقرارات المنزلية تقدم لموظفى الدولة
المسؤولين عن الادارة فى العاصمة والاقاليم (١) .

ويمكن تقسيم بيان التعداد الى الأقسام التالية :

أولا : عنوان الموظف المختص بالتعداد .

ثانيا : اسم ومحل اقامة مالك المنزل بالتفصيل . هل
كان يقيم فى المنزل المقدم عنه التقرير أم لا ؟
هل هو ينتمى الى طبقة لها امتياز أو العكس ؟
واذا كان مالك المنزل طفلا فعلى الوصى القانونى
ان يقوم بهذا الاجراء ، أما اذا كانت امرأة فعليها
ان تقدم البيان مع زوجها . واذا توفى الزوج
أو طلق منه فمع الوصى القانونى عليها . أما
فى حالة الملكية المشتركة للمنزل عن طريق الارث

(١) راجع S.L. Wallace, Taxation in Egypt from
Augustus to Diocletian, London, 1938, pp. 116-134.

أو البيع فكان من الضروري أن يذكر جميع الملاك
المشتركين في ملكيته ، أو أن يذكر مالك كل جزء
على حدة . ومنذ النصف الثاني من القرن الأول
أصبح مالك المنزل يذكر أنه قام بعملية التعداد
طبقا لقرار الوالى الذى نشر فى السنة نفسها أو
السنة التالية لها .

ثالثا : وصف عام للمنزل وأسماء وأوصاف سكانه . وإذا
كان صاحب الاقرار مقيما فى المنزل كان يذكر اسمه
واسرته فى المقدمة ويشمل وصف العائلة أصل
الزوج والزوجة والأطفال ، وما اذا كان كل من
الزوج والزوجة قد تزوج مرة واحدة أو أكثر هذا
الى جانب ذكر أعمارهم وأوصافهم الجسدية
ومهنة كل منهم بالإضافة الى تسجيل تغيير الإقامة
وحالات الميلاد التى حدثت بعد آخر تعداد أو حالات
الوفاة . ثم يأتى بعد ذلك ذكر العبيد بعد ذكر
أفراد الأسرة وذلك فى حالة وجودهم . وفى حالة
وجود أملاك أخرى لمالك المنزل أو أحد أفراد أسرته
تذكر باختصار مع ذكر حالتها : هل هى خالية أم
مؤجرة ؟ وكان على مالك المنزل أن يذكر هل يقيم
فى منزله رومان واسكندريون أم لا ؟ .

رابعا : يأتى فى الختام قسم المالك بأن المعلومات التى
قدمها صحيحة وكان يقسم عادة بحياته جلالة

الامبراطور أو بخط الامبراطور السعيد ثم يذيل
البيان في النهاية بذكر التاريخ .

كان من الأفضل لصاحب المنزل أن يوكل مهمة كتابة
هذا الاقرار الى كاتب حتى لا يقع عليه العقاب عند اكتشاف
اى خطأ فيه . ومما لا شك فيه أنه كان هناك كثير من
الاقراءات المزيفة ولذلك وضعت عقوبات صارمة لردع مثل
هؤلاء المزيفين . وقد حفظت هذه العقوبات في وثيقة
« الدخل الخاص » الخاصة « بمدير الحساب الخاص » (١)
ومن هذه العقوبات الآتى : -

سادة / ٥٨ : ان الأشخاص الذين لا يقدمون اقرارات
عن المنازل التى يمتلكونها أو هؤلاء الذين يجب عليهم أن
يقدم عنهم اقرار يعاقبون بمصادرة ربع أملاكهم ، وإذا
اكتشف انهم لم يقدموا الاقرارات فى سنتين متتاليتين
يدفعون الغرامة نفسها مضاعفة .

مادة / ٦٠ : فى حالة عدم تقديم اقرار عن العبد
يتم مصادرته .

مادة / ٦٢ : لا يعتبر الجنود الذين يخدمون فى

(١) كانت مهمة مدير الحساب الخاص الاشراف على تحصيل الأموال
العامة للخزينة الامبراطورية من مصادر أخرى غير الضرائب العامة مثل
الغرامات والأملاك التى لاوارث لها .. الخ .

الجيش مسئولين عن عدم تعداد زوجاتهم وأولادهم لهم فى
التعداد .

وبناء على هذه الاقرارات الفردية (١) كانت تعد
كشوف رافيه يدون فيها أسماء جميع السكان وأعمارهم
وأوضاعهم القانونية ومدى إعفائهم موزعة حسب الشوارع
والمنازل . وكانت شهادات الوفاة والميلاد تستعمل فى الفترة
الواقعة بين كل تعداد وآخر لتصحيح البيانات الواردة
بهذه الكشوف وجعلها متمشية مع الواقع . والهدف الأول
من بيانات التعداد هو تحديد وضع الأفراد الاجتماعى
« الطبقي » ثم ما يترتب على ذلك من تقدير الضرائب وأهمها
ضريبة الرأس .

أما فيما يختص بالمواطنين الرومان وأسراهم وعبيدهم
فقد كانوا يخضعون لتعداد خاص بهم يقوم به الوالى
بنفسه أو ممثلوه ، مغزاه الرئيسى تأكيد حصولهم على
الجنسية الرومانية لإعفائهم من ضريبة الرأس والالتزامات
والأعباء الالزامية الأخرى .

(١) عن اقرارات التعداد راجع الوثائق التالية :

F.G. Kenyon, Greek Papyri in the British Museum, Vol.
III, No. 946, p. 31 (A.D. 231); J. de M. Johnson, Mar-
tin and Hunt, Catalogue of the Greek Papyri in the
John Rylands Library, Vol. II, No. 102 (2nd cent.
A.D.).

هكذا حددت هذه الاقرارات وضع كل فرد في مصر
ووضعه في طبقته المناسبة وأصبحت هندسة المجتمع المصرى
هرمية الشكل ، تتكون من طبقات رقيت بعضها فسوق
بعض وتربح الرومان على القمة ، وتلاههم الاسكندرليون ،
واحتل اليونانيون الطبقة الثالثة واخيرا المصريون ومن في
وضعهم من اليونان ساكنى الريف المبعثرين فى القاع
والمنتشرين فيه . هذه الطبقات الأربع كانت مختلفة فيما
بينها فى الحجم والجنس والامتيازات والحقوق
والواجبات - لذلك سوف نتحدث عن كل منها بالتفصيل
ولنبدا بالحديث عن الطبقة الجديدة الحاكمة فى المجتمع
المصرى وأعنى بها طبقة الرومان .

فى بداية حديثنا عن هذه الطبقة لنا ملاحظة وهى ان
وصول العنصر الرومانى المدنى الى مصر كان قليل العدد
على عكس اليونان الذين جاءوا اليها فى ركاب الفتح فى
مواكب كبيرة وانتشروا فى كثير من اجزائها ، ولذلك كان
الرومان الخالص غرباء فى مصر . وقد أدى هذا دون شك
الى مصلحة الجهات المحلية ، اذ لم يدخل الرومان الا تغييرات
طفيفة على السطح لم تنفذ الى القاع أو تتوغل فيه ، وأعنى
بهذه التغييرات تلك التى أحدثوها فى مناصب الحكم
والادارة - بمعنى آخر لم يكن هناك جالية رومانية فى
مصر ، وإنما تكونت هذه الطبقة أساسا من الموظفين
الرومان الذين يعينهم الامبراطور فى المناصب العليا
بالادارة المصرية ومن رجال الأعمال الرومان الذين حضروا

الى مصر من اجل ممارسة نشاطهم التجارى ومن جنود
الحامية الرومانية . ومن المعروف ان هذه الحامية (١)
كانت من اهم المصادر لجلب الجنود الرومان والأجانب
لمصر . وقد وضع الامبراطور اغسطس فى مصر مالا يقل
عن ثلاث فرق رومانية بالاضافة الى القوات المساعدة
الملحقة بها . ولما كان العدد الكلى لجنود الفرقة الرومانية
يبلغ ٥٦٧٠ جنديا بالاضافة الى القوات المساعدة التى كانت
تتألف من كتائب من المشاة وفصائل من الفرسان ، كسل
منها تضم اما ٥٠٠ او ١٠٠٠ رجل لرائنا ان هذا الجيش
كان حجمه كبيرا فى مصر عقب الفتح ولكن مصر كانت
بلدا من السهل الدفاع عنه ، وكان فى وسع أى قائد
طموح ، اذا وطد مركزه فيها ان يقطع عن روما مئونة الغلال
التى كانت مصر تسهم بها فى اطعام شعبها الجائع ، كما
كان فى وسعه ايضا ان يقطع عليها فى الوقت نفسه احد
الطرق التجارية الهامة التى تصل الامبراطورية بالشرق ،
ولكن بعد ان استتب الأمن فى البلاد سحب خليفته
الامبراطور تيبيريوس واحدة من الفرق الثلاث ولا تعرف
على وجه التحديد اسمها ، اما الفرقتان اللتان بقيتا فى
مصر فهما فرقة ديوطاروس الثانية والعشرون ، وفرقة
قوريني الثالثة وقبل عام ١٢٧ اضيفت اليهما الفرقة الثالثة
وهى فرقة تراجان الثمانية ، ثم سحبت فرقة قوريني

(١) عن الحامية الرومانية فى مصر راجع
J. Lesquier, L'Armée Romaine d'Auguste à Diocletien, Le
Caire, 1918.

الثالثة من مصر بعد عام ١١٩ وأبديت فرقة ديوطاروس الثانية والعشرون في الحرب اليهودية (١٣٢ / ١٣٤ م) في عهد الامبراطور هادريان ، وبذلك لم يبق في مصر بعد ذلك سوى فرقة تراجان الثانية الباسلة ومعها القوات المساعدة . ومن العسير تقدير عدد جنود الجيش الروماني المحتل في مصر في وقت بعينه ويرى بعض المؤرخين أنه لم يزد أبدا على ١٧ر٠٠٠ أو ١٨ر٠٠٠ بعد عام ٢٣ م . ويرى البعض الآخر أنه كان يزيد على هذا العدد .

كان هدف هذا الجيش احتلال البلاد عسكريا والمحافظة عليها كجزء من أملاك الامبراطورية الرومانية او بمعنى أصح جزءا من أملاك الامبراطور الروماني . ولكن حين طالت فترات السلام واستقرت الأوضاع في البلاد وحيث ان مدة الخدمة في الجيش كانت تتراوح بين (١٦ - ٢٦ سنة) لذلك خرج الجنود من معسكراتهم والتقوا بالاهالي اجتماعيا عن طريق الزواج واقتصاديا بالاشتراك في أوجه النشاط المالي والتجاري وخاصة كملاك للأراضي وممولين بقروض المسال نظير فوائد مجزية وهي تجارة رابحة مارسها كثير من الاثرياء في مصر الرومانية .

لم تظل الطبقة الرومانية مقصورة على هؤلاء بل لقد طعمت وجددت دماؤها بعناصر جديدة من اليونان والمصريين الذين حصلوا على الجنسية الرومانية عن طريق الخدمة في

الجيش أما في سلاح القوات المساعدة أو الأسطول (١) أو من الاسكندريين الذين حصلوا عليها لسبب أو لآخر . لهذا زاد عدد الرومان في مصر في القرن الثاني وأوائل الثالث . وهذا يفسر لنا أسماء الأفراد الذين نجد أن الجزء الأول منها روماني وهو في العادة اسم عشيرة الإمبراطور الذي اكتسب المواطن في عهده الجنسية الرومانية والجزء الآخر من الاسم (أو الكنية) يوناني وهو اسمه الأصلي .

هذه الطبقة الرومانية مهما كان أصل أفرادها أو الطريقة التي حصلوا بها على الجنسية الرومانية كانوا هم سادة المجتمع يختار من بينهم كبار موظفي الإدارة . ويتمتعون بامتيازات كثيرة منها الاعفاء من بعض الضرائب وفي مقدمتها الاعفاء من ضريبة الرأس إلى جانب الاستثناء من القيام بالخدمات وقولي الوظائف المحلية في بداية الفتح الروماني على الأقل ، كما كان لهم شرف الخدمة في الفرق الرومانية ، وعند ازدياد عددهم في إقليم من الأقاليم كانوا يكونون ما يشبه رابطة أقمعهم ليسسهموا كمجموعة مستقلة في حياة المدينة أو البلدة التي هم فيها . ومن

(١) كان الجيش الروماني يتكون من ثلاثة أسلحة : الفرقة ولا يشترك فيها إلا المواطنون الرومان والقوات المساعدة والأسطول وكان يسمح للأجانب بالخدمة في كليهما الأول لمدة ٢٥/٢٤ سنة والثاني لمدة ٢٦/٢٥ سنة يمنح بعدها الجندي المسرح تسريعا مشرفا الجنسية الرومانية وحق الزواج .

الملاحظة أن عددا كبيرا من الرومان في مصر (من غير رجال
الحامية) كانوا يقيمون في مدينة الاسكندرية مركز الحكم
وعاصمة البلاد . وقد ظل الرومان يتمتعون بهذا الوضع
الامتياز حتى صدور دستور الامبراطور كاراكلا
(٢١٢ / ٢١٤ م) - الذي منح بمقتضاه الجنسية
الرومانية لكافة سكان الامبراطورية ما عدا الأجانب
المستسلمين .

وإذا فحصنا العناصر الأخرى لمجتمع ذلك العصر
وجدنا أن طبقة الاسكندرانيين كانت تحتل الدرجة الثانية
للرومان جريا على سياسة الرومان الخبيثة في حكم
الولايات من اصطناع اقلية ارسطوقراطية في الولايات
يمنحونها امتيازات خاصة ، كذلك فعلوا في مصر فحافظوا
على وضع الاسكندرانيين الممتاز بل لقد اكتسب الوضع
القانوني لمواطني الاسكندرية أهمية خاصة في ذلك العصر ،
فعدا الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها مثل الاعفاء الكلي
من ضريبة الرأس التي فرضت على جميع المصريين ومن في
وصفهم ، قصر الرومان حق اكتساب جنسيتهم مباشرة
وليس عن طريق الخدمة العسكرية - على الاسكندرانيين
فقط بحيث أن أي مصري يريد الحصول على حقوق
المواطنة الرومانية كان عليه أن يحصل أولا على الجنسية
الاسكندرية .

والدلالة على مدى قيمة الجنسية الاسكندرية نسوق
دليلا : كان الكاتب الأديب بلينيوس الأصغر صديقا

للامبراطور تراجان الذى حكم فى أوائل القرن الثانى
(٩٨ - ١١٧ م) فمى صديقه بلينىوس حاكما على ولاية
بيشنيا (فى آسيا الصغرى) وجرت بينهما مراسلات
طريفة وصلتنا منها ما هو خاص بقصة الطبيب المصرى
الذى عالج بلينىوس فشفاه فأراد الأخير أن يكافئه فلم يجد
أفضل من أن يلتمس من تراجان أن يمنح طبيبه المصرى
الجنسية الرومانية ويبادر الامبراطور بمنحه اياها وإذا
بمكتب الوالى فى الاسكندرية يبدى دهشته لهذا الاجراء
اذ كيف فات تراجان أنه ينبغى أن يمنح المصرى أولا
الجنسية السكندرية تمهيدا لحصوله على الجنسية
الرومانية . واليك الرسالة الثانية التى أرسلها بلينىوس
للامبراطور تراجان وفيها يقول :

« أشكرك يامولاي لأنك تكرمتم دون ابطساء
بمنح الجنسية الرومانية لهربوكراتيس طبيبى
الخاص غير أننى عندما بحثت بيانا عن سته
وحالته المالية بناء على تعليماتك ابلغنى من
هم أكثر منى خبرة أنه كان ينبغى أن أحصل
له أولا على الجنسية السكندرية وبعدئذ على
الجنسية الرومانية حيث أنه مصرى . ولما كنت
أحسب أنه لا يوجد أى فرق بين المصريين
وغيرهم من الأجانب فقد اكتفيت بإبلاغك بأنه
عبد اعتقته امرأة أجنبية وأن سيده توفيت
منذ مدة طويلة وأنا غير نادم على جهلى هذا »

لأنه يتيح لى الفرصة لكى أصبح مدينا لك
بدين مضاعف من أجل الشخص نفسه ، لذلك
التمس أن تمنحه الجنسية السكندرية فوق
الجنسية الرومانية حتى يتسنى لى أن استفيد
قانونا بمنحتك .

واضح جدا أن الجنسية السكندرية شرط للحصول
على الجنسية الرومانية فى الأحوال التى يتقرر فيها مكافأة
شخص بالجنسية الرومانية لسبب معين اما لبطولة او
عمل مجيد .

على الرغم من هذه الامتيازات فلم يقنع الاسكندريون
بها اذ كانوا يضيّقون بوجود طبقة أرقى منهم فى المجتمع ،
ولم ينسوا أن مدينتهم قد تحولت من عاصمة امبراطورية
فى العصر البطلمي لتصبح عاصمة ولاية فى العصر الرومانى
وانهم حرموا من وجود ملك لهم فى مدينتهم الكبيرة ، وأن
اغسطس رفض أن يسمح لهم بتكوين مجلس شورى
لمدينتهم على حين أعطى اليهود امتيازات مماثلة . ولكن
يبدو أن الرومان والاسكندريون كانوا يعتبرون فئة واحدة
فى نظر الادارة المركزية فى الاسكندرية لأنهم كانوا يكونون
طبقة اقتصادية واحدة ، كما أن الاسكندريين لم يخضعوا
للمديرين فى الأقاليم مثلهم فى ذلك مثل الرومان ، والدليل
على ذلك تلك البردية التى ترجع لعام ١٣٩ م وهى عبارة
عن خطاب من مدير « قفط » الى الوالى يشسكو له فيه
المواطنيين الرومان والاسكندريين والجنود القداماء

المقيمين في قفط لأنهم يضربون مثلاً سيئاً لمواطني الأقاليم حيث أنهم يعصون أوامره ولا يخضعون لسلطان موظفي المدير مثل محصلي الضرائب المحليين . وجساء رد الوالي أفيدوروس هليودوروس مؤيداً لموقفهم وأمر المدير أن يرفع هذه القضية إلى موظف أرقى منه وهو المدير العام الذي كان من اختصاصه الإشراف على عدد من النسمات (الأقاليم) معا .

ويؤكد منشور الوالي تييريوس بوليوس الاسكندر حقوق الاسكندريين المقيمين في الأقاليم بقوله انه « تأكيداً لما منحه الأباطرة لمواطني الاسكندرية المقيمين في الأقاليم ينبغي ألا يرغبوا على القيام بالخدمات العامة » هذا النص يشهد أن الاسكندريين كانوا يعفون من الأعباء المحلية . وقد تأكد هذا الامتياز في المراسيم الامبراطورية ولكن احدى الوثائق البردية من هرموبوليس ماجنسا « الاشمونيين في محافظة المنيا » تعطي ترجمتها معنى عكس ذلك ، اذ يطالب احد الاسكندريين الذين يملكون اراضى في الأقاليم بالاعفاء من الأعباء نظراً لتقدم سنه واوضعه كمواطن سكندري . فهل معنى هذا أن مواطن الاسكندرية أى الحاصل على حقوق المواطنة السكندرية كان يخضع للأعباء في الأقاليم ؟ في استطاعتنا أن نفترض انه ربما قد حدثت بعض التعديلات في حقوق الاسكندريين بعد القرن الأول بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، لذلك نحيث المراسيم الامبراطورية جانباً . واذا سلمنا بأن الاسكندريين

من الملاك في الريف أصبحوا يخضعون للأعباء المحلية فيبدو
أن هذا الخضوع لم يكون متوارثا ولكنه كان شخيصيا
وربما لم يكن تقدم السن حائلا دون الاعفاء منها كما في
الحالة السابق عرضها . وهناك افتراض آخر وهو أن
يكون صاحب هذا الالتماس من مدينة الاسكندرية وليس
مواطننا بها له حقوق المواطنة على الرغم من ادعائه غير ذلك .

يأتى بعد الرومان والسكندريين سائر السكان الذين
كانوا يسمون اصطلاحا باسم مصريين . وليس معنى ذلك
أنهم كانوا طبقة واحدة ولكن يمكن تقسيمهم الى طبقتين :
الطبقة الوطنية المصرية والثانية غير وطنية وأعنى بها
طبقة اليونانيين الذين لم يرتقوا الى مرتبة الطبقتين
الأوليين كما أنهم لم ينزلوا الى مرتبة المصريين ولكنهم
كانوا يحتلون مركزا وسطا بينهما . وكان خضوع
اليونانيين والمصريين لضريبة الرأس هو أهم ما يميزهم .
ومع ذلك لم يعاملوا كلهم بخصوصها معاملة واحدة .
فالفئات الأكثر رقيا والأكثر ثراء من الاغريق والمتأخرين
من مواطنى عواصم الأقاليم كانوا يدفعونها بانسبة
متفاوتة حسب منزلتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافى
أما الغالبية العظمى من فقراء الفلاحين المصريين فكانوا
يدفعونها كاملة .

تلك هى أهم ملامح طبقتى اليونان والمصريين فى وادى
النيل بوجه عام وسوف نتناولهما بالحديث المفصل بادئين
بالأولى :

من الواضح أن عدد أفراد الطبقة اليونانية في مصر كان كبيرا إذ كانت تلي طبقة المصريين من حيث العدد ولذلك كانت تمثل شريحة أساسية في المجتمع المصري لأن اليونانيين جاءوا أفواجا كبيرة في ركاب جيش الاسكندر الى مصر وانتشروا فيها بطول وادي النيل وأصبحوا يكونون طبقة كبيرة العدد لها وزنها في مجتمع ذلك العصر . وقد وجد في داخل هذه الطبقة في العصر الروماني هيراركية معينة ، أي انها انقسمت من الداخل الى مراتب ودرجات حسب الثروة والعائلة والثقافة وكان على رأسها طبقة مواطني عواصم الاقاليم التي احتل قمتها فئة أعضاء الجمنازيوم (١) وأهم الوثائق التي تشير اليها تلك التي تتحدث عن شاب أغفل كاتب الحي أن يدونه في قوائم الشسبية لذلك قدم والده التماسا للمدير العام اوريليوس سيفروس يقول فيه « انه من طبقة الجمنازيوم . . . وحيث ان ابنه قد بلغ سن الرابعة عشرة في هذا العام لذلك يطلب ادراج اسمه في قائمة الشسبية » . ويبدو ان الانتماء الى فئة أعضاء الجمنازيوم كان متوارثا (٢) .

وتمثلت امتيازات هذه الفئة في الحصول على التعليم الهليني في الجمنازيوم واختيار حكام المدينة من هيتهم

(١) الجمنازيوم : معهد لثقافة رياضية وكانت عضويته مقصورة

على أفراد الطبقة اليونانية .

(٢) P. Jouguet, La vie municipale dans l'Egypte Romaine, Paris, 1911, p. 104.

الارستقراطية . الى جانب اختيار الشبيبة من بينهم
والمعروف ان ميعاد اختيار الشبيبة لم يكن يتطابق مع
بيانات التعداد المنزلى . والملاحظ من الوثائق البردية التى
بين أيدينا أن كل الأشخاص الذين يطلبون تسجيل أبنائهم
فى قوائم الشبيبة كانوا يحملون أسماء يونانية ، ولم يكن
من الممكن قبسول المصريين من ذوى الثقافة اليونانية فى
عضوية الجمنازيوم وبالتالى فى سجلات الشبيبة حيث
كان يذكر فى وثائق الشبيبة ان الوالد يونانى من أعضاء
الجمنازيوم وأن والدته المرشح سيدة حرة تزوج بها
والده ذواجا قانونيا .

ومن امثلة هذه الطلبات الآتى :

« . الى اكزجتى (المشرف على التعسليم) اقيم
هرموبوليس (الاشمونين) ، من انوبيون بن ديوسكوروس
عضو الجمنازيوم . ان أحد هؤلاء المتقدمين للشبيبة فى
السنة الثانية عشر من حكم تيبوريوس قيصر اغسطس
(سنة ٦٣ ميلادية) هو ابنى ديوسكوروس ووالدته
انتيجونى ابنة هوريون عضو الجمنازيوم ، وقد بلغ السن
المحددة لقبوله كعضو فى الشبيبة والتمس منك ان تأمر
« . كاتب الجمنازيوم أن يسجله بين المقبولين فيه » (١) .

بعد ذلك يبرز أمامنا مشكلة فيما يتعلق بفئة أعضاء

P. RyI. Vol. II, No. 101 (A.D. 63).

(١)

الجمنازيوم وهى : هل هم أولئك المنحدرون من نسل رؤساء معاهد التربية أم انهم هم أولئك الأفراد الذين تلقوا تعليمهم فى معهد التربية ويرى بعض المؤرخين انهم كانوا من سلالة مديري معاهد التربية . ويرى بعض المؤرخين أن هذه الطبقة كانت تتكون من كل من تلقى تعليمه فى الجمنازيوم .

أما امتياز هذه الطبقة المالى فيتمثل فى انهم كانوا يدفعون أدنى معدل لضريبة الرأس المقررة على طبقة مواطنى عواصم الأقاليم ثم يأتى بعدهم بقية طبقة مواطنى عواصم الأقاليم ثم يليهم اليونانيون من ساكنى الريف وكانوا يعاملون معاملة المصريين .

يأتى خلف هذه الطبقات جميعا وفى القاعدة طبقة الوطنيين من المصريين . كانت هذه الطبقة الوطنية أكثر الطبقات حجما وأوسعها انتشارا وأقلها حقوقا وأكثرها فقرا . اذ كان يقع عليهم عبء دفع ضريبة الرأس كاملة الى جانب الضرائب والاعباء الأخرى وخاصة أعمال السخرة لمواجهة أخطار النهر واندفاعاته الجامحة من شق للترع وبناء للجسور وحفر للمصارف الى جانب أعمال الحراسة والنقل ومع ذلك فقد ترك للمصريين نافذة ضيقة تطل على حقوق المواطنة الرومانية ليرتفعوا الى قمة الهرم الطبقي . وقد تمثل هذا المنفذ الوحيد فى الخدمة العسكرية فى القوات المساعدة الرومانية والأسطول (١) لمدة تتراوح بين

P. Ryi., vol. II, No. 101 (A.D. 63).

(١)

٢٥ - ٢٦ سنة والخدمة فى الأسطول لمدة ٢٦ سنة .
وإذا التحق مصرى بأى من هذين السلاحين كان يحمل
اسما رومانيا وللدلالة على ذلك لدينا وثيقة من بلدة
فيلاذلفيا (جزيرة شمال شرقى الفيوم) من شخص يدعى
ايون التحق بأسطول ميسينوم التى كانت مهمته نقل
القمح من الاسكندرية الى روما فلما وصل الى ميسينوم
كتب لأبيه خطابا يقول فيه :

« من ايون الى ايماخوس أبيه وسيدته تحيات
كثيرة جدا ، انى أصلى من أجل صحتك وان تكون
دائما فى خير وسلام أنت وأختى وأبنهسا وأخى ، اننى
لأشكر المولى سيرايس لانه أنقذنى فى الحال عندما تعرضت
للخطر فى عرض البحر . عندما وصلت الى ميسينوم
استلمت نفقات السفر من قيصر (الامبراطور) ثلاث قطع
ذهبية وإحوالى على مايرام اننى أرجوك اذا يا أبى ومولاى
ان تكتب لى رسالة أولا عن صحتك وثانيا عن سلامة اخوتى
وثالثا لى أنحنى أمام يديك (لكى أقبل رسالتك) باحترام
لأنك أحسنت تربيتى ومن ثم آمل ان اترقى بسرعة
بمشيئة الالهة - بلغ سلاماتى الكثيرة لكابيتو ولأخوتى
وسيرنيلا وأصدقائى . لقد أرسلت لك صورتى عن طريق
يوكسيمون . ان اسمى الآن انطوليوس ماكسيموس وانى
لأدمو لك بالصحة وسريرتى (يقصد سفينتى لان كل سفينة
فى الأسطول تقابل سرية فى الجيش) هى
الائينوئيكى . . . »

وبعد انتهاء خدمة الجندي في أى من السلاحين يمنح بعدها الجندي المسرح أو المخارب القديم إذا كان تسريحا مشرفا - يمنح الجنسية الرومانية هو وأبناؤه مع حق الزواج الشرعى وما يترتب عليه من آثار أهمها اكتساب الأبناء جنسية الأب حتى ولو كانوا متزوجا بامرأة غير رومانية وقد ظل هذا الوضع قائما حتى صدور دستور كاراكلا سنة ٢١١/٢١٢ م .

واستمر المصريون وخاصة أهل الريف منهم يعيشون وفقا لأسلوب حياتهم القديم ، ويتحدثون اللغة المصرية القديمة ويقومون بالواجبات نحو الأرض وسادة الأرض . ولكن ما لبثت أن زادت الأعباء عليهم منذ أواخر القرن الأول الميلادى ، ومع تدهور حالتهم الاقتصادية وأصل الرومان امتصاص - دمائهم ، لذلك فر بعضهم الى الأجراس والمستنقعات فى الدلتا حيث أصبحوا يقومون بالتلصص وقطع الطرق وطائفة أخرى رفضت القيام بفشل هذه الأعمال الإجرامية ، ووجدت فى زحام الاسكندرية ملجأ وملأذا لها . وفى حالة فرار المواطنين يقوم أهلهم بإبلاغ ذلك الى السلطات الرومانية (١) . ولقد أذاق محصلو الضرائب أهل المزارعين الفارين سوء العذاب ليعرفوا منهم مخبئا الهاربين أو ليسلبوا منهم الضرائب المستحقة على الفارين . وأصابته حالات الفرار الحياة فى الريف بنوع (١) فرض الإباطرة منذ القرن الثانى الضرائب المستحقة على الفارين فى المكان الذى يقيمون فيه سواء أكان مدينة أم قرية .

من الشلل لقلة الأيدي العاملة الى جانب انها كانت تفسد الحياة فى المدن الكبرى لاكتظاظها بالمتعطلين . لهذا كان الولاة ينتهزون فترة اجراء التعداد ليصدروا بيانات يطلبون فيها من كل شخص غائب عن موطنه بأن يعود اليه والى عمله الاصلى .

تسجيل الاسماء :

من الوسائل التى اتبعها الرومان فى التنظيم الاجتماعى والفصل بين الطبقات ضبط الألقاب وتسجيل الأسماء وذلك لأن الاسم ولقب حامله كان يعين الطبقة التى ينتمى اليها الفرد ، ومن ثم يسهل بعد ذلك تحديد مسئوليته من حيث دفع الضرائب وتأدية الخدمات والالتزامات والملاحظ من خلال الوثائق ميل كثير من المصريين فى أواخر العصر الرومانى الى حمل اسماء يونانية الى جانب اسمائهم المصرية القديمة مما يوضح أنهم اكتسبوا الأسماء اليونانية مؤخرا ، لذلك استخدموا الاثنتين معا لتوضيح شخصياتهم . فلو تركت هذه الحالة دون تنظيم لادى ذلك الى حدوث خلط كبير وخاصة لاختلاف الجنسيات والشعوب التى كانت تعيش فى مصر . لذلك عهدت الحكومة الى الموظف المعروف باسم مدير الحساب الخاص للإشراف على تسجيل الاسماء ، وأصبح على كل من يرغب فى تغيير اسمه أن يقدم له طلبا بذلك . ولقد اهتم الرومان أيضا بتسجيل حالات الميلاد لكل

الطبقات لتوزيع المسئوليات . ويرى الأستاذ ونتر (Winter) (١) ان المصريين لم يسجلوا حالات الميلاد عندهم في السجلات الرسمية . ولكن الواقع عكس ذلك لأن الحكومة الرومانية كانت تهتم أشد الاهتمام بتسجيل حالات الميلاد لدى كل الطبقات لأهمية ذلك في تحديد وضع الأفراد . وفي الحق نقول ان تسجيل حالات الوفاة هو الذي لم يكن يهمها لما يترتب عليه من رفع الأعباء .

الموطن :

ان انقسام المجتمع الى الطبقات السابق شرحها يوضح طبيعته وانعكاساته وذلك لأن كل شخص كان عضوا في مجتمع خاص يرتبط به بروابط قوية بمقتضى المولد وهو ذلك الحق الذي اسماه القانون الروماني باسم حق الموطن origo وكان لهذه الرابطة أهمية بالغة ويعتبر الخروج عليها في الظروف الاستثنائية يمثل خطرا كبيرا . ومن النادر جدا ان نجد أى شخص لا يشير الى موطنه في مراسلاته الرسمية . وإذا انتقل أى شخص من موطنه الأصلي الى أى مكان آخر كان يعتبر فيه غريبا . وإلى جانب الفصل بين اهل المنطقة الأصليين والغرباء المارين عليها أو المقيمين فيها كان هناك تمييز

(١) Lewis and Reinhold, op. cit., vol. II, p. 397 ; Winter (J.G.), Life and Letters in the Papyri, Michigan, 1933, p. 52.

آخر بين سكان عاصمة الاقليم والمركز والقرية . وكان لهذا التمييز اهميته الكبرى خصوصا من الناحية الحضارية حيث كانت المسافة الحضارية شاسعة بين الاسكندرية وعواصم الاقاليم من جانب وبين الاقاليم وقراها من جانب آخر . حتى ان الدارس لتاريخ مصر وحضارتها يجد نفسه ازاء ازدواجية حضارية صارخة . ويظهر لنا اهمية هذا التمييز بين عاصمة الاقليم واحدى القرى التابعة لها من احدى وثائق الفيوم التى يشكو فيها صاحبها « من انه قد سجل على يد كاتب الحى فى ارجياس على حين ان كلا من والده وجده قد سجلا فى عاصمة الاقليم » وقد رفعت هذه الشكوى الى قاضى الاسكندرية للفصل فيها .

● الفصل الثاني :

العلاقات الاجتماعية

قبل ان ننتقل الى الحياة والعلاقات الاجتماعية لتتعرف على ضوابطها واتجاهاتها نلاحظ أن الرومان الخالص لم يكن لهم أى تأثير على الحياة الاجتماعية فى مصر الرومانية بوجه عام وذلك لقلة عددهم بين السكان الى جانب أن أكثرهم من رجال الجيش المقيمين دائما فى المعسكرات . لكن كان هناك اختلاط بين المصريين من جهة واليونانيين من جهة أخرى ولا ترجع بداية هذا الاختلاط الى العصر الرومانى ولكن تمتد فى اعماق العصر اليونانى وقد ظهر هذا الاختلاط واضحا فى القرى حيث اختلطت الدماء فى العروق والشرابين أما فى المدينة فقد احتفظ كثير من اليونانيين بنقاء دمائهم الى حد كبير . ولكن حتى هؤلاء الذين لم يختلطوا بالمصريين عن طريق الزواج والمصاهرة قد أخذوا منهم كثيرا من العادات وخصوصا عادة زواج الأخت بأخيها . ولم يوصم الزواج بين اليونان والمصريين بالعار ولم يمنع صاحبه من أن

يكون له اصدقاء من الرومان . اما الزواج بين المصريين والرومان فيبدو انه قد منع من حيث المبدأ .

والنبدأ الحديث بتناول الأسرة التي تعتبر الخلية الأولى في الحياة والعلاقات الاجتماعية في كل العصور . ولم تختلف صورة الأسرة في العصر الروماني عنها في العصر الحديث وخاصة في اهل الريف . واول ما نلاحظه ان الروابط الأسرية كانت قوية اذ كان يربط افرادها صلات الدم والود والرحمة ونحن نحس ذلك في أغلب الخطابات الشخصية التي نشر فيها بذلك . ومن نماذج هذه الخطابات الخطاب التالي وهو من ام الى ابنتها المتزوجة من اخيها :

« من يودايمونس الى ابنتها الييني تحية . اني لادعو قبل كل شيء ان تكوني قد وضعت في سعادتك . وان القى رسالة بانه ولد وبعد سفرك الى الجنوب في يوم ٢٩ انتهيت من نسج الصوف في اليوم التالي ... اختك سسويروس وضعت .. ان الصغيرة تبعث اليك بتحياتها وهي مثابرة على دروسها ... زوجة يودايمونس لا تفارقني واني لأشكرها على ذلك ... » (١) .

والدينا بزدية اخرى ارسلتها احدى الاماء الى

(١) عبد اللطيف أحمد علي : مصر والامبراطورية الرومانية في ضوء اوراق البردي - القاهرة ١٩٦٣ . ص ١٩٩

سيدها وكان يشغل منصب مدير أحد الاقاليم فى مصر العليا وفيها تعبر عن اشواقها الحارة بقولها :

« من تاووس الى مولاها أبوللونىوس ، تحيات كثيرة جدا ، لقد قلقت يا مولاى قلقا شديدا عندما سمعت بانك كنت منحرف الصحة ، لكن الشكر لجميع الالهة لانهم يحفظونك من السوء اتوسل اليك يا مولاى اذا راق لك ذلك ، ان ترسل فى طلبى ، والا فانى اموت لاننى لا اراك كل يوم لينه كان فى استطاعتى ان اطير واتى اليك واسجد عند قدميك فانا فى هم وضيق لعدم رؤيتى اياك . ليصف قلبك اذن من ناحيتى وترسل فى طلبى والسلام . ان كل شئ عندنا يا مولاى على ما يرام (١) اييب ٢٤ » .

وقد اهتم كبار رجال الأسرة بشئون اسرهم واحوالهم المالية وتأمينها لهم قبل انتقالهم الى العالم الآخر . ومن الوثائق الخاصة بهذا الموضوع تلك الوصية التى اوصى فيها صاحبها ابناؤه الرجال الثلاثة بأن يدفعوا لأختهم وأولادها راتبا سنويا وأن يستمروا فى اداء هذا الراتب لأبنائها بعد موتها .

ولم تكن الحياة الأسرية المصرية كلها صفاء ومودة ورحمة إذ لم تخل من الخلافات بين أفرادها فنطالع معا هذه البردية .

« نسخة من شكوى قدمها سراييون الى هيراكليديس

P. Brem. 63. (١)

مدير اقليم هرموبوليس من سراييون الذى يدعى هرمايوس
ابن سراييون المشرف السابق على التعليم والمدير السابق
لمعهد التربية « ... انه بسبب اختلافى مع والدتى
يواديمونيس ابنة يودايمون الاكبر بن سوتاس على الاملاك
التي تركها لى والذى طبقا لما جاء فى الوصية التي
تركها ، لقد جارت على والدتى بدون وجه حق واستولت
على كل الاثاث وادوات النجوم بل اكثر من هذا اذ
هجمت على بمساعدة زوج اختها سيرنيوس الذى يدعى
ايضا تيبيريوس المدير السابق لمعهد التربية ، رغبة منهم
فى ان يحرمنى من املاكى ، لذلك اتقدم بهذه الشكوى
راجيا ان تسجل كدليل (ضدهم) حتى اقوم باتخاذ
الاجراءات اللازمة لاعادة حقى .. » (١) .

هنا الى جانب وجود الخلافات بين افراد المجتمع
نفسه . لتوقف لحظات عند هذه الشكوى - التي
قدمتها احدى السيدات وفيها تقول :

« لقد جمع ... الجزء الاكبر من محصول ارضى
من الطاحونة العامة بقرية تيسيخييس لذلك ارجوك ان
تصدر اوامرك ان امكن الى رؤساء القرية والنسيوخ
وحارس القانون لى يرغبوا والده بسنيميجيوس على
ان يأخذ ما تبقى من المحصول الموجود فى طاحونة الغلال
ويعطينى مقابله وذلك حتى أستطيع ان افى بالتزاماتى

P. RyI, Vol. II, No. 116 (A.D. 194). (١)

تجاه الخزانة . لذلك أرجوك مساعدتي السنة الحادية عشرة من حكم الإمبراطور قيصر تراجان هادريان أغسطس (٢١) من أبيب . قدمت هذه الشكوى من هرميون ابنة ديونيسيوس من طريق وكيلها مينودوروس (١) .

« من كورنيليوس الى حارس القانون . ينبغي عليك ان تقوم بتحقيق ما ورد في هذه الشكوى عند وصولها اليك » .

وكانت هذه الشكوى من شكوى البردى الصادقة لانه ثبت صحتها حين قام حارس القانون بالتحقيق فيها .

احتلت المرأة مكانة طيبة في مجتمع ذلك العصر سيما في الأسر الثرية اذ نالت قسطا من التعليم وكانت لها شخصيتها المستقلة في استغلال أموالها كما امتلكت الأملاك وعقدت العقود وأجرت الأراضي وقد تولت بعض السيدات منصب مديريات معهد التربية « الجمنازيوم » وكانت الأسرة المصرية ولا تزال تفضل انجاب الذكور عن الإناث كما استخدمت المربيات في تربية الأطفال في الأسر الثرية أما الأسر الفقيرة فقد كانت تتخلص من أولادها في بعض الأحيان خاصة اذا كن من الإناث وهذه العادة ترجع أصلا لعوامل الضيق الاقتصادي .

(١) P. RyI, Vol. II, No. 122 (A.D. 127).

ويبدو أن عقود الزواج الرسمية كانت قاصرة على أرقى الطبقات الاجتماعية من الرومان والسكندريين واليونانيين . أما المصريون فقد كان لديهم عقود زواج مكتوبة ولكن لم تكن تسجل تسجيلاً رسمياً . ومن المحتمل أن كلا من اليونانيين والمصريين لم يسجلوا ميلاد أطفالهم في سجلات خاصة بذلك منفصلة عن وثائق التعداد العام في تلك الفترة على عكس الرومان الذين كانوا محتماً عليهم أن يقوموا بتسجيل أطفالهم من الذكور والإناث في مدى ثلاثين يوماً من ميلاد الطفل لدى والى الاسكندرية في وثائق خاصة بذلك وكانت هذه الشهادات تكتب وتعلق في بعض الأماكن العامة في الاسكندرية مثل السوق الأوغسطي ولهذه الشهادات أهميتها إذ كانت تثبت لصاحبها تمتعه بحقوق المواطنة الرومانية .

استخدم العبيد والاماء في الأسر الثرية وكان بعضهم من أصل مصري والبعض الآخر من أصل يوناني وازداد عددهم بازدياد ثراء أهل المنزل فقد كان لدى سراييون وهو أحد كبار الملاك في مصر الوسطى أكثر من (٧) عبيد (١) . وكان يتم شراء وبيع العبيد في أسواق المدن . وانشصر عملهم في الخدمة في المنازل ونسج

(١) عن ثراء هذه الأسرة راجع المقال التالي :

J. Schwartz, « La terre d'Egypte au temps de Trajan et d'Hadrien, archive de Sarapion », Chronique d'Egypte, XXXIV, 1958, p. 352.

الملابس وتربية الأطفال والعمل فى الحقول وإدارة أعمال
الملاك .

وقد عاشت بعض الأسر فى مصر الرومانية حياة
لا تخلو من الترف فقد كان لدى أسرة سراييون مبيد
كثيرون كما كان لديهم طاة ومربية للأطفال وبسستانى
ومحام وطبيب خاص . وكان منزلهم فى الاقليم كبيرا
اذ اتسع لثلاثة اجيال متعاقبة .

ولم تخل الحياة من الاحتفالات والمناسبات السارة
التي تخفف من قسوة الحياة ورتابتها فى ذلك الوقت
ومن أهمها حفلات الزواج التي كانت لها عادات وتقاليد
خاصة . ومنها ارسال الدعاوى المكتوبة للمدعوين قبل
موعد الاحتفال كما يبدو ان تناول طعام العشاء كان يكون
جزءا رئيسيا من الاحتفال واليك نموذجا من دعاوى
الزواج وهى من اكسير نخسوس البهنسسا حيث يقول
صاحبها « يتشرف دينوسيوس بدعوتك للعشاء غدا
الثلاثين بمناسبة الاحتفال بزواج أطفاله « ابنائه » فى
منزل اسخيريون فى الساعة التاسعة » . وكانت
الراقصات والمفنيات والموسيقيون يحيون هذه الحفلات
البهيجة وتشير احدى الوثائق الى استخدام مجموعة من
الفنانين لمدة خمسة ايام نظير (٣٦) دراخمة فى كل يوم
الى جانب حصولهم على ثلاثين رغيفا من الخبز وأربعة

قدور من الزيت مع تيسير وسائل انتقالهم (١) . وكثرت المجاملات في مثل هذه المناسبات الخاصة وكان الأهل والجيران والأسدقاء يقدمون الهدايا العينية والتقديية لأهل العروسين . وتعتبر هذه الهدايا ديناً ينبغي رده في الحالات المماثلة وكان مسموحاً بالطلاق والزواج لأكثر من مرة لكلا الطرفين في كل الطبقات . كما أقيمت الاحتفالات الخاصة بمناسبة دخول الأبناء الجنائز يوم أو تخرجهم منه .

والى جانب هذه المناسبات الخاصة اقيمت الاحتفالات العامة في مصر وخصوصاً في الأعياد الدينية مثل عيد الاله سيراپيس (٢) . هذا الى جانب الاحتفالات التى كانت تقام بمناسبة زيارة الأباطرة وكبار الشخصيات الرومانية لمصر . كما اقيمت المباريات والمسابقات الرياضية فى كل انحاء الاقاليم المصرية وخاصة فى العاصمة فى الاسكندرية هذا الى جانب النشاط المسرحى فى المسارح فى مدينة الاسكندرية ومن المحتمل ان سكان المدن فى انحاء مصر كانت تسنح لهم الفرصة من حين لآخر بمشاهدة الروايات الشعبية المضحكة والأدوار

- A.C. Johnson, Roman Egypt to the reign of Diocletian, Baltimore, 1936, p. 299, P. Flor. 74 (A.D. 181);
J. Schwartz, Les Archives de Sarapien et des ses Fils, une Exploitation Agricole aux Buvrons d'Hermoupolis Magna (de 90 à 133 D.C.), Le Caire, 1961, pp. 332-333.
P. Sarapien, No. 89c, P. Vind, 19772. (٣)

الهزلية فى المسارح المحلية او قاعات الموسيقى التى كانت
تجرى فيها المسابقات الموسيقية بين الفنانين . ومن
المحتمل انه كان هناك فرق متجولة فى انحاء الريف
للموسيقى والرقص والالعاب البهلوانية للترفيه عن
الفلاحين .

وعلى الرغم من ان الرومان عملوا على كبح جماح
السحرة والمنجمين على اعتبار انهم الممثلون الرئيسيون
للديانة المصرية القديمة فقد لجأ كثير من الأفراد للسحر
لحل مشاكلهم والتخلص من اعدائهم وصب اللعنة
عليهم ، كما حرصوا على زيارة المزارات الدينية الكبرى
للتبرك بها (١) . واستشاروا النبوءات وخصوصا نبوءة
الاله آمون فى واحة سيوة فى كثير من امورهم .

واهتم سكان مصر بدفن الموتى ولم تكن هذه العادة
وليدة العصر الرومانى، ولكنها ترجع الى العصر الفرعونى
وما زالت مستمرة الى عصرنا الحديث . وقد اوصى
شخص احد عبيده المحررين بان يذهب فى اليوم المعظم
الى قبره فى رمال سيرايوم . . ويتخذ اللازم المعتاد
للرحيل .

(١) P. Sarapian, 101, P. Lond. 854.

● الفصل الثالث :

الحياة الثقافية

عندما تلقى نظرة على الحياة الثقافية في مصر في العصر الروماني نجد أنه كان هناك فرعان من الثقافة والتعليم .

أولا : التعليم اليوناني

ثانيا : التعليم المصري

ومن الملاحظ أن التعليم كان خاصا ولم تكن إدارة الولاية مسئولة عنه لذلك لجأت الأسرة اليونانية إلى تعليم أطفالها عن طريق إرسالهم إلى المدارس الخاصة التي يشرف عليها « معلم » أو أن تحضر المعلم إلى المنزل إذا كانت ميسورة الحال ليقوم بتعليم الصغار نظير أجر يدفع له ويبدو أن هذه الأجر كانت عينية وبعضها الآخر نقديا . ومن الخطابات الطريفة ذلك الذي توضح فيه صاحبه نوع الأجر الذي كان يتقاضاه المعلم إذ تقول

« ارسل الحمام والدجاج الذى لم نعتد تناوله الى .. معلم هيرايدوس ٠٠٠ حتى يكرس وقته من أجلها » . ولم يكن التعليم قاصرا على الذكور دون الإناث ولكنه كان يشمل كلا الطرفين بل أنه كان مختلطا فى بعض مراحله الأولى فلدينا خطاب كتبه تلميذ يقول فيه « أرجوك أن (تطلب) من الوصى أن يمدنى بلوازمى المدرسية ومنها كتاب للمطالعة من أجل هيرايدوس » وهيرايدوس هو اسم التلميذة وكانت ابنة أحد مديرى الاقاليم فالخطاب يتضمن اشارة الى نظام التعليم المختلط .

وكان التعليم يبدأ بتعلم الحروف الأبجدية اليونانية، فالمقاطع المكونة من حرفين ، ثم الكلمات الكاملة مقطعا مقطعا . وكانت اللغة اليونانية هى لغة البلاد الرسمية التى تصدر بها الأوامر والقرارات حتى بيانات الامبراطور وخطاباته اللاتينية الأصل كانت تترجم الى اللغة اليونانية قبل نشرها فى الولاية . اما اللغة اللاتينية لغة الرومان فقد اقتصر التعامل بها على شئون الجيش الرومانى وذلك امر طبيعى لأن غالبية العظمى كانت من الرومان . وقد اتقن كثير من المصريين المتأخرين اللغة اليونانية كما اجادها كل من رغب فى الانخراط فى السلك الادارى . وبعد اتقان القراءة والكتابة تدرج منهج الدراسة فى مراحل مختلفة شملت النحو والبلاغة والادب والرياضة بما فى ذلك المقاييس والفلسفة . وكلف التلميذ بكتابة موضوعات انشائية . وفى مرحلة تالية بكتابة نموذج

لبعض الخطب فى موضوعات مختلفة الى جانب دراسة بعض القصص والأساطير الاغريقية . ويبدو أن المدرسين اهتموا بالناحية الاخلاقية ويتضح ذلك من كثرة الحكم والأمثال وكان بعضها من النوع التهكمى الساخر . وظل هوميروس (١) حجر الزاوية فى نظام التعليم اليونانى : وتقول أم فى خطاب الى ولدها « لقد حرصت على الكتابة اليك لاستفسر عن صحتك واعرف ماذا كنت تفعل ؟ فقد قال لى المدرس انه الكتاب السادس » فلم يكن هناك ما يدعو الى تحديد الاسم لأنه كان معروفا انها تقصد الكتاب السادس من الالياذة . والى جانب ذلك كان التلاميذ يدرسون كتاب القصص التمثيلية والتراجيديات منه والكوميديات وأئمة الشعر الفسائى وبالطبع الخطباء (٢) .

واستخدم التلميذ فى المراحل الاولى من التعليم شقافات الفخار والألواح المغطاة بالشمع لأنه كان يسهل عليه استخدامها أكثر من مرة وايضا ألواح الوردوار الى جانب أوراق البردى المستغنى عنها للكتابة على ظهرها . أما شباب الجمنازيوم فالى جانب تدريباتهم الرياضية

(١) هوميروس اعظم شعراء الاغريق فى القرن التاسع/الثامن قبل الميلاد - كتب ملحيتى الالياذة والاوديسا راجع : لطفى عبد الوهاب : هوميروس تاريخ حياة عصره ، الاسكندرية ١٩٦٨ .
(٢) P. Collart, A l'école avec les petits Grecs d'Egypte, Chronique d'Egypte, II, 1936, pp. 489-507.

فقد تلقوا البيان والموسيقى . وبعد ان يتم التلميذ المراحل الأولى من الدراسة كان فى استطاعته اذا رغب ان يلتحق بجامعة الاسكندرية العتيقة وتشمل مؤسسات الثقافة فى الاسكندرية كلا من المكتبة والموسيون وقد ظلنا تلقينان التشجيع والتأييد من الأباطرة ، كما استمر العلماء يلقون المعطاءات والامتيازات المختلفة كالاعفاء من الضرائب وتناول الطعام فى الموسيون دون مقابل (1) .

ويجب ان نذكر ان الموسيون كان بمثابة اكااديمية للبحث وليس جامعة للتدريس وبها قاعات يجتمع بها العلماء ويتباحثون فيها وحين زار الامبراطور هادريان مصر زار الموسيون واشترك فى مناقشات مع العلماء وقد عين الامبراطور عددا كبيرا من الاساتذة والفلاسفة ومنهم من كانوا من الفلاسفة المتجولين الذين يقومون خارج الاسكندرية فكانوا اشبه باعضاء مراسلين للموسيون ، كما اصبحت العضوية فيه شرفية بالنسبة للكثير من الشخصيات البارزة مثل كبار رجال الادارة والجيش والابطال الرياضيين .

وكان الموسيون وليق العلاقة بالمكتبة التى اتشاهها البطالمة وكانت لها شهرة عالمية حتى انه حينما احترق

(1) يجد القارئ قائمة بكل الوثائق المتعلقة بالتعليم فى مصر حتى العصر البيزنطى فى المقال الطويل الآتى :
G. Zolatero, « Papii Scolastici », Aegyptus 41, 1961, pp. 160-235.

جزء منها بسبب الحريق الذي نشب في اسطول يوايوس
فبصر في الميناء قرر أنطونيوس تقديم التعويض اللازم
لكليوباترة بعد ذلك باهدائها ٢٠٠٠٠٠ مجلد من
مكتبة مدينة بروجامون في آسيا الصغرى . وقد
استمر للمكتبة أمناؤها من العلماء البارزين الذين اهتموا
بأمرها طوال العصر الروماني . ولكننا لا نسمع عن اهتمام
الاباطرة والولاة بتنمية المكتبة كما كان يفعل البطالمة من
قبل . ومع ذلك فقد بقي للمكتبة الكبرى التي كانت
ملحقة بمعبد السرابيوم شهرتها وكذلك المكتبة الصغرى
الملحقة بمعبد القيصرين .

ولم تقتصر الحياة العلمية والثقافية في الاسكندرية في العصر الروماني على الموسيقيين والمكتبة بل وجدت مدارس وقاعات للدراسة يدرس بها من شاء من هؤلاء العلماء أو غيرهم وكانت هذه المدارس والقاعات تكون ما يمكن أن يسمى بجامعة الاسكندرية كما تفهم الآن معنى الجامعة . وكان يقصد هذه المدارس كثير من الطلاب من الاسكندرية ومصر عموما ومن خارج مصر أيضا .

ويعطينا خطاب كتبه طالب يحتمل أن يكون مقيما في الاسكندرية فكرة واضحة عن عقلية الطالب الجامعي القديم . ومع أن مضمون الخطاب مفهوم إلا أن كاتبه للأسف لا يذكر لنا شيئا عن مقرر دراسته وليس ثمة ما يدعو إلى أن نحمل حكمه على التدريس محمل الجدل

حين يقول « اما عن نفسى ، فلو اننى وجدت بعض
المدرسين الافاضل ، لما كنت والله نظرت الى ديروموس
حتى من بعيد ان ما يدخل الياس على قلبى هو ان ذلك
السيد الذى لم يكن سوى معلم ريفى ، يعتبر نفسه ندا
لبقية المدرسين ولما كنت اعلم - بغض النظر عما اتكبدته
من مصروفات باهظة تذهب هباء - انه لا خير يرجى من
المدرس ، فانا اعتمد على نفسى » اما الراغبون من الطلبة
فى تعلم المواد الخاصة كالاختزال الذى كانت تتطلبه
حاجة العمل فى المحاكم والمصالح الحكومية فكانوا فيما
يبدو يتعلمون فترة معينة على يد معلم يلقنهم اصول
الحرفة .

واختلف نوع الانتاج الفكرى الذى اشتهرت به
الاسكندرية فى العصر البطلمى عن مثيله فى العصر
الرومانى . فقد اشتهرت اسكندرية البطلمية بالأدب
ودراساته وكذلك بالبحث العلمى الذى اثر احيانا على
الانتاج الادبى . اما اسكندرية العصر الرومانى فلم تحافظ
على تقدمها الادبى ويبدو ان السبب الجوهرى وراء ذلك
يرجع الى احتفاء القصر الملكى فى الاسكندرية بنهاية
البطلمية افقد الشعراء التشجيع الكافى لبعث الهامهم .
لذلك كان شعر هذه الفترة عبارة عن كلام منظوم بعيد
كل البعد عن الشعر الراقى واصطبغ هذا النظم بالصيغة
العلمية فراح الشعراء يظهرون مهاراتهم فى نظم قصائد
جغرافية فى وصف ليبيا او فى وصف الواحات .

أما في مجال العلم فقد حافظت مصر على حمل مشعل التقدم فيه وأشهر علماء هذه الفترة هو بطليموس الجغرافى الذى اشتهر كثيرا بين العرب فيما بعد وهو من أبناء مصر فى القرن الثانى الميلادى ولم يكن بطليموس جغرافيا فقط بل كان رياضيا مجددا الى جانب كونه فلکيا وعالما طبيعيا لذلك درس الجغرافيا على أساس رياضى وفلكى . هذا العمل العظيم الذى انجزه بطليموس قفز بعلم الجغرافيا قفزة كبرى فى الاتجاه الصحيح ، كما أن أخطاءه ذاتها كانت لها قيمتها لأنها أصبحت فيما بعد بمثابة نقط ارتكاز لتصحيح معلوماتنا الجغرافية وأصبح عمله خير مهد لقيام علم الجغرافيا الحديثة .

ولكن أشهر ما تميزت به الاسكندرية فى هذا العصر هو الحركة الفلسفية التى عرفت بها مدرسة الاسكندرية وأول فيلسوف لمدرسة الاسكندرية هو فيلون اليهودى الذى عاش فى القرن الأول الميلادى وأيضا الفيلسوف افلوطين وكان من أبناء أسبوط فى صعيد مصر فى القرن الثالث م .

ولم يقتصر التعليم اليونانى على الأسر اليونانية الثرية فحسب بل امتد ليشمل كل من أدرك قيمته وأهميته فى المجتمع ، أما الغالبية العظمى من المصريين فلم يكن لهم حاجة اليه لذلك كانت الأمية فيهم متفشية وبينهم منتشرة ، وكان الحقل هو مدرسة الطفل الأولى وجامعته الأخيرة وليس معنى هذا أن اللغة والثقافة

المصرية الفرعونية قد أسدل عليها الستار ولكنها كانت كالنبع تحت القشرة اليونانية فلم يستطع الاحتلال اليوناني أو الروماني أن يغير من لغة المصريين وخاصة أهل الريف منهم فظلت كما هي وكتبت هذه اللغة المصرية بالخط الديموطيقى الذي استحدثت فيه حروف منحدرّة من حروف الكتابة الهيروغليفية . إلا أن هذه الكتابة كانت في طريقها إلى التجمد بسبب خلوها من الحروف المتحركة مما كان يمنعها من تقبل أي جديد كما كان إتقانها يحتاج إلى جهد كبير ثم استطاع المصريون أن ينقذوا لغتهم ويطوروها حين اتخذوا الحروف اليونانية لكتابتها مع إضافة ستة حروف من الكتابة الديموطيقية وهكذا ولدت اللغة القبطية في القرن الثالث الميلادي وانطلقت اللغة من عقالها لتتنقل الفاظا وأفكارا جديدة ، ولتخرج بعد ذلك فكريا وأدبيا جديدا . وكان أول وأعظم أعمال اللغة القبطية الجديدة أنها نقلت الانجيل إلى المصريين في لغة مصرية وثوب مصري . ولعل هذا من الأسباب التي جعلت المسيحية تنتشر بين المصريين جميعا كعقيدة شعبية .

وقد تخصصت المعابد المصرية في التعليم الديني الذي كان يهتم به بعض المصريين ، وارتكز أساسا على تعلم اللغة والكتابة المصرية وطقوس الديانة .

• الفصل الرابع :

النشاط الرياضى

ازدهرت الرياضة فى مصر وكسان الجمنازيوم هو معقلها الرئيسى (١) . وقد اولى الأباطرة هذا الجانب من النشاط بعض اهتمامهم وتشجيعهم ، ولم يخل هذا الاهتمام وذلك التشجيع من الهدف السياسى . فعن طريق اقامة المهرجانات الرياضية كان يمكن الربط بين مختلف انحاء الامبراطورية وربما كان هذا التشجيع احد اركان السياسة الامبراطورية . وقد انعكست هذه السياسة على مصر ووضحت فيها . لذلك سوف نبدأ الحديث عن أهم المؤسسات الرياضية فى مصر وأعنى الجمنازيوم الذى تخرج منه أبطال الرياضة فى مصر الرومانية .

لقد انشئ معهد التربية فى مصر البطلمى فى اى مكان وجد به عدد كاف من اليونانيين . ويبدو أن هذه

(١) Glanville (S.R.R.), The Legacy of Egypt, Oxford, 1957, p. 269.

المعابد كانت خاصة ثم شملها الملوك برعايتهم . ومن المحتمل أن أغسطس قد ألغى منها ما كان موجودا بالقرى ، ولكنه منح معاهد عواصم الأقاليم ومديريها صفة رسمية ويعتبر الجمنازيوم من أبرز ملامح الحضارة الاغريقية فى مصر ومن أهم مميزات عواصم الأقاليم وضم هذا المعهد كل الاغريق بمقتضى حق الولد . وكان منصب مدير معهد التربية أهم المناصب البلدية جميعا وعلى رأسها لذلك خصص لصاحبه أربعة حراس مثل مدير الاقليم كما كان يرأس نقابة حكام المدينة قبل انشاء مجالس الشورى فى عواصم الأقاليم سنة ١٩٩/٢٠٠ م .

وضعت شروط معينة لتولى هذا المنصب الهام وتتلخص فى أن شاغله لابد أن يكون أحد مواطنى المدينة الاغريق . وقد احتفظ بالمنصب دائما للأثرياء الأقاليم حتى يكون فى استطاعتهم تحمل أعبائه المالية وقد تولت السيدات هذا المنصب فى بعض الأحيان (١) ولدينا أسماء عشرين سيدة حصلن عليه فى مصر فى العصر الرومانى ولم يقتصر الأمر على مصر فحسب بل لقد تولت إحدى السيدات منصب مديرة المعهد فى ولاية قورينه (برقة بليبيا) .

وتمثلت شارات المنصب فى ارتداء عمامة ذات حافة معينة والتعال الحذاء الأبيض عند بداية ممارستهم لهذا المنصبهم بعد حفل التتويج الذى يشترك فيه مدير الاقليم .

(١) Johnson, op. cit., 416 (A.D. 107), P. Amh. II, 64.

ويبدو انه كان هناك أكثر من مدير للإشراف على معهد التربية في بعض الأحيان كما تشير الى ذلك بعض الوثائق البردية . ويدل تعدد المديرين على ثقل أعباء هذا المنصب . وبلغت مدة شغل هذا المنصب سنة .

وساعد مدير المعهد مجموعة من الحكام والموظفين للإشراف على أوجه النشاط الثقافي والرياضي بالمعهد فكان الرقيب يقوم بفحص المستندات التي تقدم للانتماء الى الشبيبة بمعهد التربية كما كان المشرف على التعليم يشرف على تعليم الشبيبة ونشاطهم الرياضي، كما اختص موظف آخر بالإشراف على مد المعهد بالزيت والوقاد للإشراف على وقود الحمامات . ومن المحتمل وجود عدد أكبر من الموظفين بالمعهد كان عددهم يختلف تبعا لحجم كل معهد وأهميته .

كان لكل جيمنازيوم أملاكه وأوقافه الخاصة وعلى رأسها دار المعهد نفسه . وتكونت أملاك المعهد على مر الزمن من هبات الخريجين التي كانوا يدفعونها للانفاق عليه . ويبدو أن الحكومة كانت تقدم لمعاهد التربية بعض المساعدات خلال القرن الأول لأن دخل المعهد لم يكن يغطي كل نفقاته هذا الى جانب اشتراك مديري المعهد في سداد بعض النفقات . وقد بلغ ما أنفقه أحد المديرين على المعهد أكثر من ٤ ثالنت (١) خلال مدة شغل منصبه . لذلك

(١) الثالث = ٢٤٠ جنيها

رفض بعض الأشخاص تولى هذا المنصب لثقل أعبائه وغموض هذه الحالة كان لابد على كل منهم أن يتخلى عن ثلث ممتلكاته لآخر يقوم بأعباء هذا المنصب .

ويمكن تقسيم أوجه الصرف على معهد التربية على النواحي التالية :

أولا : امداد المعهد بالزيت والمراهم وتوزيعها على الأفراد .

ثانيا : تدفئة الحمامات التي كانت من أهم منشآت المعهد ومدها بالوقود وخصوصا في فصل الشتاء وقد وقع أحد مديري المعهد عقدا لتدفئة الحمامات لمدة سنة قبل بدء شغل منصبه بفترة طويلة وذلك نظير مبلغ (٢٠٠٠) دراهمه واشترط المدير في العقد أن تصل درجة حرارة الحمامات الى درجة التدفئة يوميا .

ثالثا : مد المعهد بمسارج الزيت أو الشموع لاضاءته

رابعا : خصص بجانب من الدخل لمعهد بالمياه . وربه كانت هناك قناة توصل بين خزان المدينة وبين المعهد في عاصمة كل إقليم لتأدية هذا الغرض .

خامسا : شراء الأدوات الموسيقية اللازمة للنشاطات الموسيقية .

سادسا : الاتفاق على أوجه النشاط الرياضي . ولقد كان

هذا الجانب مزدهرا في العصر الروماني وقد تفوق
كثير من الرياضيين في مصر من الذين اشتركوا
في المباريات الداخلية والخارجية وقد منح هؤلاء
الأبطال امتيازات مالية وأدبية كمكافأة لهم على
تفوقهم . ويمثل امتيازهم المادى فى منحهم مرتبات
شهرية تراوحت بين ١٨٠ - ٢٠٠ دراهمة شهريا (١)
أما مكافأتهم الأدبية فانهضرت فى الاعفاء من الاعباء
والالتزامات العامة وأولادهم . وقد منح أحد الأبطال
حقوق المواطنة الاسكندرية تقديرا لبطولاته الرياضية
كما حصل آخر على العضوية الشرفية لكثير من المدن
الداخلية والخارجية الى جانب عضوية مجلس شورى
الاسكندرية وغيرها من المدن . كما فتحت الرياضة
أمام مواطن آخر الباب لتولى منصب المشرف
الامبراطورى . واشترك أحد أبطال الملاكمة فى
الجمعية الهادريائية الانطونينية الرياضية (أى
الدولية) المقدسة لاتباع هيراكليس والمشمولة
برعاية الامبراطور سيفروس . وكان مركزها
قابلى . وبلغ رسم الاشتراك فى عضويتها مائة دينار
وهو مبلغ لا يستهان به فى تلك الفترة - كما فاز
رياضى آخر بتاج المصارعة فى إحدى مسابقات مدينة
أزمير وأحرز آخر بطولة الألعاب الأولمبية التى
أقيمت فى مدينة صيدا بلبنان وانتصر آخر فى إحدى

(١) C. Wessely, Corpus Papyrorum Hermopolitanorum, Leipzig
1905, Nos. 54, 56, 69, 72, 73.

البطولات الرياضية التي اقيمت في غزة - كما
اقيمت المباريات الرياضية الداخلية على مستوى
القطر بأكمله . وكان يجرى فيها مسابقات حول
عديد من المباريات من أهمها السباق الطويل
والسباق المزدوج وهو الذي كان يصل فيه المتسابق
لنقطة النهاية ومنها يستدير الى نقطة البداية .
كما اقيمت مسابقات للخيل والملاكمة والمصارعة .
ومما لا شك فيه أن الرياضيين كانوا يرتدون ملابس
معينة تساعدهم على سهولة الحركة .

وكانت هذه اللقاءات الرياضية تؤدي الى اتساع
افق الرياضيين الى جانب ربطها انحاء الامبراطورية
بعضها ببعض .

● الفصل الخامس :

السياسة الدينية

اتبع الرومان سياسة التسامح الدينى فلم يتدخلوا
فى بداية الأمر فى المعتقدات الدينية لسائر السكان ،
فاحتفظ الاغريق بعبادتهم القديمة ، كما أنهم لم يروا
غضاضة فى عبادة الآلهة المصرية واظهار اجلالهم لها منذ
وصولهم الى مصر ، ويرجع ذلك للأثر الكبير الذى تركته فى
نفوسهم بسبب قدم عهدها وغموض أسرارها الى جانب أنها
تحمى البلاد التى كانوا يقيمون فيها كغرباء . ودرج الاغريق
منذ العهد البطلمى على تشبيه آلهتهم بالآلهة المصرية فشبهوا
أبوللو بحورس وهرميس - بتحوت . وبالرغم من أن هذه
التشبيهات لم تقم الا على أدلة سطحية الا أنهم قبلوها ،
وتبع ذلك أن المدن المصرية التى كانت تحمل أسماء الآلهة
الفرعونية أصبحت تعرف بأسماء مرادفاتها الاغريقية مثل
مدينة هيراكليوبوليس نسبة الى الاله هرقل ومدينة

هرموبوليس نسبة الى الاله هرميس اليونانى (١) . كما لم يجد اليونانى حرجا فى دخول المعابد المصرية وتقديم القرابين للآلهة المصرية على اساس تشبيهها بالهتهم الاغريقية .

ظسل المصريون على ولائهم لآلهتهم القديمة . وقد تطلب هذا من اقطاب المسيحية الاوائل جهودا جبارة للقضاء على عبادة الحيوانات فى مصر وتهديم معابدها . وتشهد جدران المعابد المصرية على المحاولات التى بذلت لمحو صور الآلهة المصرية . وبالرغم من سياسة الرومان فى التسامح الدينى الا أنهم قلعوا اظافر الكهنة المصريين واستولوا على كثير من املاك المعابد المصرية لانهم أدركوا أن هذه المعابد بثرواتها الضخمة تعتبر معاقل الثورات الوطنية وقياداتها المخلصة . لذلك نقلت ادارة اراضى المعابد الى يد بعض موظفى الدولة الذين أصبحوا يتولون تأجيرها بدلا من الكهنة الى جانب أن كثيرا من المعابد أصبحت تعتمد على اعانات الدولة لها فضمن الرومان بذلك عدم تمرد الكهنة (٢) . وتحقيقا لنفس الهدف نقلت ادارة اراضى المعابد لبعض موظفى الدولة الذين أصبحوا يتولون تأجيرها بدلا من الكهنة لأن توزيع السلطة أقل خطرا من تركيزها

(١) من الآلهة اليونانية راجع : عبد اللطيف أحمد على . محمد

عمر خفاجة : أساطير اليونان القاهرة (١٩٥٩) .

(٢) وعن سياسة الرومان تجاه الكهنة انظر :

Wallace, op. cit., pp. 238-254.

فى يد رجل واحد . وسيرا على نفس السياسة وضع
أغسطس موظفا رومانيا اداريا للاشراف على كل ما يتصل
بالديانة والمعابد فى مصر وكان يلقب بـ « الكاهن الأعظم
للاسكندرية وكل مصر » .

وبالرغم من هذه القيود التى كبلت بها الديانة المصرية
الا ان عبادة الثالوث المقدس المكون من سيرايس وايزيس
وهيريوكراتيس قد امتدت بسرعة البرق لتنتشر فى كثير
من أنحاء الامبراطورية وخصوصا عبادة ايزيس بل لقد
غزت عبادة ايزيس روما نفسها قبل ان يفتح أغسطس مصر
وقد فاقت فى الساع امبراطوريتها روما ذاتها بل لقد أعلن
الامبراطور دوميتيان (٩٦/٨١) ادخال عبادة سيرايس
وايزيس رسميا الى روما حيث انشأ معابد لها فى روما .
ولقد تعدت عبادة ايزيس حدود الامبراطورية نفسها فى
ركب تجارة الاسكندرية وليس ادل على ذلك من بردية
مشهورة من البهنسا ترجع الى القرن الثانى تذكر الأماكن
التى انتشرت فيها عبادة ايزيس فى أرجاء المعمورة هذه
الأماكن تشتمل معظم مدن مصر اذ أن هناك ذكرا لسبع
وستين مدينة فى الدلتا فقط ، أما خارج مصر فتذكر لأسماء
خمسة وخمسين مدينة . ومن دراسة هذه البردية تبين أن
سلطان الالهة ايزيس شمل الهند وبلاد العرب وفارس
شرقا وسينوب على البحر الأسود شمالا وروما وايطاليا
غربا .

الى جانب هذا الثالوث حلت فى مصر عبادة الأباطرة

الرومان محل عبادة البطالة ، ولكن يجب أن نذكر هنا أن الإباطرة عبدوا على أن أشخاصهم مقدسة وليس بوصفهم آلهة . وكانت العبادة قاصرة على الإباطرة بعد موتهم . فكان لهم كاهن في الاسكندرية وأقيمت تماثيلهم في معابد الآلهة الكبرى ولم تفرد لهم معابد خاصة ولكن بقيت عبادة الإباطرة عبادة رسمية تمارس في المناسبات العامة دون أن يكون لها طابع شخصي أو تعبد في البيوت .

المسيحية في مصر :

ظهرت المسيحية في الجزء الأخير من القرن الأول قبل الميلاد وعلى الرغم من أن هذا الحدث كان من أخطر أحداث التاريخ وأكثرها تأثيرا في سسير الحياة بكل مظاهرها بعد ذلك (١) . إلا أن ظهورها اكتنفه كثير من الغموض حتى أننا لا نعرف كيف نشأت ومتى انتشرت على وجه التحديد . ومن الراجح أن وصولها إلى مصر كان مبكرا وذلك لأن الاسكندرية كانت مدينة كبيرة لها اتصالات واسعة بكثير من بلدان العالم القديم . حقيقة لا يوجد ما يثبت وجود المسيحية في مصر خلال القرن الأول الميلادي ولكن ليس بمستغرب أن تسرى المسيحية

(١) من البيئة الدينية في مصر قبل المسيحية وعند ظهورها انظر

الكتاب التالي :

H.I. Bell, Cults and Greeds in Graeco-Roman Egypt, Liverpool, 1953.

من فلسطين وسوريا الى مصر في ركب التجارة أو في
موكب الجيوش عن طريق البر والبحر ويروى يوسيبوس
اعظم مؤرخ الكنيسة الأوائل - والذي عاش في القرن
الرابع الميلادي يرون أن القديس مرقس نفسه حضر الى
مصر وأنه بشر للدين الجديد بالاسكندرية في أواسط
القرن الأول الميلادي وتروى إحدى أساطير القديس
مرقس أن أول أتباعه كان اسكافيا يهوديا . ويؤدى
هذا أيضا أن أوراق البردى حفظت لنا نصا من
انجيل يوحنا ويرجع تاريخه للنصف الأول من القرن
الثاني . هذا الى جانب العثور على انجيل مسيحي جديد
غير الانجيل الأربعة المعروفة . ويرجع الى نفس التاريخ
تقريبا . هذه النصوص المسيحية المبكرة لها دلالتها رغم
ندرتها .

لكن ما هو السبب في قلة الاشارة الى المسيحية
بين عشرات الآلاف من الوثائق التي تحت أيدينا من القرن
الأول والثاني الميلادي . من المحتمل أن ذلك يرجع الى
أن المسيحيين كانوا مضطرين لاختفاء ذلك نظرا لاضطهاد
الرومان للمسيحية ولكن ليس هناك ما يدعونا الى الاعتقاد
بأن ذلك هو السبب الوحيد لأن العقود القانونية
والاقرارات المقدمة الى السلطات التي تمثل أغلب الوثائق
التي لدينا لم تكن تقتضى ذكر المسيحية . كما أن الرسائل
الخاصة بها غالبا ما كانت تصاغ في عبارات تقليدية
وتدور عادة حول شئون مصلحة بحثة ، فلا تستدعى هي

الأخرى الكلام عن العقيدة . ومن الخطأ الاعتقاد بأن
الاضطهاد كان حملة متصلة أو أن الحكومة الرومانية
اضطهدت المسيحيين بسبب عقائدهم الدينية بالترات .
فقد كانت روما متسامحة كل التسامح في المسائل
الدينية ولم تحاول أن تستاصل إلى عبادة جديدة إلا بحجة
منافاتها للمبادئ الأخلاقية أو تعارضها مع السياسة
العامة . كان المسيحيون في نظر السلطات مواطنين أشراراً
وعنصراً خطراً في المجتمع لأنهم كانوا يترفعون عن ممارسة
شعائر الديانة الرسمية ، ولا يقدسون صور الأباطرة .
ولا يشتركون في عبادة روما المؤلهة أو « الروح الحارسة »
للإمبراطور وكان في تضامنتهم وخلوتهم وقت التعبد
ما يوحي بأنهم جماعة سرية غير آله كان دائماً بين الوثنيين
من كانوا مستعدين للتستر على أصدقائهم المسيحيين كما
كان حكام الولايات يحجبون أشد الاحجام في معظم
الأحيان عن تطبيق قانون العقوبات عليهم . ولم يكن
الاضطهاد عاماً إلا عند حدوث كارثة قومية أو هياج
شعبي .

استطاعت المسيحية أن تشق طريقها ببطء وأصبح
لها مفكروها في مدينة الإسكندرية وكان أهمهم هو كليمنيس
والتميده أوريجنيس ثم أخذت تنتشر في الوقت نفسه
إلى داخل القطر المصري وكانت الجماعات المسيحية المحلية
على اتصال مستمر بالحركة المسيحية بالإسكندرية والتي
كانت بدورها واسطة الاتصال مع المسيحية العالمية في

الخارج . ومن الطريف أن نذكر هنا أن لقب « بابا » أطلق لأول مرة على أسقف الاسكندرية هرقليس (٢٣٢ - ٢٤٩) قبل أن يطلق على رأس الكنيسة في روما ذاتها .

ولكن رغم هذا النشاط الجهم ورغم وجود المدرسة ورئيس للمسيحيين في الاسكندرية ومصر يدين له الجميع بالولاء والطاعة ، لم تكن حياة المسيحيين سهلة هينة . فلقد كانت حياتهم حلقات متتابعة من الخوف والتعرض لأشد أنواع الايذاء والاضطهاد على يد السلطات الرومانية . حتى اعترف بها الأمبرطور دقلديانوس سنة ٢٨٤ ميلادية وبهذا التاريخ نبدأ عصرا جديدا يطلق عليه اسم العصر البيزنطي .

الحياة الاقتصادية

الباب الثاني

● الفصل الأول :

الزراعة

يعتبر النشاط الزراعى صلب الاقتصاد المصرى على مر العصور . ولما كانت احوال الاقتصاد المصرى وخصوصا الزراعة قد اصابها نوع من الشلل النصفى فى اواخر العصر البطلمى فقد انصب اهتمام الفائح الجديد على امرها واصلاح مرافقها . لذلك بدأ اغسطس بتأسيس سياسة اقتصادية زراعية جديدة تختلف اختلافا جديرا عن سياسة البطالة وتتمركز حول تشجيع الملكية الخاصة والاستثمارات الفردية بأنواعها المختلفة ، وليس معنى ذلك ان الملكية الخاصة لم يكن لها وجود فى العصر البطلمى ولكنها كانت موجودة وكان هذا اتجاها معاكسا لسياسة الحكومة . اما فى العصر الرومانى فقد كانت سياسة الحومة تدفع الملكية دفعا الى النمو والازدهار لخلق طبقة تستطيع ان تتحمل امباء شغل المناصب او تدفع تعويضات فى حالة عدم شغلها ونستطيع ان نختزل جوهر النظام

الجديد في توزيع الأراضي الزراعية ، وقد انقسمت
الى نوعين :

اولا : الأراضي العامة وتشمل :

١ - **أراضي الدولة** : وكانت تتكون أساسا من الأراضي
الرملية والجزر التي تنشأ في النهر أو شواطئ
النهر التي لم تكن تدخل ضمن أى نوع من أنواع
الأراضي الأخرى وقد كانت تستخدم في الزراعة في
بعض الأحيان .

٢ - **الأراضي الملكية** : وتشمل الأراضي التي كانت تحمل
نفس الاسم في العصر البطلمي وأطلق على مستأجري
أراضي هذا النوع اسم مزارعى الأراضي العامة
ونادرا اسم مزارعى الأراضي الملكية . وكان بيع هذه
الأراضي وجمع ضرائبها يدخل في نطاق اختصاص
« مدير الحساب الخاص » وكانت الأراضي الفقيرة
هى التي تباع في أول الأمر .

٣ - **أراضي المعابد** : وهى الأراضي التي امتلكتها المعابد
في العصر البطلمي وانتزعتها منهم أغسطس والحقها
بملكية الدولة ووضعها تحت إشراف الموظف الذي
كان يدعى (دوليكتيس) وقد خصص دخل بعض
أراضي هذا النوع لإعطاء أمانات لكهنة المعابد وترك
جزء منها كمنحة لكهنة المعابد .

٤ - **أراضي الوسيية :** وتمثل هذا النوع في المنح
الامبراطورية لبعض افراد البيت الملك والاصدقاء
والوزراء مثل ضياع الأمير جرمانيكوس وضيعة
جوليا برنيقيا التي وهبها لها الامبراطور تيتوس
(٧٩/٨١ م) . ثم بدأ الأباطرة يصادرون هذه
الأراضي منذ النصف الثاني من القرن الأول لانهم
رأوا أن في منح نيسلاء الرومان هبات كبيرة قد
يساعد على تقوية شوكتهم مما يجعلهم في مركز
يهدد سلطاتهم بل قد يصل بعضهم الأمر الى حد
التطلع الى العرش . هذا الى جانب أن منح هذه
الأراضي لأفراد يقيمون خارجها يؤدي الى اهمالها
ونقص غلتها . لذلك لم يأت عهد الامبراطور تيتوس
حتى كان قد تم استرداد جزء منها ومنسح حق
استغلالها لطائفة من كبار الزراعيين وكان يشرف على
هذا النوع من الأراضي ناظر الضياع الامبراطورية .

ثانيا : أراضي الامتلاك الخاص
وتنقسم الى الأقسام التالية :

١ - **الأراضي الخاصة :** وقد نمت هذا النوع في ظل
الرومان وشجع نمو نظام الأعباء على هذا الاتجاه حيث
كان من الضروري أن يكون لدى الشخص أملاك حتى
يستطيع القيام بالأعباء الملقاة عليه ولدى تشجيع
الحكومة هذه السياسة خفضت من أثمان بيع الأراضي

كما أدى ثقل الاعباء الى نمو اتجساه آخر تمثل في نقل ملكية الاراضى الخاصة الى السيدات حيث لم يكن فى الاستطاعة مطالبتهن بشأدية الاعمال الالزامية او ارغامهن على زراعة جزء من الارض بالقوة .

٢ - اراضى الهبات : وتتمثل فى الأجزاء التى كان يقتطعها الإباطرة من اراضى الدولة ويمنحونها لبعض الافراد مع الاحتفاظ بحق اسمى فى ملكيتها وكان ههنا النوع منتشرا فى العصر البطلمى ، ولكن ندر وجوده فى العصر الرومانى .

٣ - اراضى الاقطاعات : صدر جالب كبير من اراضى الاقطاعات العسكرية وترك الباقي فى يد أصحابها القدامى الذين اعفوا من الخدمة العسكرية مع فرض ضريبة ثابتة او تحصيل ايجار محدد يتراوح بين ١ ، ١/٤ أردب عن كل أرورا (١) . وبيع ما صدر منها للأفراد العاديين فى مزاد اذا كان رخيصا أو بيع ما يكون منها غير خصب بدون مزاد بسعر ٢٠ دراخمة للأرورا الواحدة مع الإعفاء من الضرائب لعدة سنوات على أن يلتزم المشتري أو ورثته بعد ذلك بدفع أردب عن كل أرورا كضريبة سنوية .

(١) الفدان الرومانى (أرورا) يساوى حوالى أربع اشباس الفدان

المصرى .

٤ - أراضي الاقطاع العسكرية البطلمية : كان هذا

النوع امتدادا لنظيره في العصر البطلمي لكن لم يعد له أي صلة بالمصريين . وكانت تعتبر بمثابة أراضي امتلاك خاص وان أصبح التصرف فيها يخضع لاجراءات خاصة ، ولها سجل خاص أيضا ، وقد تمتع أصحابها بامتيازات معينة كالأعفاء من ضريبة الرأس ، كما أن هذه الأراضي لم تخضع للتأجير الجبري وكان أصحابها يدفعون أردبا واحدا عن الأذورا الواحدة المزروعة قمحا .

٥ - أراضي المدن : يبدو أن أراضي هذا النوع كانت

مبارة من هبات وهدايا منحت للمدن كما نشأ بعضها عن طريق المصادرة أو من تلك التي لا وارت لها ويبدو أن الامبراطور سبتيموس سيفروس عندما قام باصلاحاته التي شجعت على الاستقلال المحلي (١٩/٢٠٠م) قد منح أراضي للبلديات الجديدة ولم يكن من الضروري أن تقع أملاك البلدية داخل حدودها المحلية إذ امتلكت بعض المدن أملاكها خارجها . فكان الاسكندرية أرض تملكها في إقليم ارسينوى « الفيوم » ولكن يبدو ان هذه الأراضي لم تكن تخضع للسلطات المحلية وكانت المدينة تقوم بدفع مستحقات الأراضي للحكومة .

٦ - أراضي المستنقعات : وجد هذا النوع في الدلتا

وكان يشرف على ادارته قسم خاص من الخزانة ،
وخصص جزء آخر منها للحدائق وجزء آخر
للغلال . ويلاحظ انخفاض ضرائب هذا النوع
بوجه عام . أما نظير هذا النوع في الوادى فقد كان
يسمى باسم الاراضى الهامشية اى التى تقع على
هامش الصحراء . وكانت اراضى هذا النوع تؤجر
نظير ايجار رمزى وفى حالة بيعها كانت تباع بشمن
رمزى .

٧ - اراضى المخل الخاص : ليس هناك اتفاق حتى الآن
على تحديد هذا النوع من الاراضى وهى تشبه
الاراضى الملكية فى ارتفاع ضرائبها . ويبدو أن
هذا النوع كان يمثل الاراضى التى يتم مصادرتها
لفترة مؤقتة بسبب عدم تأدية التزاماتها . وهذه
الاراضى كانت تظل تابعة لهذا القسم حتى يتم دفع
مستحققاتها أو بيعها أو نقلها الى أى نوع من الاراضى
السابق عرضها أما دخولها خلال الفترة المؤقتة فكان
يثول الى الخزانة (١) .

مسح الاراضى :

كان فيضان النيل يغير فى بعض ذبذباته النجاعة

(١) عن انواع الاراضى فى مصر الرومانية راجع :
Wallace, op. cit., pp. 1-10.

من ملامح الأراضي الزراعية كل عام . اذ كان يطيح بالجسور
والجزر التي تقع في وسطه ويفرق أراضي أخرى ويفطئها
تماما بالمياه فيحولها الى اراض غير صالحة للزراعة ، كما
كان يضمن على غيرها بالمياه فلا يصل اليها ويتركها عطشى
طوال العام ، واحيانا يعطى ولكن بدون سخاء مما
يضعف من انتاجها الزراعى ، لذلك كان لابد من اجراء
مسح للأراضي لضبطها كل عام حتى يمكن تقدير ضرائبها
التقديرية والعينية واحتفظ موظفو الادارة بسجلات كاملة
من حالة الأراضي . كما كان يحدث مسح عام للأراضي
منذ اعادة تأجير الأراضي العامة وأراضي التاج للمستأجرين
الى جانب انه كان في استطاعة أى فرد ان يطلب مسح
أراضيهِ في أى وقت يشاء .

ويختلف فحص الأراضي (episkepis) عن مسحها
(anametresis) حيث يتقدم الافراد للادارة بطلب
لتخفيض الضرائب اما لعدم وصول الفيضان الى
أراضيهم او لنقصه او لزيادته . مما يؤدي الى تغطية
الأراضي بطبقة من الاملاح تقلل من خصوبتها او لتغطيتها
بالرمال خصوصا تلك الواقعة على الأطراف بالقرب من
الصحراء . وبعد تقديم هذه الاقرارات يقوم كاتب القرية
بعملية فحص اولية تراجعها اللجان التي تتكون بعد ذلك
والتي لم يكن يشترك فيها بطبيعة الحال . وكان المدير
يصدر تعليمات وأوامر في حالات الفيضان الاستثنائية
لكي يساعد لجان الفحص في تأدية أعمالها .

والضمان حياض لجسان الفحص كان يتم اختيار
أعضائها في بعض الأحيان من قرى أخرى وكان يصاحبها
مساحون ليقوموا بمسح الأرض وكثيرا ما أثبت الفحص
عدم صحة ما جاء في الالتماس إذ أن المعلومات التي وردت
مبالغ فيها خصوصا بالنسبة للأراضي المرتفعة الضرائب.
وليس معنى ذلك أن عمل هذه اللجان كان بالغ الدقة إذ
أنهم مرسوم الوالي تيريريوس يوليوس الاسكندرية القائمين
على أمرها قبل توليه الحكم أنهم فرضوا الضرائب دون
مراعاة لحالة الفيضان . وبعد أن تنتهي اللجان من تأدية
أعمالها ترسل - نسخا من نتائج فحصها لكاتب القرية
ليصحح كشوفه في ضوءها ، ونسخا أخرى لمدير الإقليم
والكاتب الملكي . كما كان يرسل ملخصا عنها إلى الإدارة
المركزية في الاسكندرية لتحديد الضرائب . وكثيرا
ما اعتمد كاتب القرية على مجهوده الشخصي في استكمال
كشوفه فيما يختص بتغيير الملكيات وحياسة الأرض .
وكان يقوم بإحصاء المباني القائمة على الأراضي الزراعية .
وكان يخدم بهذا عملية الإحصاء المنزلي كما كان يجري
من حين لآخر عملية فحص لهذه المنشآت التي تقام على
الأراضي الزراعية .

تأجير الأراضي :

نستطيع أن نميز بين طريقتين لاستغلال الأراضي :
الأولى : وتشمل الأراضي العامة والأراضي الملكية وأراضي
الوسية التي يملكها الدولة وأراضي المعابد التي

تديرها الدولة والأراضي الخاصة بقصر . وكان يتم استغلال هذه الأراضي عن طريق المزارع وكان يرسو على من يدفع أكثر من المستأجرين ، ويبدو أنه كان هناك طائفة من مستأجري أراضي هذا النوع يتوارثون إدارتها واستغلالها . وكان في استطاعتهم أن يقوموا بتأجيرها من الباطن وتعكس وثائق القرن الثالث آثار الصعوبات التي واجهتها الإدارة في العثور على من يقوم بزراعة الأرض لذلك اضطرت إلى إرغام الفلاحين على زراعتها . وقد نفذت هذه السياسة بوسيلتين أولها عن طريق الإجراء المعروف باسم أبيميرزموس ويتلخص في أنه حيثما وجدت مساحة واسعة من أراضي الدولة لم يتقدم أحد بطلب تأجيرها بالطريقة العادية . كانت تقسم بين مزارعي الأراضي العامة في منطقته نظير دفع التزاماتها . أما في حالة عدم استطاعة هؤلاء المزارعين القيام بهذا العبء فكانت تلحق بأراضي القرى المجاورة ، ويعتبر أهلها مسئولين عنها مسئولية جماعية . لذلك كان يذكر في عقود تأجير كثير من الأراضي الخاضعة أنها تملو من عبء زراعة أراضي الدولة .

والإجراء الثاني هو المعروف باسم أبيبولي وفيه تلحق بعض أجزاء من الأراضي العامة التي لم يستأجرها

أحد بالأراضي الخاصة ورغم أصحابها على زراعتها ،
وتأدية أمثالها .

أما الأراضي الخاصة فقد كان لأصحابها الحق في
التصرف فيها أما بزراعتها أو تأجيرها لآخرين وكثيرا
ما اشتركوا في استغلالها وزراعتها وكانوا في كلتا الحالتين
مسؤولين عن تأدية جميع التزاماتها للدولة . كما كان
لأصحابها الحق في التصرف فيها بالبيع والشراء والرهن .

نظام الري وأدواته :

الحقيقة الكبرى في كيان مصر أنها لا تعتمد على المطر
الطبيعي في حياتها الزراعية وإنما على ماء النهر . والمعروف
أنه في البلاد التي تعيش على الأمطار في زراعتها يختزل
المجهود البشري إلى حده الأدنى وفلاحها واقع دائما تحت
رحمة الطبيعة .

أما في بيئة الري فالأمر يختلف كل الاختلاف ،
فالوادي منذ فجر تاريخه ليس مصرفا طبيعيا ، فلا زراعة
ولا تعمير إلا بعد مجهود بشري جماعي ضخم حتى تعد
الأرض مجرد أمداد لاستقبال البذور كما أنه لا بد أن تقام
شبكة غطائية كثيفة من الترع والقنوات ولا بد من تنظيم
عملية توزيع المياه لكي تصل إلى كل قطعة أرض في كل
أجزاء الوادي . والأراضي التي تصل المياه إليها من النيل
مباشرة بواسطة الضخ يمكن في هذه الحالة أن تروى ربا

دائما . والأراضي التي تروى مرة واحدة في السنة كانت تنتج بالتالي - محصولا واحدا فقط هو المحصول الشتوى . اذ تبذر البذر بعد أن تجف الأرض بالقدر الكافى ولم يكن هناك حاجة الى رى آخر . والعمل الوحيد الذى يطلب من الفلاح القيام به حتى وقت الحصاد هو تنظيف الأرض من الأعشاب . وفى بعض الأحيان أمكن زراعة بعض المحاصيل الصيفية فى الأحواض المختلفة قبل الفيضان . وبالرغم من بساطة هذا النظام وسهولته الا أن له بعض العيوب .

أولا : عندما يبكر الفيضان تدخل المياه الأحواض اما مباشرة أو عن طريق الرش وفى هذه الحالة تتعرض المحاصيل للتلف .

ثانيا : عندما يتأخر الفيضان لا تملأ الأحواض بالمياه فى الوقت المناسب ويؤخر هذا بذر الحبوب ، وهذا يعرض المحاصيل للتلف لشدة الحرارة فى الربيع التالى .

ثالثا : فى حالة ارتفاع فيضان النيل تنشأ الحاجة الى المراقبة الدقيقة للجسور وتقويتها حتى لا تفرق الأراضي بأكملها وتهدم البيوت .

رابعا : اذا استغرق الفيضان مدة طويلة يؤدي ذلك الى تأخير صرف المياه مما يؤدي الى أضرار نمو النبات .

خامسة : اذا كان الفيضان منخفضا لا تحصل الاحواض على حاجتها من المياه ولذلك لا تتمكن من انتاج محصول وفير .

وتجدد مياه الفيضان خصوبة الأرض بما تحمله اليها من الطين الأحمر (الغرين) فالنيل الأحمر هو الذي يخلق مصر الخضراء ، ثم يبدأ هذا الراسب في تغطية الأرض من النصف الأول من شهر مسرى (أغسطس) وبما أن الأرض تظل مغطاة بالمياه لمدة اربعين يوما . لذلك كان يصل الراسب الى أعلى مستوى له في شهر بابه (أكتوبر) ويحتوى هذا الراسب على مادة الآزوت (النتروجين) وحامض الفسفور الذى يحدد التربة ويمدها بما تحتاج اليه فتحتفظ بخصوبتها . وعند جفاف التربة تتشقق الأرض من شدة الحرارة . وهذه التشققات تسمح للهواء بأن يمر فيها ، وهذه العملية تمنع التربة من الضعف وكان القمح هو المحصول الذى يمكن زراعته سنة بعد أخرى دون أن تضعف أو ترهق التربة . أما الأراضي التى يمكن ريها ريا دائما فلا بد أن يكون هناك تفاوت فى أنواع المحاصيل حتى تستطيع الأولى أن تحتفظ بخصوبتها .

من العرض السابق يتضح لنا أهمية بناء الجسور وتطهير القنوات من الطمي والرمال ، بمعنى آخر لابد من كفاح مستمر وحرب دائمة ضد تقلبات الطبيعة حتى

يمكن أن تنتج الأرض (١) . إذ كانت شدة التيار المائي وقت الفيضان تكتسح أمامها الجسور لذلك كان يتم تقوية الجسور بواسطة زرع الأشجار الكبيرة، وفرضت العقوبات على من يقوم بقطعها كما لجأ أصحاب الأراضي إلى زرع نبات السمار حول أراضيهم كنوع من الوقاية من الفيضان ولكن لم تستطع هذه الوسيلة أو تلك أن تحدد في كثير من الأحيان من جموح النهر ونزوات تياره ، فكان يكتسح الجسور التي تقف عائقا أمام جبروته . لهذا كان لا بد من إعادة بناء الجسور سنويا وكان يتم بناؤها عن طريق السخرة . وقد شمل هذا النظام في العصر الروماني كل المذكور من العالي القرى إذ كانوا يكلفون بالعمل فيها لمدة خمسة أيام في السنة . كما فرضت الحكومة بعض الضرائب على الخاضعين لضريبة الرأس وخصصت دخلها للانفاق على حفر الترع وصيانة الجسور الرئيسية كما فرضت السخرة لحماية الأحواض المحلية . وعينت الحكومة المراقبين لمراقبة الجسور والقنوات كما استخدم الملاك والمستأجرون الحراس خلال فترة الفيضان لمراقبة حالة الفيضان إلى جانب قيامهم بتقوية الجسور التي تقع في أراضيهم على نفقتهم الخاصة . كما كانت نفقات تطهير

(١) عن كفاف الفلاح المستمر ضد الفيضان راجع :

Johnson, Roman Egypt, 104 (A.D. 78), P. Lond.

131 R. ; Anna Swiderek, « La propriété Foncière privée dans l'Égypte de Vespasien et sa technique agricole d'après P. Lond., 131, Recto » Bibliotheca Antiqua, I, 1960, pp. 1-107.

الترع من النباتات الشيطانية تقع على من تجرى التربة
في أرضه . وعند انخفاض المياه بعد الفيضان كان يمكن
رفع مياه الري بالآلات الرافعة الممثلة في الساقية
والشادوف (النطالة) والتابوت واستخدمت هذه الأدوات
أيضا في المناطق البعيدة عن النيل لريها .

وكانت الأراضي التي تروى ريا دائما تحتاج في حالة
زراعتها بالمحاصيل الشتوية الى ريها ثلاث مرات
أما الأراضي المرتفعة فتحتاج في العصر الحالي الى ريها
خمس أو ست مرات . ولا توضح لنا الوثائق كيفية زراعة
المحاصيل الصيفية ويبدو أنها لم تكن تختلف عن تلك
المعروفة في عصرنا الحالي وتتلخص في بذر البذور بعد
حصاد محصول الشتاء ثم تروى الأرض بعد ذلك وتكرر
العملية كل ثمانية أو عشرة أيام حتى تنمو المحاصيل
بسرعة قبل اشتداد الحرارة في فصل الصيف أما زراعة
البرسيم فلم تكن تحتاج الى الري الا كل ١٥ يوما .

المحاصيل الزراعية :

المعروف أن التربة المصرية على درجة طيبة من
الخصوبة وبالرغم من ذلك استخدم السجاد الطبيعي في
تقوية الأرض وتغذيتها خصوصا في الأراضي التي تنتج
أكثر من محصول في السنة أو تلك التي لا تغطي بمياه
الفيضان . وجاء القمح على رأس قائمة المحاصيل المصرية
ومن أهم المحاصيل التي كانت تزرع الشعير والفول

والحلبة والعقدس والحمص والتمرص والزيتون - ومن أهمها أيضا البرسيم والدرة الرفيعة . كما زرعت أنواع كثيرة من الخضراوات مثل الفاصوليا الخضراء والبسلة والقلقاس . أما أراضي الحدائق فكانت زراعة الكروم والنخيل من أهم محاصيلها .

أما أراضي الرعى فيبدو أن أصحابها قاموا بزراعة البرسيم أو ترك الكلاً في الأرض لرعى الحيوانات أما لاستغلالها أو تأجيرها نظير إيجار يقدمه لهم من يقوم باستغلالها . .

استخدم الفلاح الفاس في حفر الأرض والمحراث في تسوية الأرض الخالية من الأحجار ، ويبدو أنه استخدم آلة معينة كان يديرها بواسطة الحيوانات لبذر حبوب تعطى المحاصيل مثل القمح والحلبة . كما استخدم المنجل في جنى المحصول وكان يتم درس القمح في الضياع الكبيرة بواسطة النورج الذي يديره الشيران . أما صغار الزارعين فكانوا يدرسون قمحهم في طاحونة القرية . واستخدمت الحمير والعربات التي تجرها الحمير في النقل الزراعي .

الأجور الزراعية :

تباينت أجور عمال الزراعة من فصل لآخر ، وتبعاً لسن العامل ونوع العمل الذي يقوم به . وكانت أجور

العمال المتخصصين ازيد من غيرهم . وتراوحت اجرة
 العامل خلال فترة الفيضان عندما يقل العمل بين ٣ ، ٤
 اوبلات (١) يوميا ، والصبي بين ٢ ، ٢ ١/٢ اوبل يوميا .
 وعند بلر الحبوب في شهر هاتور بلغ متوسط اجرة
 العامل بين ٤ ، ٥ اوبلات وخلال شهرى طوبة وامشير اى
 فى فترة قص وتهذيب الاشجار تراوحت اجرة العامل
 بين ٣ ، ٦ اوبلات وبين ٦ ، ٧ اوبلات لعامل ضخ المياه
 وبين ٤ ، ٦ اوبلات للعامل الذى يقوم بتسميد الارض .
 اما الصبي الذى يقوم بقص وتهذيب الاشجار فقد تراوحت
 أجرته بين ٣ ، ٤ اوبلات يوميا . وبلغ متوسط اجرة
 العامل الذى يقوم بجمع العيدان الجافة من الحقل بعد
 الحصاد اوبلان يوميا ، وعامل درس القمح بين ٣ ، ٤
 اوبلات وجامع محصول الكروم ٥ اوبلات يوميا .

وكان يوجد فى الضياع الكبرى عمال دائمون ولكن
 يبدو انهم كانوا قلة . واعتمد اصحاب هذه الضياع على
 تاجير العمال للعمل فى اراضيهم وفى بعض الأحيان مقدوا
 العقود مع هؤلاء العمال . وفى أحد عقود العمل نرى أن العمال
 وقعوا على العقد توقيعا جماعيا « (٢) » ، وتم هذا قبل بداية
 فصل الحصاد وحصل كل منهم على مبلغ ٤ دراخمتين
 مقدما ، واشترط صاحب العمل على العمال أن يقوموا

(١) الدراخمة تساوى ملينا . وكل دراخمة تساوى ٦ اوبلات .

(٢) P. Sarapion, 49 (A.D. 123), P. gr. 247, 50 (A.D. 124), P. gr. 216 + 271 ; 51 (A.D. 125), P. gr. 183.

بعملهم دون توقف كما أنه لم يكن من الممكن استبدالهم
بآخرين ضعفاء . وجرت العادة على أن يقدم صاحب
العمل للعمال الجعة والنبيذ واحتفظ العمال بباقي الأجر
العينى بعد انتهاء موسم الحصاد ، وقبل درس القمح .
والتزم صاحب العمل فى بعض الأحيان بتقديم أشياء
معينة بعد انتهاء العمل مثل أردب من العدس وحزمتين
من قش القمح وسباطة بلح مكبوس . وكانت هذه
الأشياء بمثابة مكافأة من صاحب العمل لعماله ولم يكن
فى استطاعة العامل الزراعى - باستثناء عدد قليل
منهم - أن يعمل أكثر من ١٢٥ يوما فى السنة وفى وسعنا
أن نتصور برغم البعد الزمنى المشاكل الاقتصادية التى
كان يعانى منها الفلاح الأجير نتيجة لهذا .

وفى الضياع الكبرى كان ناظر الضيعة - وغالبا
ما كان عبدا محررا - يشرف على سير العمل فى الأرض
وعلى سجلات الدخل والنفقات الخاصة بها .

هكذا نرى من استعراض النشاط الزراعى فى مصر
فى العصر الرومانى أن البيئة المصرية قد جمعت فى
تناسب معقول بين امكانات العمل وحوافز النشاط .
فالتربة المصرية تربة غنية دون أن تصل الى حد التبدير .
فلم تكن الشجرة تتساقط من الأشجار لفلاحين كسالى .
لقد وفر النيل والشمس خامات الحياة ولكن كان لابد
لصيفها من معركة ضد الموت ، ضد الفيضانات ، وضد
الرمال . كما نلاحظ أنه اذا كان لليونان فضل فى تطعيم

الزراعة المصرية بأكملها ببعض من زراعاتهم واعنى الزيتون
والكروم فلم يكن للرومان أى فضل مناظر فى هذا
المجال .

الحيوانات :

يلى الحديث عن النشاط الزراعى وأبعاده المختلفة
ذكر الحيوانات المساعدة للفلاح فى عمله ومن أهمها
الثيران التى استخدمها فى إدارة السواقي والنورج ،
والحمير التى استخدمت فى نقل المحاصيل الزراعية ،
أما الإبقار فقد استخدمت فى الطعام ودخلت الخيول
مصر عن طريق سوريا واستخدمت فى مباريات الخيول
الى جانب أنها وسيلة من وسائل المواصلات السريعة فى
ذلك العصر . أما الخنازير فيبدو أنها لم تكن كبيرة العدد
لأن المصريين لم يقبلوا على استخدام هذا الحيوان فى
الطعام نظرا لقذارته فى رأيهم وقصروا استخدامه على
تقديم القرابين فى المناسبات الدينية . كما وجدت
الخراف والماعز واستخدمت فى الطعام وصناعة الملابس
الصوفية واستغلّت مخلفاتها فى تسميد الأرض .
واستخدمت الحيوانات السابقة البرسيم الأخضر والجاف
فى طعامها . أما الدواجن فقد عرفت مصر منها الدجاج
والحمام والأوز واعتمدت فى غذائها على الحبوب وخاصة
الفول والذرة الرفيعة .

الفصل الثاني :

الصناعة

شجع الرومان الصناعة في مصر كجزء من خطة
نعاش أحوال البلاد الاقتصادية ، وقد ساعد موقع مصر
لمتاز وظروف السلام التي سادت العالم القديم ونشاط
التجارة الشرقية على تقدم الصناعة المصرية . وقد بلل
لرومان جهودا كبيرة في سبيل نعاش البلاد اقتصاديا
في أول الأمر لأن جزءا كبيرا من فوائده ازدهار الحياة
لاقتصادية كان يذهب الى روما سواء عن طريق الضرائب
وعن طريق أرباح كبار المستثمرين من الرومان . وقد
بارست الحكومة درجات مختلفة من التحكم والاشراف على
كثير من الصناعات المصرية مثل النسيج والبردى والطوب
والجعة . أما المناجم فقد احتكرتها الدولة ، وتركت
صناعة الزيت حرة في أيدي الأفراد كل ذلك ساعد
على ازدهار الصناعة والتجارة بمصر على نحو لم تألفه

من قبل ويكفى أن نقول أن الاسكندرية أصبحت أكبر مركز للصناعة والتجارة في الامبراطورية الرومانية بأسرها ولدينا نص يصف الحياة الاقتصادية في الاسكندرية بهذه العبارات : « أنها مدينة غنية تتمتع بالثراء والرخاء ولا يوجد بها عاطل عن العمل فالبعض يعمل في صناعة الزجاج وآخرون يعملون في صناعة أوراق البردي وكثيرون يعملون أما في صناعة النسيج أو في أية حرفة أو صناعة أخرى ، حتى أصحاب العاهات من المعجرة والخصيان والعميان كل له عمله ، حتى من فقدوا أيديهم لا يقضون حياتهم عاطلين هناك . الجميع هنا يعبد الها واحدا هو المال هذا الاله يعبدّه المسيحيون واليهود وكل طائفة أخرى في الواقع » .

هذه الوثيقة تصف أشهر المنتجات الصناعية التي اشتهرت بها مصر وهي الزجاج والبردي والنسيج لقد تخصصت الفراعنة في صناعة الزجاج منذ أقدم العصور وارتقوا بهذه الصناعة وصنّوها إلى أماكن متفرقة من حوض البحر المتوسط . ويذكر استرابون الجغرافي المشهور الذي زار مصر عقب فتح أغسطس لها (٣١ / ٣٠ قبل الميلاد) يذكر أن صنّاع الزجاج في الاسكندرية كانت لهم أسرار خاصة بصناعتهم وأن تربة مصر كانت تحسوى مادة معينة تصلح لصناعة الزجاج المتعدد الألوان . وقد صنّع المصريون أشكالاً مختلفة من الزجاج قلّدوا فيه

الأواني الفخارية التي كانت ترد اليهم من الخارج (١) .
 أما صناعة ورق البردي وتصديره للخارج فقد ظلت
 احتكارا لمصر وذلك لأن نبات البردي كان لا ينمو الا في
 مستنقعات وأحراش الدلتا في مصر . وكان الورق يصنع
 من اللبالب اللينفي اللزج الموجود بساق نبات البردي وهي
 ساق عريضة من أسفل ومدببة من أعلى . وهذا اللبالب
 كان يقطع بمدية حادة في اتجاه رأسى وتوضع فوقها طبقة
 ثانية من الشرائح متقاطعة معها اى في اتجاه أفقى ، ثم
 تضغط الطبقتان ضغطا شديدا فتلتصقان بفضل العصارة
 اللزجة بعد اضافة قليل من ماء النيل (دون اى صمغ)
 وتترك في الشمس لتجف ، وبذلك تتكون ورقة تظهر
 الألياف على وجهها أفقية ، وعلى ظهرها رأسية . وبعدئذ
 يسوى وجه الورقة بمطرقة خشبية أو يدعك بصوفة أو
 قطعة من العاج أو الحجر الخفاف حتى يصبح ناعما
 مضقولا . وكان وجه الورقة (recto) وهو ما تكون
 فيه الألياف أفقية هو المخصص أصلا للكتابة وقلمما
 كان النص المدون على الوجه يستكمل على الظهر . غير
 انه كان من السهل أن يكتب أيضا على ظهر الورقة verso

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الصناعة الهامة في مصر في العصر

الرومانى راجع :

D.B. Harden, Roman Glass from Karanis Found by the
 University of Michigan.

اذ كان ورق البردى المستعمل كثيرا ما يستخدم بعبد
الاستغناء عن النص المكتوب على الوجه لتدوين الرسائل
الخاصة والحسابات والمسودات وصور الوثائق الرسمية
والقانونية أو لنسخ المحفوظات الأدبية الرخيصة لتعليم
الأولاد في المدارس . ومن الأهمية بمكان أن يستطيع
الباحث التمييز بين وجه البردية وظهرها ، حيث أن
الكتابة على الوجه غالبا ما تكون هي الأسبق زمنيا بمدة
قد تصل الى ٥٠ أو ٨٠ عاما . وتجرى الكتابة عادة - وليس
دائما - في اتجاه الألياف الأفقية سواء على وجه البردية
أم على ظهرها . غير أن اتجاه الكتابة ليس بالمقياس الدقيق
للتعرف على وجه الورقة وإنما نعومة اللمس هي المقياس .

وكانت أطراف الأفرخ تلتصق ببعضها بمعجون خاص
فيكون من ذلك لفافة طويلة . وغالبا ما كانت - لفافة
البردى تحتوي على ٢٠ فرخا . وعلى هذه الصورة
كان البردى يخرج من المصنع . وعند تاجر التجزئة كان
المشتري يقتطع من هذه اللفافة الحجم الذي يحتاجه
لتأدية غرضه .

ويبدو أن تجارة البردى كانت حرة في العصر
الروماني دون أن تخضع لاحتكار حكومي لذلك فرضت
الحكومة على صناعته ضريبة مالية وضريبة أخرى نوعية
تحصل سنويا وترسل الى روما ولعلها كانت كافية لتغطية
احتياجات العاصمة من أوراق البردى طوال العام .

أما الصناعة الكبرى الثالثة فهي صناعة النسيج فكانت من أكثر الصناعات انتشارا في مصر ، وقلما خلا منزل من منسيج لسد حاجة الأسرة من الملابس ولكن الى جانب الصناعة المنزلية وجدت مصانع تخصصت في انتاج أنواع راقية من المنسوجات الثيلية التي اشتهرت بها مصر منذ أقدم العصور ومن بين هذه المصانع الكبيرة مصنع أبولونيوس مدير اقليم أبولونو بوليس هيبثا كوميا (١) الذي كان يملكه في مدينة هرموبوليس ماجنسا (الاشمونيين) وقد أقيم هذا المصنع داخل منزل المدير في الاقليم وانقسم العاملون فيه الى فئات : الاماء وكن يقمن بعملية غزل الخيوط ، أما نسج الملابس فكان يتم على يد عمال متخصصين . ويبدو أن بعضهم كان يعمل بصفة دائمة وكان شخص يدعى شاريمون يقوم بالاشراف عليهم واستخدم المصنع بعض العمال ولكن بصفة غير دائمة وذلك باعطائهم المسواد الأولية لكي يعيدوها مصنعة نظير مبلغ من المال أما صبغة النسيج فكانت تتم خارج المنزل على يد عمال متخصصين وأشرفت اليلى انخت المدير وزوجته على عمل الاماء في المنزل . وعند غيابها كانت تقوم محلها والدتها يودايمونيس . وفي حالة غياب الاثنين كانت تحل محلهم سيدة تدعى تيتيبس ويبدو أنها كانت زوجة شاريمون رئيس العمال . أما

(١) كان اقليم أبولونيوبوليس (حول كوم شقاو قرب طما بمحافظة سوهاج) .

تحديد طراز الملابس واختيار الألوان وشراء المواد الأولية اللازمة للصناعة فكان يقوم بها ابولونيوس المدير بنفسه .

ويبدو السؤال الآن من كيفية تصريف انتاج هذا المصنع . من المحتمل أنه قد خصص جزء من الانتاج لتغطية ما تحتاج اليه الدولة من ملابس للجنود الذين كانوا يقيمون في اقليم بانوبوليس (اخميم) كما تم بيع جزء آخر في الاقليم لاستخدامه في التحنيط . ومما لا شك فيه ان ابولونيوس وآل منزله قد استهلكوا جزءا كبيرا من الانتاج بل لم يكف انتاج هذا المصنع لتغطية كل احتياجات الأسرة اذ وردت بعض الاشارات التي تشير الى شراء انواع معينة من النسيج (١) .

ويخبرنا بلينيوس الكبير عن أن الاسكندرية اشتهرت بنوع معين من التيل المزين بالرسوم والذي كان يصنع بنسيج عدد من الخيوط معا . وكانت المنسوجات المصرية تصدر بكميات كبيرة الى الأسواق الشرقية في بلاد العرب والهند وكذلك الى مواطن متعددة في البحر الأبيض المتوسط ولم تكن صناعة النسيج من أجل التصدير مركزة في الاسكندرية لحسب بل وجدت مراكز أخرى في أنحاء الوادي . فقد تخصص اقليم الفيوم في تصدير انتاجه

(١) راجع : Wipszyoka (H.), L'industrie textile dans l'Egypte : Romaine, Wrocław, 1965, pp. 86-87.

الى بلاد العرب والهند . ويقدر ازدياد التجارة الشرقية
فى النشاط فى العصر الرومانى ازدادت صناعة النسيج
المصرية قوة وانتاجا حتى ان الكاتب بلينيوس الكبير
اعتقد أن مصر رفعت قيمة وارداتها من الهند وبلاد العرب
من طريق تصدير المنسوجات التيلية .

اتبعت الحكومة الرومانية سياسة محكمة على هذه
الصناعة تحقق الاشراف الكامل عليها . وتتلخص هذه
السياسة فى امتلاك المصانع الخاصة بها . اما سائر
العاملين فى هذه الصناعة فقد وضعتهم تحت اشرافها
الخاص عن طريق النقابات التى كانت تضم عمال كل
صناعة وأعطت عمال النسيج من القيام بالأمباء الالزامية
وفرضت عليهم ضرائب مالية ونوعية يدفعها النساجون
وأصحاب المصانع للدولة وحين لافى هذه الضرائب بحاجة
الدولة كانت تفرض عليهم كميات أخرى اضافية .

الى جانب هذه الصناعات الرئيسية وجدت صناعات
أخرى ذات أهمية تجارية مثل صناعة العطور وتصديرها
الى الخارج معبأة فى ألوان زجاجية، هذا الى جانب استيراد
التوابل من الهند ثم تصنيعها فى مصر وتصديرها
الى الخارج .

كما اشتهرت مصر أيضا فى العصر الرومانى بصناعة
التماثيل واللعب والآلات الموسيقية وصناعة الخمر
والزيوت التى تشجعت بدورها ، وصناعة الفخار وانتاجه
بكميات كبيرة وأحجام وأنواع مختلفة تصلح للأغراض
المختلفة .

● الفصل الثالث :

التجارة

ازدهرت التجارة في الامبراطورية الرومانية خلال القرنين الأول والثاني ويرجع ذلك لعدة اسباب منها انها ضمت بلادا كثيرة متباعدة الموارد الى جانب ظروف السلام التي سادت البحر المتوسط عقب تطهيره من القراصنة . هذا الى جانب استفادة التجارة من سياسة الاقتصاد الحر وتشجيع الاستثمار الفردي التي سار عليها الرومان لذلك ازدهرت في الامبراطورية الرومانية واستفادت مصر من نموها وساعد على ذلك موقع مصر المتوسط في دائرة الامبراطورية الرومانية الى جانب وجود عدد كبير من الموانئ الصالحة للملاحة على تل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر . لهذا أصبحت الاسكندرية أكبر مركز تجارى في العالم بأسره . وقد استفادت مصر من التجارة وخصوصا من التجارة الشرقية ويرجع السبب في ازدهار التجارة الشرقية الى عدة عوامل .

أولا : اهتمام بعض الأباطرة الرومان بهذه التجارة بل لقد

كان للامبراطور أغسطس ما يمكن أن نسميه بسياسة
البحر الأحمر . وتتلخص في تأمين الموانئ المصرية
الواقعة هناك لذلك وضع ميناء برنيقة (الهراس)
تحت امره قائد يحمل لقب قائد جبل برنيقي ، وكان
يتولى ادارة المنطقة والاشراف على مناجمها
ومحاجرها الى جانب قيادة الحاميات التي وضعت
لحراسة هذه المناجم وتأمين الطرق الصحراوية
بين النيل والبحر الأحمر وما فيها من آبار وصهاريج
كما ارسل حملة الى اليمن بقيادة والى مصر (سنة
٢٤/٢٦ قبل الميلاد) لاشعار الأهالي هناك بقوة
روما أو لاحتلال أحد المراكز التجارية الهامة ولكن
قدر لهذه الحملة الفشل .

ثانيا : اكتشاف الرياح الموسمية في المحيط الهندي
على يد هيبالوس في حوالى القرن الاول قبل الميلاد
وتهب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في الفترة
من يونيو الى اكتوبر ، وهى ريع عنيفة يكون من
نتيجتها أن يصبح البحر صاخبا ، ولم يكن في
استطاعة المراكب أن تواجهها من قبل ويرجع الفضل
لهيبالوس في معرفة كيفية الاستفادة منها وذلك
بملاحظة مواقع الموانئ وأحوال البحر . وقد سار
على دربه كثير من الملاحين اليونانيين في العصر
البطلمي . واستطاعوا بهذه الوسيلة أن يصلوا الى
الهند في جراحة واقدام وخلفهم الرومان في هذا
الطريق .

ويعطينا الجغرافى استرابون الذى عاصر
 أغسطس صورة عن مدى ازدهار التجارة الشرقية حين يقول:
 « ان السفن التى كانت تسير فى البحر الاحمر والتى لم تعد
 خليج العرب لم تكن تزيد على ٢٠ سفينة أما الآن فان
 الاساطيل الكبيرة تسير الى الهند والى اقصى حدود اثيوبيا
 ومن هناك تعود محملة الى مصر بأغلى البضائع ثم توزع منها
 الى سائر البلاد . وهكذا تجنى مصر ضريبة مزدوجة على
 البضائع حيث ترد اليها وحين تصندر منها . وترتفع الضريبة
 بقدر ارتفاع قيمة البضائع . ويواصل استرابون قوله بأنه
 كان لتجار الاسكندرية ١٢٠ سفينة تعمل فى تجارة الهند
 الشرقية (١) . ولم يقتصر الامر على زيادة السفن بل زاد
 حجم السفينة عن ذى قبل وأصبحت السفن أكثر قدرة
 على سرعة الملاحة (٢) .

واصلت التجارة الشرقية نموها وازدهارها فى القرن
 الثانى ، وساعد على ذلك شق الطريق البرى الهام الذى
 ربط بين ايله على رأس خليج العقبة وبين دمشق مارا بالبثرا
 وبصرى كما تولى الامبراطور تراجان تطهير القناة التى كانت
 تصل النيل بالبحر الاحمر بعد ان طمستها المياه . كما

(١) عن التجارة الشرقية راجع المرجع الآتى :

Charlesworth (M.P.), Trade Routes and Commerce of the
 Roman Empire, Cambridge, 2nd ed., 1926.

(٢) من أشكال السفن راجع : سماد هاجر ، البحرية فى مصر

الاسلامية وآثارها الباقية (القاهرة سنة ١٩٦٧) صفحة ١٥٨ - ١٥٩ .

حفر قسما جديدا أمدها به حتى أصبحت تتصل بالنيل عند
حصن بابليون . وكان النيل في ذلك الوقت يجرى تحت
أسواره وكانت له مرسى ترسو فيه السفن . كذلك شق
تراجان خليجا بها في مدينة منف (البدرشين) مارا بمدينة
بويسطى (تل البسطة) بالقرب من الزقازيق . وفاقوزا
(فاقوس) فكانت السفن تسير فيه حتى بحيرة المنزلة ومنها
الى بلوز (بورسعيد) ومنها الى البحر الأبيض المتوسط
هذا بالإضافة الى الطريق الشرقى القديم الذى كان يخرج
من منف الى القلزم ومنها الى البحر الأحمر .

توتب على ازدهار التجارة الشرقية نشاط حركة
السفن في موانئ البحر الأحمر وتشمل ميناء أرسينوى
(على رأس البحر الأحمر) وقد سببت ضحالة مدخله
بعض الصعوبات أمام الملاحة . أما ميناء برنيقى (الهراس)
الذى انشاه بطليموس فيلادلفوس (٢٨٣ - ٢٤٦ ق.م)
فقد كان على جانب من الأهمية على الرغم من ضحالة
مدخله وبعده من قفط بمسافة بلغت عشرة أيام وتعرضه
لرياح شديدة في بعض الأحيان . أما ميناء ميسوس
هرموس (أبو شعر القبلى) فقد كان أهم موانئ البحر
الأحمر وبلغت المسافة بينه وبين قفط سبعة أيام وأحد
الطريق اليه بمحطات المياه واستراحات التجار . وكان
يقع على مسافة قصيرة من هذا الميناء محاجر الرخام
والجرائيت عند المنطقة التى سميت باسم جبل كلوديوس
وكان يقع على بعد ثلاثين ميلا من البحر .

استفادات مصر من موانئ البحر الأحمر في صادراتها
و وارداتها وتكونت الصادرات أساسا من البرونز والتصدير
والذهب والمنسوجات . أما الواردات فكانت في جوهرها
سلعا كمالية مثل اللؤلؤ والبخور والتوابل والعطور والعاج
والمنسوجات القطنية . ويبدو أن الصادرات والواردات كانت
تسير على أحد الطرق الآتية تنقل السلع المصدرة من
الاسكندرية الى النيل ثم تتوقف في هرموبوليس عند
بوابة المدينة لتنتقل بعدها الى ميوس هرموس مباشرة أو
الى ميناء برنيقي بواسطة الطريق الذي مهد هادريان وربط
بين مدينة أنتينوبوليس (الشيخ عباده) وبين ميناء برنيقي
وواصلت بعض البضائع رحلتها بعد هرموبوليس ماجتسا
حتى قفط لتنتقل بعدها برا على ظهور الجمال الى ميناء
برنيقي لتحمل في السفن وزودت هذه الطرق بمنحطات
لخدمة التجارة والحيوانات التي استخدمت في نقل البضائع
وكانت السفن التجارية تسير عادة في حراسة سفن
مسلحة خير تسليح لمنع خطر القراصنة عنها . وقد وصلت
بعض هذه السفن الى الهند التي جاء منها وفود لأغسطس
وحملت سفن التجار من هناك الحرير والقطن وغيرها
من الأقمشة الرقيقة والتوابل والجواهر من الجنوب . وقد
عرف التجار سيلان ولكنهم يعقدوا معها صلات منتظمة
كما زارت السفن ساحل الصومال والمنطقة المعروفة
الآن باسم رأس التوابل وكان العاج والجلود والرقيق
من أهم صادراتها .

ازدهرت التجارة الشرقية ازدهارا كبيرا خلال القرن
الأول حتى لقد شكوا بلينى من استنزافها لأموال الامبراطورية
الرومانية ، كما سجل غلو الامبراطور نيرون فى حرق
الآدن فى جنازة زوجته الثانية بوبايا وواصلت هذه التجارة
نموها فى القرن الثانى وأوائل القرن الثالث ثم بدأت فى
الدبول والانكماش منذ منتصف القرن الثالث . ويرجع
ذلك لعدة أسباب منها اهتمام ملوك ساسان (فارسي) الأوائل
بأن يكون لهم طرق ملاحظتهم الخاصة بعيدا عن ملك الرومان .
لذلك أنشئوا عدة موان بحرية ونهرية كما عقدوا صلات
تجارية مع شعب الزنوج فى شرقى الصومال وهم اللذين
عرفوا باسم (زند افريك شاه) كما كان لاتحاد دول غرب
شبه الجزيرة العربية ومنافسة مملكة اكسوم اثر فى
اضعاف خطوط الرومان البحرية . هذا الى جانب ان
اضمحلال موارد الدولة الرومانية قد انعكست آثارها على
انهيار التجارة . ومما يدل على جفاف شرايين التجارة
الرومانية عدم اشارة المراجع اليها الى جانب قلة العملة
الرومانية التى عثر عليها فى الهند او فى البلاد الأخرى
التي عقد الرومان معها صلات تجارية .

● الفصل الرابع :

الضرائب والالتزامات العامة

كان الفلاح المصرى مطالباً بحوالى ربع دخله لسداد الضرائب العينية والنقدية المستحقة عليه للدولة سنوياً ويأتى على رأس الضرائب العينية ضريبة القمح التى كانت تعتبر أهم ضرائب هذا النوع (١) . وقد تراوحت ضريبة القمح على الأراضى الخاضعة بصفة عامة بين $\frac{1}{4}$ الى $\frac{1}{2}$ أردب عن كل أرورا (فدان) . أما أراضى الدولة فقد تراوحت هذه الضريبة بين ١ الى ٧ أردب عن الأرورا الواحدة (٢)

ويدور السؤال الآن عن كيفية حصول الحكومة على نصيبها من القمح كل عام ؟ بعد الحصاد كان يتم نقل

(١) بلغ متوسط ما كانت تحصل عليه روما من مصر سنوياً من

القمح (٢٠) مليون مودىوس .

المودىوس = $\frac{1}{4}$ كيلة .

(٢) Wallace, op. cit., pp. 11-12.

محصول القمح الى طاحونة القرية ليتم درسه هناك ، ويبدو ان مستأجرى الاراضى الحكومية بكافة أنواعها كانوا ينقلون محصولهم الى الطاحونة اما بواسطة دوابهم الخاصة وفي حالة عدم توافرها لديهم كان يتم نقله بواسطة دواب النقل الحكومية نظير ضريبة حمل المحصول . ويبدو أن ملاك الاراضى الخاصة لم يتمتعوا بهذا الحق . ولم يعد يسمح للفلاح منذ القرن الثالث أن يحمل محصوله من الطاحونة الا بعد أن تحصل الحكومة على نصيبها من الضرائب . وكان شيوخ القرية يمثلون الفلاحين في مراجعة الغلال والتأكد من أن الحكومة قد حصلت على نصيبها دون زيادة .

ولما كانت طواحين الغلال تقام دائما في اطراف القرى في الأماكن غير الصالحة للزراعة من الاراضى الملكية غير المؤجرة فقد فرضت بعض الرسوم على الفلاحين نظير استخدامهم لها . كما كلف الفلاح بنقل نصيب الحكومة من غلال أرضه من طاحونة القرية الى صومعة الغلال . وكان في استطاعة مستأجرى الاراضى الحكومية استخدام قوافل الدواب الحكومية نظير مكس خاص بذلك ، ويبدو أن هذا الحق كسابقة كان قاصرا عليهم دون اصحاب الاراضى الخاصة (١) .

وليس من المستبعد انه كان هناك نظام معين لصوامع الغلال يتمشى مع تدرج رتب محصول القمح المشرفين على

Wallace, op. cit., pp. 34-35.

(١)

الصوامع فى القرية والمركز ثم فى القسم وبعد ذلك فى
عاصمة الاقليم التى كان يصب فى صومعتها نهر غلال الاقليم
بأكمله . وكان يفضل دائما أن تكون الصوامع المركزية
قريبة من النيل حتى يسهل تصدير الغلال الى الاسكندرية
تمهيدا لنقلها الى مدينة روما (١) .

كما فرض رسم اضافى على اصحاب الاراضى الخاصة
نظير نقل الغلال من الصومعة الى الميناء وقد خصص هذا
الرسم لدفع أجور موظفى الصومعة المختصين بتصدير
الغلال وأجور سائقى ذواب النقل ونفقات انزالها الى السفن
وكان محصول ضريبة القمح *sitologos* هو المسئول
عن دفع هذه الاجور وحصل المحصول رسما آخر بلغت قيمته
١٪ من محصول القمح ، ومن المحتمل أن يكون قد خصص
دخل هذا الرسم لحفظ الغلال فى الصوامع ، أو ربما كان
نقراة دفعها الفلاح نظير عدم نفاة القمح أو أنه كان بمثابة
مكافأة للمحصل نفسه ولا نستبعد أبدا أن تكون نفقات

(١) كما يتم حفظ الغلال بعد تجميعها فى الاسكندرية فى ليابوليس
وهرميوم *Hermeum* تمهيدا لتصديرها لميناء بيتيولي *Puteoli*
أو ميناء أوستيا *ostia* فى إيطاليا تحت اشراف الموظف الرومانى
المسئول عن ذلك والذي كان يلقب بـ *Procurator* بروكيوراتور
أن أمالى الاسكندرية هم الذين كانوا يقومون بمهمة نقل الغلال الى
روما كما كانوا نقابات الملاك - السفن وجرت العادة أن يبحر اسطول
الغلال فى الربيع حين يسمح الطقس بذلك فى حراسة الاسطول الاسكندرى
الاولمستطى أو وحدات من القوة البحرية .

نقل القمح الى الاسكندرية قد فرضت على كاهل دافع الضرائب .

بعد أن ينتهى الفلاح من تسليم ضرائب القمح العينية للدولة يصرف له أو لمثله إيصال من المحصل أو أحد مساعديه ويذكر فى هذا الإيصال اسم دافع الضريبة والمجموع الكلى للخلال التى دفعت . وفى بعض الأحيان كان يحدد فى الإيصال مقادير الضرائب الإضافية التى تم جمعها وكان مالك الأرض أو مستأجرها الأصلى يطلب من مستأجره أو المستأجرين من الباطن نسخة من إيصال دفع الضرائب المستحقة عليه ليحتفظ بها فى سجلاته الخاصة (١) .

لم تقتصر مهمة المحصل على استلام القمح واعطاء الايصالات وتصدير الخلال الى الاسكندرية ولكنه كان يحتفظ بيدور التقاوى للسنة التالية (٢) . كما كان يستقطع من وارداته ما تحدده الحكومة من رواتب لموظفى الصومعة الى جانب احتفاظه بتقارير عن الصادرات والوارد من الخلال وتقارير عن الايصالات اليومية . كما كان يقدم تقريراً كل عشرة أيام وكل شهر وكل أربعة أشهر وكل سنة لكل من مدير الاقليم والكاتب الملكى ومدير الحساب الخاص . وكان يرسله مع مندوب عنه ، وكانت تقارير المحصل على نوعين : تقارير مفصلة يذكر فيها اسم دافع الضريبة والتاريخ

(١) P. Sarapion, (A.D. 100), P. gr. 221.

(٢) عندما يأخذ الفلاح بيدور التقاوى من الصومعة . كان عليه أن يعيدها بعد حصاد محصوله فى شهر يؤونه .

والشهر الذي تم فيه الدفع ، وتقارير أخرى إجمالية وإلى جانب القمح استلم المحصل ضرائب الأراضي الزراعية المزروعة بأنواع الحبوب والبقول الأخرى مثل الفول والعدس والسمسم وكل المحاصيل التي كانت تنتجها الأراضي الحكومية . ويبدو أن الصوامع قد أديرت بطريقة تشبه نظام البنوك فقد كان في إمكان الفلاح أن يسلم محصوله لصومعة أخرى غير التي يتبعها ثم تبلغ الصومعة الأصلية بذلك نظير مكس إضافي وذلك في حالة ما إذا كانت الصومعة التي سلم الحبوب إليها أبعد عن الميناء من صومعته التابع لها أصلاً . ويتم دفع هذا المكس نظير نسبة مئوية على القمح .

ساعد المحصل في تأدية عمله سكرتاريون ومساعدون وكان عددهم يتناسب مع أهمية الصومعة هذا إلى جانب عدد آخر من صغار الموظفين مثل هؤلاء الذين كانوا يقومون بختم أكياس الغلال وحراس الصومعة والمختصين بكيل الغلال في الصوامع المركزية ، بالإضافة إلى الحمالين الذين يحملون الغلال من الصومعة إلى السفن الراسية عند شاطئ النهر .

فرض على الفلاحين ضرائب عينية أخرى من أهمها ضريبة التموين العسكري *annona militaris* وكانت ضريبة نوعية إضافية على أراضي الغلال ، فرضت لتموين القوات الرومانية المقيمة في مصر أو في المناطق المجاورة . ومدها بالقمح والشعير والنبيد . وكان يمكن دفع قيمة هذه الضريبة نقداً لمحصول الضرائب النقدية .

وفرضت الحكومة ضريبة تعرف باسم حرمة - ربطة - البرسيم الجاف ويبدو أنها كانت ضريبة عينية فرضت في بادئ الامر على فلاحي الدولة بواقع ربطه واحدة من البرسيم الجاف عن كل أردب ، ثم تحولت منذ أوائل القرن الثاني الى ضريبة نقدية خصص دخلها لشراء البرسيم الجاف الذي تحتاج اليه الخيول في الجيش الروماني . ومن هنا يتضح لنا السبب في تحويلها الى ضريبة نقدية لأن حمل البرسيم الجاف وتوزيعه على القوات الرومانية كان يتطلب نفقات كبيرة (١) .

وفرض على الفلاح الذي يطلب مسح أراضيه مكس عيني بلغ $\frac{1}{4}$ أردب من القمح بصرف النظر عن المساحة المطلوب مسحها .

أما الضرائب النقدية التي فرضت على الفلاح فكانت هي الأخرى متعددة ومتنوعة ومن أهمها الضرائب التي فرضت على أراضي الحدائق وخاصة أراضي الكروم . ويمثل دخل هذه الضريبة جزءا مهما من الدخل النقدي للإدارة الرومانية في مصر حيث أن مزارع الكروم كانت هي الشيء الوحيد الثابت لملاك الأراضي الخاصة وملوك الضياع الكبرى التي نمت خلال القرن الأول . واختلفت ضريبة الكروم من إقليم لآخر تبعا لجودة الأرض وقد تراوحت قيمة هذه الضريبة في إقليم طيبة (الأقصر) من ٢٠ الى ٤٠ دراخمة من

Wallace, op. cit., p. 25. (١)

الفدان الواحد ، وكان كروم اقليم طيبة من اجود الاصناف ولا غرابة في ذلك حيث كانت اغلب مزارع السكروم في في ايدي الكهنة وبلغت الضريبة النقدية التي فرضت علي الارورا المزروعة بالنخيل ٢٠ دراخمة في اقليم طيبة . ووصلت ضريبة الارورا المزروعة بالخضراوات ٢٠ دراخمة ، والمزروعة بالفاكهة ٣٠ دراخمة (١) .

فرضت الحكومة ضريبة نقدية خصص دخلها للاتفاق على تقوية الجسور والقنوات بلغت في اقليم ارسينوى (الفيوم) ١٠٠ دراخمة بالاضافة الى بعض الرسوم النقدية الاضافية على الارورا من اراضي الاقطاع العسكري اما الاراضي المؤجرة فقد بلغ معدل ضريبتها ١٥٠ دراخمة عن كل ارورا . كما فرضت ضريبة نقدية نظير تحويل بعض اراضي الزراعية الى ارض للبناء .

وحصلت الحكومة على كثير من الضرائب النقدية على حيوانات الفلاح فقد كان على كل من يملك ثلاث اناث من الحمير ومهران - ذكر وانثى . ان يرسل تقريرا عنها الى الموظفين المختصين بذلك في شهر امشير . وجرت العادة على ان يختم المالك التقرير بذكر اسمه وعنوانه والتاريخ . ويبدو ان هذه الضريبة كانت ضريبة ايراد أي كانت تفرض

(١) المعدلات التي ذكرت هنا تمثل بعض الأرقام التي جاءت في

وثائق اقليم بعيته ولزيد من التفصيلات راجع Wallace, op. cit., pp. 44-55.

بمعدل واحد في كل اقليم . كما فرض على الحمير الخاصة
سخرة سنوية لمدة خمسة ايام تعمل فيها في الاجران
الحكومية أو لمساعدة العمال في حفر الترع والقنوات .
وكان يمكن اعفاء الحمير الخاصة من هذه السخرة نظير رسم
بلغ في كرائيس (كوم اوشيم في اليوم ٨ درخمس
وكان يصدر بمقتضى دفع هذه الضريبة براءة لصاحب
الحيوان . diploma onon

كما كانت ضريبة الخسائر ضريبة ايراد ، وقد
فضلت الحكومة أن تكون كذلك نظرا لأن هذا الحيوان
يعتبر من أخصب الحيوانات اذ تنجب الانثى منه مرتين في
السنة ، اكل مرة ثلاثة حيوانات ولم يكن في وسعها أن
تضبط ضرائب محددة عليها . ويبلغ معدلها السنوى في
اقليم هرموبوليس ماجنا (الاشمونين - المنيا) (١) دراهمة ،
٤ أوبل .

ولفرض الضرائب على الخراف والماعز كان على مالكيها
أن يرفع عنها تقريراً للمدير الاقليم كل عام وكان المالك يشير
فيه الى تقرير العام السابق في حالة امتلاكه لها . كما كان
يذكر ما اذا كان قد تم اعفاء اغنامه من الضرائب أم لا
ويسرى الاعفاء في حالة وجوده لمدة عام واحد . واذا فقد
المالك اغنامه بسبب الموت أو السرقة فعليه أن يوضح ذلك .
وعند بيعها عليه أن يذكر اسم المشتري الجديد وعنوانه
واذا انتقلت الى اقليم آخر عليه أن يوضح ذلك . ولدينا

وثيقة فريدة مؤرخة سنة ٢٢٣ م . وهي عبارة عن تقرير
مرسل الى مدير اقليم كينوبوليس Cynopolis (فى المنيا)
من شخص يدعى كرينثوس cerinthus وكان عبدا للسيدة
الرومانية انطونيا (زوجة دروسوس Drusus)
يبدو أنها كانت من الاسرة المالكة وكانت تملك مزرعة من
اراضى الوسية) ويذكر فى تقريره الى المدير أنه يرغب فى
أن يرسل الاغنام والماعز التى يقوم برعيها الى منطقة
اكسيرونحوس (البهنسا فى مواجهة كينوبوليس) ويلتمس
منه أن يسمح له بالانتقال . يتضح من هذه الوثيقة أن مثل
هذا الانتقال كان ينبغى أن يرسل عنه تقرير وذلك حتى
تظل سجلات كل من الاقليمين منتظمة . وكان على مقدم
التقرير أن يذكر أماكن رعى الاغنام واسم راعيها فى حالة
وجوده وعنوانه كاملا . وجرت العادة على أن تقدم هذه
التقارير فى الايام الخمسة الاخيرة من شهر أمشير .
وكان على المالك أن يقدم ملحقا لتقريره الاول فى شهر
أبيب . ويرى البعض أنه كان يجرى احصاء للاغنام والماعز
فى كل اقليم كل عام ولكنى اميل الى الراى الذى يقول ان
هذا الاحصاء لم يكن يتم الا بالنسبة للتقارير التى يحيط
الشك بمعلوماتها . وبلغت قيمة ضريبة الاغنام فى
يوهيميريا Euhemeria (قصر البنات فى الفيوم) مبلغ
١/٥ دراخمة من كل رأس ، وفى اقليم سيثى Syene
(أسوان) انخفض معدلها الى ١ دراخمة ، ٢ أوبل عن كل
رأس .

ويبدو أن دفع هذه الضريبة التي كانت تختلف من اقليم الى آخر كان يعطى لدافعها الحق في أن يرعى اغنامه في كل الاراضى الملكية الصالحة لذلك في الاقليم الذى يقيم فيه . ويؤكد هذا تلك العبارة التي كانت ترد دائما في تقارير المسالك والتي تشير الى أنه قد تم رعى الاغنام والمساعز في كل الاماكن الصالحة لذلك في الاقليم . ومن المحتمل أن هذه الضريبة مثل ضرائب الحيوانات السابقة كانت ضريبة ايراد .

أما الجمال فليس لدينا الا اشارات قليلة توضح أنها كانت تملك ملكية خاصة ، ويبدو أن الحكومة قد احتكرت ملكيتها خلال القرن الاول الميلادى لأهمية هذا الحيوان في نقل المتاجر في الصحراء ولسكن حين قل نشاط التجارة الشرقية أصبح هذا الاحتكار غير مجد لذلك تطلعت الحكومة عنه . ومن الفترة الممتدة من سنة ١٣٦ م الى سنة ٢١٧ م لدينا ٣١ تقريراً عن الجمال . وهذه التقارير تشبه من حيث صيغتها تقارير الاغنام والمساعز ، وقد بلغت ضريبة الجمال في الفيوم عشرة دراخمتين في السنة عن كل رأس أما المهر الصغير فكان يستثنى من دفع هذه الضريبة (١) . ولكن تستكمل صورة الحياة الاقتصادية ينبغي علينا

(١) اكتفيت هنا بذكر أهم الضرائب الزراعية التي أثقل بها الفلاح في مصر في ظل الادارة الرومانية ولدينا مئات من الضرائب التي فرضت في ذلك العصر ولزيد من التفاصيل راجع Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Oxford, 1938.

ن نتوقف في ختامها عند الضرائب ذات الصلة السياسية والاجتماعية ويأتي في مقدمتها ضريبة الرأس *Laographia* باللاتينية *Tributum capitis* . وتعتبر هذه الضريبة من أهم مصادر الدخل للإدارة الرومانية وتم فرضها منذ وائل العصر الروماني بمقتضى أول تعداد أجرى للسكان في مصر الرومانية سنة ٢٤/٢٣ ق.م والذي أصبح يجرى كل أربعة عشر عاما بعد ذلك وقد استثنى من دفع هذه الضريبة الرومان ، ومواطنو المدن اليونانية في مصر وعدد من رجال الدين والعلماء والموظفين . ومن المحتمل أنه قد تم إعفاء طبقة المستوطنين العسكريين في إقليم أرسيتوى (الفيوم) من هذه الضريبة . وتم فرضها بمعدل واحد على الطبقة الواحدة بصرف النظر عن دخل كل فرد أو قدرته المالية ، وكانت تفرض على الذكور دون الإناث ابتداء من سن الرابعة عشرة إلى سن الستين أو الثانية والستين . وقد اختلف معدلها من إقليم إلى آخر ، وتراوح في بعض أجزاء مصر العليا بين (١٦) إلى (٤٠) دراهمة سنويا . وبلغ أقل معدل لها في إقليم هرموبوليس ماجنا (الأشمونين) ٨ دراهمات وأعلى معدلها في نفس الإقليم (١٦) دراهمة . وكان أكثر الطبقات ثراء وثقافة في أي إقليم هم الذين يدفعون أقل معدل لها . وأما أكثر الناس فقرا وأغنى المصريين ومن في وضعهم فكانوا يدفعونها بأعلى معدل لها في الإقليم ، ولثقل هذه الضريبة سمحت الإدارة بإمكان دفعها على أقساط سنوية . ويبدو أنه لم يكن هناك شهر معين

للدفع . أما العبيد فكانوا يتبعون وضع ساداتهم من حيث الاعفاء منها أو دفعها كاملة أو مخفضة بمعنى أن العبد الذي يملكه سيد روماني أو سكندري الجنسية مثلاً لا يدفع الضريبة . أما العبد الذي يملكه مواطن من سكان عاصمة اقليم ولنغرض مثلاً من مواطني عاصمة اقليم هرموبوليس ماجنا فيس دفع عنه (٨) دراخمت - أما العبد الذي يملكه مصري في نفس الاقليم فيدفع عنه (١٦) دراخمة .

لكن ما هو الوضع بعد صدور دستور الامبراطور كاراكلا سنة ٢١١ والذي منح بمقتضاء الجنسية الرومانية لكافة سكان الامبراطورية الرومانية ما عدا الاجانب المستسلمين (deditici) ؟ (١) هل منح المصريون الجنسية الرومانية أم انهم اعتبروا من فئة الاجانب المستسلمين . يرى الأستاذ هارولد ادريس بل Bell انه قد تم رفع المصريين الى مصاف الرومان . لذلك أصبحوا خاضعين لضريبة المسيرات التي كانت تفرض على تركات المواطنين السرومان دون أن يترتب على ذلك اعفاؤهم من ضريبة الرأس (٢). ويوافق كثير من المؤرخين على رأي الأستاذ بل

(١) يعرف الفقيه الروماني جايوس Gaius المستسلمين بانهم الأعداء الذين حملوا السلاح وحاربوا الشعب الروماني ولما هزموا خضعوا .

(٢) H.L., Bell, « The Constitutio Antoniana and the Egyptian Poll-tax » J.R.S., 37, 1947, p. 18.

ولزيد من التفاصيل راجع
A.H.M. Jones, « Another Interpretation of the Constitutio Antoniana », J.R.S., 26, 1936, pp. 223-235.

الخاص باستمرار خضوع المصريين لدفع هذه الضريبة .
على حين يميل آخرون الى ترجيح الفائتها عقب هذا
القانون (١) .

حقيقة لقد عثر على عدد قليل من الوثائق التي تشير
الى استمرار هذه الضريبة حتى سنة ٢٢٢ م . ولكن اذا
قارنا هذا العدد من الوثائق بما عثر عليه من الوثائق التي
تشير الى نفس الضريبة قبل دستور كاراكلا للوجدناه قليلا
جدا فهل يكفي هذا العدد القليل أن يكون دليلا على
استمرارها في مصر .

حقيقة لقد كان في الفائتها اضرار بالغة بالخرانة
الامبراطورية ولكن ينبغي علينا أن لا ننسى أنه قد ترتب
على خضوع جميع الرومان الجديد لضريبة الميراث ذات
الدخل المرتفع فيه تعويض كبير للخرانة .

ويلى ضريبة الرأس ضريبة (Aurum coronarium)
كانت هذه الضريبة في الاصل اختيارية يدفعها المواطنون
عند تسولي الاباطرة الحكم وعند اقامة مواكب النصر
الامبراطورية واثناء الاحتفال بالاعياد التذكارية . . . وقد
أعفى بعض الاباطرة سكان الولايات من هذه الضريبة ولكن
ما قارب القرن الاول الميلادي على الانتهاء حتى تحولت هذه
الضريبة من ضريبة اختيارية الى ضريبة اجبارية سنوية
تحصل لصالح التاج الامبراطوري .

(١) عند مناقشة المأني المختلفة وراء فرض هذه الضريبة راجع
V. Tcherikover, « Syntaxis and Laographia », J.J.P., IV, 1950,
p. 192 ff.

وبالإضافة إلى سلسلة الضرائب السابقة فرضت الحكومة على الأهالي أعباء والتزامات أخرى عند زيارة الإباطرة أو كبار الموظفين لمصر فكانت تكلفهم بإحضار الخبز والخضراوات والفواكه والنبيل والبرسيم الأخضر والجاف لطعام الحيوانات والمصابيخ والأوز والزيت والعسل والزيتون والأسماك والدجاج (١) .

وبعد الاستعراض السابق لأوجه الحياة الاقتصادية بكافة فروعها نلاحظ أن القاعدة الوطنية العريضة قد أثقل كاهلها بالضرائب والاعباء ، فهي التي كانت مطالبة بدفع أعلى معدل لضريبة الرأس إلى جانب السخرة التي فرضت عليها هذا إلى جانب سلب الفلاح أكبر قدر ممكن من محصول أرضه كل عام في شكل ضرائب ومكوس متعددة حتى أنه كان مطالباً بدفع ما يوازي ربع دخله سنوياً للإدارة الرومانية هذا في الوقت الذي لم يكن يستطيع فيه أن يسد رمقه إلا بصعوبة بالغة . وقد أدى هذا إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والشكوى المريرة التي بدأت نسمع ألبينها خصوصا بعد ارتفاع أثمان كل شيء وقد اضطر كثير من الفلاحين إلى الفرار من أراضيهم وقراهم ووجد بعضهم

(١) لدينا من إقليم هرموبوليس مانجا (الاشموين) مالا يقل عن مائة وثيقة خاصة بهذه الضريبة قبل سنة ٢١١ . ولدينا ثلاثة وثائق فقط بعد دستور كاراكلا من المحتمل أن الوثائق الثلاثة الأخيرة عبارة عن متاخرات لدفع الضريبة قبل سنة ٢١١ .

في زحام مدينة الاسكندرية ملجأ وملاذا وقام بعضهم
بالاختفاء في أحراش ومستنقعات الدلتا حيث كانوا يقومون
بأعمال التلصص وقطع الطرق وترتب على هذا أن هجرت
قرى باكملها وأصابته الحياة الزراعية نوع من الشلل
النصفي في أواخر العصر الروماني وليس هذا بالشئ
الغريب وذلك لأن أي حكم أجنبي لأي شعب هدفه الأول
والأخير امتلاء خزائنه بامتصاص دماء الشعوب الخاضعة ،
لقد حاول بعض الأباطرة الرومان العمل على إصلاح بعض
مرافق الحياة الاقتصادية والسكن لم يتم ذلك بقصد خدمة
السكان أساسا ولكن لتحقيق أكبر قدر من الفائدة لخزائنها
ولامتصاص أكبر قدر من مجهود المواطنين وثرواتهم .

لمباب الثالث النظام الإدارى

● الفصل الاول :

الادارة المركزية في الاسكندرية

كان من الطبيعي أن يقوم الامبراطور اغسطس بعد فتح مصر سنة ٣١/٣٠ ق.م بالنظر في البناء الادارى وأول شيء اهتم به هو تعيين نائب له في الولاية وفضل اختيار «والى الاسكندرية ومصر» *praefectus Alexandreae et Aegypti* من طبقة الفرسان الرومان (١) لأن ثقته فيهم كانت اكبر من ثقته في الطبقة الارستقراطية من رجال السناتو إذ كان يخشى اذا عين أحدهم يدفعه طموحه الى

(١) طبقة الفرسان هي طبقة رجال المال والأعمال في روما . وكان منصب والى مصر أعلى منصب في سلك وظائف الفرسان التي كانت مرتبة ترتيباً تصاعدياً على النحو التالي : منصب قومندان الشرطة *praefectus vigilum* ومدير التموين *praefectus annonae* وقائد الحرس البريتورى *praefectus praetorio* ثم منصب والى الاسكندرية ومصر . ثم أصبح منصب والى مصر يأتي قبل منصب قائد الحرس البريتورى الذى أصبح أخيراً بمنصب من مناصب هذا السلك .

الاستقلال بمصر اعتمادا على مواردها الوفيرة وصعوبة غزوها (١) . الى جانب ان الفرسان بحكم خبرتهم العملية في شئون المال والتجارة وممارستهم لمنصب مدير تموين العاصمة قبيل مجيئهم الى مصر مباشرة اقدر من رجال السناتو في ادارة مصر التي كانت اهميتها الاقتصادية تأتي في المقام الأول .

كان والى مصر بمثابة نائب الامبراطور ومنه يستمد سلطته ويعتبر مسئولاً أمامه مسئولية مباشرة . وتربح الوالى على رأس الجهاز العسكرى اذ كان القائد العام للحامية الرومانية في مصر كما كان يشرف على الجهاز الادارى بالاضافة الى انه كان المهيمن على الجهاز القضائى لذلك كان يعقد مجلسه القضائى ثلاث مرات فى السنة المرة الأولى فى شهر ينساير فى بيلوزيون (الفرما) بور سعيد) للفصل فى قضايا اقاليم شرق الدلتا ، والمرة الثانية فى الفترة الممتدة من فبراير الى ابريل للنظر فى قضايا اقاليم مصر الوسطى والعليا والمرة الثالثة فى شهرى يونيو ويوليو فى الاسكندرية للنظر فى قضايا اقاليم غرب الدلتا . وفى بعض الأحيان يعلن الوالى عن

(١) عزل الامبراطور أغسطس اول والى مصر كورديليوس جالوس وكان أحد أصدقاءه المقربين لأنه تجاوز حدود منصبه بالقامة بسبب كذاكازى لنفسه تخليدا لما قام به من أعمال . كما قتل الأمير جرمانيكوس بالسهم حين زار مصر وقام ببعض الأعمال التي اعتبرها الامبراطور غير يوس تجاوزا لحدود سلطته .

عقد مجلسه القضائي في الدلتا أو في الوجه القبلي وفي هذه المجالس القضائية يقوم الوالي بالفصل في القضايا المدنية والجنائية وكان يتمتع بحق مصادرة الأملاك وأصدار أحكام الإعدام لو اقتضى الأمر . هذا إلى جانب النظر في المسائل الإدارية والمالية ومراجعة التقارير وفحص كشوف الضرائب ، كما أن المسائل المتعلقة بمغادرة مصر عن طريق البحر بدون جواز سفر apostolos كانت تقع ضمن اختصاص الوالي . وتنص إحدى مواد وثيقة (P. Gnomon) الخاصة بمدير الدخل الخاص Idios Logos على أن الأشخاص الذين يجوز لهم مغادرة مصر بحرا إذا غادروها دون الحصول على جواز بالسفر تفرض عليهم غرامة مقدارها ثلث أملاكهم . وإذا صدروا عبيدا لهم دون جواز تصادر كل أملاكهم . ومادة ثالثة تقول : أن رومانيا قادر البلاد بحرا دون أن يحصل على جميع أوراق السفر فغرم عددا معينة من التالعات (١) وهي غرامة باعظة .

وהל الوالي في نظر سكان مصر محل الملوكة البطالة (٢) لذلك كان محرما عليه ركوب النيل زمن الفيضان خوفا عليه من الغرق ، كما كانت جموع الاتباع Clientes تنتظر الوالي أمام قصره لتؤدي له تحية

(١) Lewis and Reinhold, Roman Civilization, Arts, 54.
66, 68, p. 382.

Tacitus, History, I, II.

(٢)

الصباح (١) . وحين يقوم الوالى بجولاته التفتيشية فى انحاء الوادى كانت السلطات المحلية تحرص على الاستعداد لمثل هذه الزيارات . فترفق الأهالى بالمطالب . وكان الوالى يستقبل بالحفاوة البالغة حيث تنظم له المواكب وتلقى له الخطب وتزين تماثيل الالهة فى المعابد وتقام له الحفلات تكريما له .

هكذا رأينا أن سلطات الوالى كانت واسعة ولكنها لم تكن مطلقة إذ أن الرسائل والفتاوى والتعليمات الصادرة من الامبراطور كانت تنظم مهامه وتحددها من وقت لآخر فالامبراطور هو الذى يحدد قيمة الضرائب السنوية كما كان الوالى يرجع للامبراطور للفصل فى بعض المسائل بنفسه (٢) .

كان متوسط حكم الوالى لمصر ثلاث سنوات وهى مدة كانت قصيرة حين تقاس بطول عهود الأباطرة الرومان . ولا يخفى على القارئ أن السبب فى هذا يرجع الى خوف الأباطرة من أن طول مدة والى مصر فى الحكم قد يدفعه الى تثبيت اقدامه فى مصر وقد يدفع هذا بغض الولاة الطموحين الى الاستقلال بمصر ومناوأة روما نفسها . وفى أكثر الأحيان كان يتم تغيير الولاة بتغيير الأباطرة لأن

Mosurillo (S.J.), The Acts of the Pagan Martyrs (١)

(Acto Alexandrinorum), Oxford, 1954, Acta Maximi, No.

III (Text), pp. 33-38, comment, pp. 150-160. (٢)

Lewis and Reinhold, op. cit., edict. of Tiberius Julius Alexander, pp. 375-379.

المعاهل الجديد كان يفضل دائما ترشيح احد اتباعه او
اصدقائه لهذه الولاية الهامة .

ويتمثل التجديد الثاني الذى ادخله افسطس على
النظام الادارى فى مصر فى منصب وزير العدل
(Juridicus) والهدف الاساسى من انشاء هذا
المنصب تزويد الجهاز الادارى المصرى بمستشار قانونى
حتى لا تتعارض احكام الوالى مع احكام القضاء الرومانى
هذا الى جانب ان وزير العدل كان بمثابة رقيب على الوالى
ونائب له فى الوقت نفسه .

وفينا يتعلق بالادارة المالية ظل يشرف عليها
المشرف المالى (Dioecetes) كما كان الحال فى العصر
البطلمى ولكنه أصبح الآن بمثابة مساعد للوالى فى الشئون
المالية . اما مدير الحساب الخاص Idios Logos
فاصبح يشرف على مصادر الدخل غير العادية مثل الاشراف
على الاراضى التى تمت مصادرتها لآى سبب من الاسباب
لصالح الدولة ، هذا الى جانب الاشراف على ممتلكات
القصر والاشراف على ممتلكات المعابد . لذلك كان هذا
الموظف هو الكاهن الاكبر للمعابد والمشرف المالى على
ممتلكاتها الى جانب تحصيل الغرامات المختلفة .

كما تم تعيين عدد من الموظفين حملوا لقب مشرف
(procurator) للاشراف على ادارات فرعية وكان
اهمهم المشرف على مخازن شلال الاسكندرية وكان منهم

المشرف على أملاك الامبراطور الخاصة وكان يلقب بلقب *procurator usiacus* وفي اغلب الأحيان كان يتم تعيين هذين الموظفين من بين عبيد الامبراطور المحررين . وكان الامبراطور هو الذى يقوم بتعيين كل الموظفين السابقين بنفسه .

واستمر من المناصب البطلمية القديمة منصب قاضى القضاة *archidicastes* ولكن مهمته أصبحت ادارية اذ عهد اليه بالاشراف على دار المحفوظات الرسمية التى كان يحفظ فيها نسخا لجميع الوثائق والعقود التى تعقد فى جميع انحاء مصر ، هذا بالإضافة الى منصب السكرتير العام *Hypomnematographos* وكان بمثابة مساعد للوالى . ويعتبر هذان المنصبان ارفعى المناصب التى يمكن أن يشغلها مواطنو الاسكندرية .

● الفصل الثاني :

ادارة الاقاليم

هذا فيما يختص بالاسكندرية أما فيما يختص بباقي أنحاء مصر ، فقد قسمت مصر من الناحية الادارية الى ثلاثة اقسام كبرى وهي الدلتا ، مصر الوسطى *Heptakomia* ومنطقة طيبة ، وعين على رأس كل وحدة ادارية من هذه الوحدات الثلاث مدير عام بلقب ابيستر اتيچوس *epistrategos* وكان يدخل في نطاق ادارة كل مدير عام عدد من النومات (المديريات) ويعتبر هذا الموظف حلقة الوصل بين حكام الاقاليم من جهة والوالي من جهة أخرى ، وكان يقوم بترشيح الموظفين للمناصب المختلفة في دائرة اختصاصه وكان يرفع اليه مديرو الاقاليم بعض المسائل للنظر وابداء الرأي فيها . وبالرغم من اختصاصاتهم كانت مدنية تحتية وليس فيها أى ظل للسلطة اختصاصاتهم كانت مدنية بحتة وليس فيها أى ظل للسلطة أو المهام العسكرية . ولم يكن المدير العام يقيم في المنطقة التي يشرف عليها ولكنه كان يقيم في الاسكندرية في أغلب

الأحيان • وكان يكتفى بأن يقوم بجولات تفتيشية بين حين وآخر لضمان حسن سير العمل •

ظل جهاز الإدارة في كل اقليم من الأقاليم المصرية — كما كان عليه الحال في العصر البطلمي — يتكون من مدير الاقليم (strategos) ولم يكن للمدير أى اختصاصات عسكري كما يدل اللقب على ذلك ولكنه كان ميراثا من العصر السابق عليه • كان لكل اقليم مدير واحد فيما عدا الفيوم التي قسمت الى ثلاث مناطق ادارية وضع على رأس اثنين منها مدير وتولى القسم الثالث مدير ثان — ويتم اختيار مدير الاقليم من أفراد الطبقة الاغريقية من مواطنى عواصم الاقاليم ويراعى دائما ألا يعين المدير في الاقليم الذى ينتمى اليه منعا للمحاباة واستغلال النفوذ. ويتم شغل هذه الوظيفة القيادية بناء على ترشيح من المدير العام يعتمد عليه بعد ذلك والى الاسكندرية ومصر • وفي العادة كان المدير يشغل منصبه لمدة ثلاث سنوات كما كان يتقاضى عن عمله راتبا سنويا ، ويبدو أن هذا المنصب كان يشغل بعد دفع أموال معينة ، لذلك حاول بعض المديرين أن يعوضوا ما دفعوه أثناء توليهم منصبهم •

ويطلى مدير الاقليم بإشرافه جميع النواحي الادارية والمالية في اقليمه فهو الذى يقرر الضرائب السنوية على الأفراد والممتلكات حسب الاحصائيات التى تجمع ، كما كان مسئولاً عن استغلال أراضي الحكومة وتسليم التموين

العسكري للفرق الرومانية العسكرية في الاقليم الذي يحكمه في حالة وجودها ، الى جانب أنه كان يرأس جهاز الشرطة والأمن لذلك كان له الحق في القبض على مخالفى القانون، وفى النظر فى الشكاوى واجراء تحقيق ابتدائى فى القضايا ، وكان يحاول فى كثير من الأحيان أن يحل النزاع وديا بين الأطراف المتنازعة ، أما اذا تعذر عليه ذلك فكان يقوم برفع الأمر الى المدير العام . واذا تعذر على الأخير يرفع القضية الى الوالى ليفصل فيها فى مقره فى الاسكندرية او أثناء قيامه بجولاته القضائية . كما يبدو أن المدير كان يمارس نوعا من الوصاية على القصر والنساء (١) .

ويلى المدير فى سلسلته المناصب الادارية فى الاقليم الكاتب الملكى Basilkosgrammateus وواضح أن هذا الموظف احتفظ باللقب البطلمى القديم وكان بمثابة مساعد للمدير ونائب عنه . ويتم اختياره من نفس طبقة المدير ومن المحتمل أنه كان يحصل على مرتب سنوى ويعتبر هذا الموظف من أهم ممثلى البيروقراطية فى النظام الادارى ولاختصاصه جانبان : جانب اجتماعى وآخر مالى والثانى لاحق للأول ومرتب عليه . فقد كان عليه أن يعرف الوضع القانونى لكل شخص حتى يتسنى له تحديد نصيب كل فرد من الضرائب كما كان يستندى المكلفين بأداء الالتزامات العامة ، الى جانب استلام الاقرارات المنزلية للمساكن

P. RyI, II, 84 (A.D. 146) ; 85 (A.D. 185) ; 116 (A.D. 194) ; 120 (A.D. 167) ; Jouguet, op. cit., pp. 342-3.

وشهادات الميلاد والوفاة واليه ترفع تقارير مسح الأراضى
الزراعية وقوائم بأسماء المرشحين للمناصب المحلية .

ولم يكن باستطاعة الكاتب أن يؤدي جميع هذه
الأعمال بمفرده ، لذلك كان تحت يديه هيئة من الموظفين
ممثلة فى اثنين من سكرتارى أو كتبة المدينة يشغل كل
واحد منهم منصبه لمدة ثلاث سنوات ، ويليهم كتبه الأحياء
وكان على كتبة الأحياء استلام الاقرارات المنزلية وشهادات
الميلاد والوفاة ثم القيام بمطابقتها على الواقع لترسل بعد
ذلك الى كاتب المدينة الذى يرفعها بدوره الى الكاتب
الملكى .

انشأ الرومان دورا لحفظ السجلات الرسمية فى
عواصم الأقاليم . وكانت دار المحفوظات العامة فى كل
اقليم مختصة بحفظ جميع الأوراق الرسمية مثل كشوف
النرائب وسجلات الأراضى وقوائم التعداد وشهادات
الميلاد والوفيات والعرائض ومختلف الالتماسات وكشوف
مسح الأراضى وغيرها ، وكان يشرف عليها عدة موظفين .

كما وجدت بكل اقليم دار أخرى تسمى باسم «دار
التسجيل العقارى» وكانت مختصة بإيداع كل الوثائق
الخاصة بكل المعاملات أو الصفقات التى تنأثر بها الملكية ،
وكذلك سجلات من العبيد . وكانت الاقرارات وغيرها من
العقود المرسلة الى هاتين الدارين تلتصق أطرافها فتتكون
كشوف جامعة ، كما كانت تعد كشوف أخرى تتضمن

مخصصات للوثائق تحتوى على قوائم بعناوين الوثائق .
كانت الكشوف ترتب ترتيبا أبجديا حسب الحروف
أولى من أسماء أصحاب المستندات ، كما كانت أعمدة
كشوف ترقم ليسهل الرجوع اليها عند الحاجة .

والى جانب الموظفين السابق ذكرهم كان يوجد
بباط وحرس لبوليس عاصمة كل إقليم يضاف اليهم
وظفو صومعة الاقليم الرئيسية ومساعدوهم .

والملاحظ على هذه الوظائف بوجه عام أن العليا منها
سفلها الافريق والمصريون المتأفرون ، كما غلب عليها
طابع البيروقراطى ، حتى لقد أصبحت البيروقراطية عنصرا
سيلا فى موكب الحضارة المصرية ولكن انصافا للحق
قول انها لم تكن من صنع الرومان بل كانت قديمة قدم
لحضارة المصرية مع الأهرام تبدأ وفيها تتلخص ثم أتاح
با الحكم الرومانى أكبر فرصة للنمو والازدهار .

● الفصل الثالث :

المناصب البلدية في عاصمة الاقليم

والى جانب المناصب السابقة التابعة للحكومة المركزية في الاسكندرية وجدت مناصب بلدية غلب عليها الطابع الاغريقي واهنى بها مناصب حكام البلدية ، وذلك لأن اليوناني كان لابد له في أى مكان يعيش فيه من أن يكون له أجهزة ومؤسسات معينة يشرف عليها حكام منهم . وكان على رأس هذه المناصب جميعا منصب مدير معهد التربية وقد سبق الحديث عنه (١) . ويليه منصب الرقيب *exgetes* وكانت مهمته المحافظة على التقاليد الهلينية في المدينة ، وجرت العادة على أن يشغل هذا الموظف منصب كاهن المدينة كما كان يقوم بمهمة الإشراف على ضبط الألقاب والأوضاع القانونية لسكان عاصمة الاقليم ويتضح ذلك من عملية اختيار الشبيبة كما كان له ظل من السلطة القانونية واهنى بذلك حقه في اختيار

(١) انظر من ٥٠ .

الأوصياء على النساء والقصر وذلك بالنسبة لمواطني عاصمة
الاقليم فقط . وفى حالة غياب الوصى الاصلى يحل الرقيب
مكانه .

واحتل المشرف على التعليم Kosmetes الدرجة
الثالثة فى سلك المناصب البلدية ، وارتبط اختصاص
هذا الموظف بتعليم الشبيبة ونشاطهم الرياضى فى معهد
التربية ، وخصص له الثمان من الحراس وكانت امياؤه
المالية ثقيلة لذلك حاول البعض التنصل من شغله (١) .
وقد عرض أحد الأفراد أن يدفع مبلغ ٢ تالنت (حوالى
٤٨٠ جنيه) مقابل عدم تولى هذا المنصب ولكن قبول
عرضه بالرفض . مما يدل على أن نفقاته كانت أكثر من
ذلك .

ويل هذا المنصب المشرف على السوق (المحتسب)
agoranomos واشتق اللقب من كلمة agora
اليونانية ، وتعنى السوق ، لذلك كان من الطبيعى أن
يختص هذا الموظف بالاشراف على الأسواق . كما كان
يشرف على تسجيل عقود اليونانيين وتوثيقها فى عاصمة
الاقليم . ولا نستطيع أن نحدد ما اذا كانت الرسوم التى
تحصل نظير تسجيل وتوثيق العقود تثول الى خزانة المدينة
أم الى خزانة الدولة وأن كنت أرجح انها كانت تثول الى

P. RyI, II, 71 (A.D. 192); Johnson, op. cit., p. 36x. (1)
(A.D. 250).

خزانة المدينة التي كان منصبه مرتبطا بها . وقد اختلف عدد المشرفين على الأسواق من اقليم لآخر تبعا لحجم كل اقليم ومساحته . وخصص لكل واحد منهم حارس واحد .

وخامس هذه المناصب منصب المشرف على التموين eutheniarchos ويسرى البعض انه اختص بالاشراف على تموين المدينة بالفلال ومعنى ذلك أن له اختصاصا عاما أم أنه كان مكلفا بتوزيع هبات القمح المجانية . ويبدو أن اعباء هذا المنصب المالية لم تكن بسيطة اذ تشير إحدى الوثائق الى أن المشرف على السوق قد ورث ديننا عن سابقه بلغ (٢٠٨٠ دراخمه) وخصص لهذا الموظف حارس واحد .

كان كل حاكم من هؤلاء الحكام مستقلا عن الآخر في ادارة عمله في أول الامر ولكن بمرضى الزمن أصبحوا يكونون نقابة أو لجنة Koinon أصبحت تضمهم جميعا برئاسة مدير معهد التربية ، كما كانت تضم كل من سبق له أن شغل منصبا بلديا . كما أصبحت مسئولة عن الترشيح لشغل المناصب البلدية . وفي حالة عدم وجود مرشح يصبح من الضروري استخدام الارغام .

المراكز والقرى :

انقسم كل اقليم الى عدد من المراكز Toporchial بلغت في هرموبوليس ما جنا (الاشمونين) ستة مراكز وكان يرأس كل مركز Topos مأمور يلقب بلقب توبارخيس

Toparches يسامده كاتب Topogrammateus هذا الى جانب كتبة الاحياء ورئيس جهاز الشرطة والامن والمشراف على صومعة المركز . وكان لكل مركز دار لحفظ سجلاته ووثائقه وكانت تعتبر فرعا لدار الوثائق المركزية في عاصمة الاقليم .

وانقسم كل مركز بدوره الى عدد من القرى . ووجد بكل قرية مجموعة من صغار الموظفين على راسهم كاتب القرية Komogrammateus وكان يتولى عمله بالالزام لمدة ثلاث سنوات ، وكان يدخل في اختصاصه عدة قرى . وكانت مهامه كثيرة ومتشعبة تخدم اساسا الناحية المالية اذا كان مكلفا باعداد سجل عن جميع انواع الاراضي التي تدخل في زمام قرينته وموقع كل منها ومساحتها وملاكها او مستأجريها وايجارها وضرائبها ومحاصيلها ، ومايظروا عليها من تغيير الاى سبب من الاسباب هذا الى جانب انه كان مكلفا باعداد تقرير سنوى عن حالة الفيضان والترع والقنوات ، ويدخل في اختصاصه اعداد قوائم يحصر فيها اهل القرية وعدد الرجال فيها والالتزامات المكلف بها لكل فرد ، كما كان يقوم بترشيح خليفته في المنصب وترشيح محصلى الضرائب النقدية ورئيس جهاز الشرطة والحراس بالقرية والمشراف على توزيع مياه الفيضان والمشراف على بناء القنوات ، والمشراف على نقل البضائع ومحصل ضريبة القمح الى جانب الترشيح لاعمال السخرة

البسيطة مثل حمل ضرائب القمح العينية من صومعة
القرية الى ميناء الشحن .

ويرامى كاتب القرية في الترشيح للمناصب السابقة
الا يتجاوز اختصاص هؤلاء الموظفين حدود القرية التي
يقومون بالعمل فيها ، وان يكونوا مناسبين لتولى كل منصب
من الناحية المالية . وبعد ان يتم ترشيحهم ينبغي عليهم
الا يغادروا حدود قريتهم الى مكان آخر . لكن ما هو موقف
كاتب القرية من كبار الاثرياء الذين يملكون اراضى في القرية
ولكنهم لا يقيمون فيها . هل كان يمكن ترشيحهم لشغل
بعض المناصب السابقة ؟ الواقع ان مثل هؤلاء لم يكن يتم
تسجيلهم في القرية ولكن في المكان الذي يقيمون فيه ، وبناء
على ذلك لم يكن من حق كاتب القرية ان يرشحهم لاي
منصب في القرية . وبعد ان يقوم الكاتب بتحديد أسماء
المرشحين عليه ان يرسلها الى مدير الاقليم الذي يقوم
بفحصها وكان في استطاعة الاخير ان يحذف منها ما يشاء
لذلك جرت العادة على ان يقدم كاتب القرية اكثر من اسم
لشغل المنصب الواحد ليختار منها المدير ما يشاء . اما
الاشخاص الذين لا يقع اختيار مدير الاقليم عليهم فيتم
وضعهم في قائمة الانتظار لكي يشغلوا المنصب نفسه اذا
خلا الالى سبب من الاسباب . وبعد انتهاء المدير من عملية
الاختيار يرسل هذه القوائم الى المدير العام لاعتمادها
ويبدو انه كان في استطاعة المرشحين لمنصب القرية
التهرب من شغلها عن طريق نظام المبادلة (cessio Bonorum)

وفيه يتنازل المرشح عن ثلث أملاكه لمن قام بترشيحه ليتولى الأخير المنصب . وكان من حق المرشح أن يرفع تظلمه الى الوالى مبررا الاسباب التى دفعته الى رفض شغل المنصب . ويقوم الوالى بالفصل فى مثل هذه الامور من طريق المدير العام او مدير الاقليم كما كان فى استظامه الافراد أن يرفعوا تظلمهم الى الوالى فيما يختص بمقعود تأجير الاراضى التى يشرف عليها كاتب القرية . وكان يتم الفصل فى مثل هذه المشاكل بنفس الطريقة السالفة الذكر أما سجلات الكاتب الزراعية فكان يتم تسجيلها فى دار التسجيل العقارى فى المدينة .

واشتراك الأهالى بنصيب فى إدارة قراهم بواسطة لجنة من شيوخهم . ويبدو أن العضوية فى هذه اللجنة كانت تكليفا ماما على أثرياء القرية المقيمين فيها وخاصة كبار ملاك الاراضى الزراعية . ويبدو أن الاشتراك فى عضويتها كان يحدد بنصاب مالى معين يختلف باختلاف القرى والاقاليم . وبلغت مدة عضوية هذه اللجنة سنة ومن المحتمل أن نظام العمل فيها كان دوريا . واختلف عدد الشيوخ من قرية الى أخرى تبعا لحجمها وعدد سكانها (١) . ولما كان أغلب أعضاء هذه اللجنة يجهلون

(١) بلغ عدد شيوخ القرية فى نيادلنيا (هريت - الفيوم) أكثر من ثمانية سنة ١٨٤ ، وفى كرايس (كوم أوخيم - الفيوم) أكثر من عشرة سنة ١٣٦ راجع Jouguet, op. cit., p. 220.

القراءة والكتابة لذلك كان يعين لهم كاتب القرية سكرتيرا للقيام بالاعمال الكتابية وكان يتولى عمله بالالزام .

وتعتبر لجنة شيوخ القرية بمثابة حلقة الاتصال بين الاهالى والحكومة ، وكان عليهم ان يراقبوا فلاحه اراضي القرية وأن يشرفوا على ضبط النهر . وأن يمدوا الحكومة بما تحتاج اليه من عمال لخدمتها وقت الحاجة كما كانوا مسئولين عن سداد ضرائب الدولة ، وينبغى الا نظن أن هذه اللجنة كانت تكون مجلسا للمناقشة ولكنهم كانوا مساعدين مطيعين لموظفى القرية وعلى رأسهم كاتبها الذى كانت اعمالهم تتشابه معه فى بعض الاحيان .

ووجد بكل قرية مجموعة من الحراس pholakes ولقب رئيسهم بلقب archephodos وحل هذا اللقب محل اللقب البطلمى القديم epistates وقد انتزع الرومان من رئيس حراس القرية كل السلطة القضائية التى كانت لسابقه وكان يساعدوه موظف آخر صرف باسم حارس القانون nomopholakes وكان يتم شغل هذه المناصب بالالزام ، ويشترط لشغلها نصاب مالى محدد ، كما اختلف عددهم من قرية الى أخرى ويبدو انهم كانوا يؤدون قسما معيناً قبل شغلهم لمناصبهم يتعهدون فيه بتادية عملهم بأمانة واخلاص .

واختص حراس القرية بالمحافظة على الامن والنظام فى القرية واجراء التحقيقات الاولى فى بعض القضايا

كما كان كبار موظفي الاقليم يصعدون الأوامر لرئيس الحراس بالقام القبض أو الافراج عن بعض الاشخاص . وقد استتبت حالة الأمن في أوائل العصر الروماني . وأغلب الشكاوى التي لدينا عبارة عن منازعات ومشاجرات من النوع البسيط مثل سرقة المحاصيل الزراعية والمواشي والنزاع حول الميراث . أما الجرائم الكبيرة فكانت نادرة بوجه عام . وكان يعهد لبعض الحراس بالقيام بأعمال معينة أثناء الفيضان لمراقبة النهر ، كما كلف بعضهم بحراسة صوامع الغلال العمومية فيها .

● الفصل الرابع :

المدن الاغريقية

بلغ عدد المدن الاغريقية في مصر ايام البطالة اربعة مدن هي : الاسكندرية ونقراطيس في غرب الدلتا وبطلمية في أقصى الصعيد ، وبريتوريوم (مرسى مطروح) ثم أسس الامبراطور هادريان مدينة خامسة في مواجهة اقليم هرميوبوليس ماجنا (الاشمونين) واطلق عليها اسم اثينوبوليس سنة ١٢٠/١٣١ م - وبالرقم من أن الاسكندرية كانت عاصمة الولاية وكانت ثاني اعظم دول البحر المتوسط الا أن مصادرنا عن ادارتها البلدية قليلة بسبب رطوبة التربة التي لم تحفظ لنا وثائقها البردية وأهم ملامح استقلال المدن الاغريقية أن يكون لها مجلس للشورى Boulé وجمعية شعبية Ecclesia ولكن مصادرنا ولكن مصادرنا لقليلة لا تشير الى وجود أى منها في العصر الروماني . وتكون الجهاز البلدى فى الاسكندرية من مجموعة الموظفين وعلى رأسهم مدير معهد التربية ، والرقيب ، والمشراف على التعليم ، والمشراف

في التموين ، والمحتسب أو المشرف على السوق والكاهن
neocoros ولا نستطيع أن نحدد شروط تعيينهم في هـ
المناصب وهل وجدت هذه المناصب منذ الفتح أم بعد ذلك
وهل شملت سلطتهم كل السكان أم اقتصرت على
المواطنين المتمتعين بحقوق المواطنة الاسكندرية فقط
ولكن الذي نعرفه بالتأكيد أن مجموعة الموظفين السابقين
كانوا يكونون لجنة تحت رئاسة مدير معهد التربية (١)
الذي كان يقوم في أغلب الأحيان بدور الرعيم الشعبي ضد
الحكم الروماني (٢) ، وكان يضاف اليهم أعضاء آخرون
يعينهم الامبراطور شخصيا وكانوا في العادة من عبدة
المحررين ليكونوا بمثابة عيون له على هذا الجهاز الشعبي
وشغلت جميع المناصب السابقة عن طريق الانتخاب
المواطنون الاسكندريين فيما عدا وظيفة الكاهن التي كانت
تسفل بواسطة الاقتراع بين المتقدمين .

وانقسم مواطنو الاسكندرية الى فئات مختلفة
وكانوا يدرجون في قبائل phylai واحياء ، وكانت
أسماء الاحياء أكثر ثباتا من أسماء القبائل التي كانت
تتغير باستمرار . وقد وافق الامبراطور كلوديوس على
أن يطلق اسمه على أحد قبائل الاسكندرية ، لذلك حرص

(١) El-Abbadi, « The Gerousia in Roman Egypt », (١)

JEA, Vol. 50, 1964, pp. 164-9.

(٢) راجع مجموعة أعمال الشهداء الاسكندريين

Mosurillo, The Acts of Pagan Martyrs, Oxford, 1954.

كل مواطن سكندري على ان يذكر الحى الذى يقيم فيه
بعد ذكر اسمه مباشرة .

اما المدن اليونانية الثلاثة القديمة فعلى الرغم من
قلة مصادرها عنها الا ان ما لدينا يكفي لاثبات انها
احتفظت جميعا بنظام المدينة اليونانية ، وكان لكل منها
حكامها المنتخبون مثل مدير معهد التربية والرفيق
والمشرف على التعليم ومدير التموين والمشرف على
السوق ومجلس خاص بكل منها ، كما كان لكل مدينة
حقوق المواطنة الخاصة بها .

اما مدينة انتينوبوليس (الشيخ عبادة بالقرب من
اسيوط) فقد أسسها الامبراطور هادريان عند زيارته
لمصر سنة ١٣٠/١٣١ . اذ شعر بحاجة صعيد مصر الى
مركز جديد لاشعاع الحضارة الهلينية فيها وسمى
المدينة بالاسم السابق تخليدا للذكرى صديقه المقرب
انتينوس Antinoos الذى كان مقربا اليه وغرق فى
النيل وتقول بعض الأساطير : انه قدم نفسه قربانا للنيل
لاسترضائه لكي ينقذ سيده من كارثة أوشكت ان تقع
به . وقد حزن الامبراطور لموته حزنا شديدا وخلد ذكراه
باطلاق اسمه على المدينة الجديدة واصبح فيما بعد الها
للمدينة باسم اوريرا انتينوس (osirantinoos) .

اختار الامبراطور سكان المدينة من بين مواطنى
بطلمية والطبقات اليونانية الممتازة فى اقليم ارسينوى

والمحاربين القدماء الذين كانوا يحصلون بعد تسريحهم
تسريحا مشرقا من القوات المساعدة أو الأسطول على
الجنسية الرومانية مع حق الزواج .

وقسمت المدينة الى احياء وانقسم الحي بدوره الى
وحدات سكنية وكان بالمدينة اربعة احياء وفتح الامبراطور
للسكان امتيازات عديدة منها حق الزواج من المصريات
وامفاؤهم من الخدمات الالزامية ، والاعفاء من واجب
القيام بدور الوصاية القانونية الا في حالة القصر من
مواطني المدينة والاعفاء من ضريبة المبيعات على العقارات
والعبيد ومن المكوس المفروضة على السلع المستوردة ،
ومن دفع ضريبة الرأس ، كما يبدو انه منحهم اقطاعات
من الأرض الى جانب انهم كان لهم الحق في تعليم ابنائهم
على نفقة الامبراطور اذا قام الآباء بتسجيل الابناء خلال
٣٠ يوما بعد ولادتهم . وقد اقرت هذه الحقوق
والامتيازات كثيرا من الناس بالاستيطان في هذه المدينة
الوليدة .

• الفصل الخامس :

اصلاحات القرن الثالث : انشاء مجالس الشورى

طرا على مدينة الاسكندرية وعواصم الاقاليم تغيير هام سنة ٢٠٠، وذلك عندما منحها الامبراطور سبتيموس سيفروس مجالس للشورى عقب زيارته لصر سنة ١٩٩ م ٢٠٠ م ومما لا شك فيه انه كان يوجد عدة دوافع وراء انشاء مجالس الشورى في الاسكندرية وعواصم الاقاليم وتتلخص فيما يلى :

اولا : سوء اوضاع البلاد من الناحية الادارية الى جانب المشاكل الاقتصادية المتعددة .

ثانيا : شجع الامبراطور على اتخاذ هذه الخطوة رغبة الاغريق في أن يكون لهم دور في حكم اقاليمهم .
أضف الى ذلك مرايا وجود مجلس مشترك يشترك فيه اثرياء المواطنين ويكون له دور في ادارة المدينة ويستطيع أن يتحمل بعض الأعباء المالية من الحكومة .

تكوين المجلس :

تكون مجلس الشورى Boulé في الاسكندرية
وهو اصم الاقاليم من الطبقة الممتازة ويأتي على راسها
حكام البلدية بل ان معظم اعضاء كل مجلس والذين قدر
مددهم بحوالى ١٠٠ عضو كانوا يشغلون مناصب بلدية
الى جانب عضويتهم في المجلس أو سبق لهم ان شغلوا
المناصب البلدية . ومن المستبعد ان مجلس الشورى
كان ينعقد بدون حضور سائر اصحاب المناصب البلدية .
ولم ينته القرن الثالث حتى زال الحد الفاصل بين
الفريقين فأصبحت كلمة archôn (أى حاكم من حكام
البلدية) ترادف كلمة عضو مجلس الشورى .

ويدور السؤال الآن حول الطريقة التى تكون بها اول
مجلس للشورى في كل اقليم . من المحتمل ان يكون قد
تم عن طريق تعيين اعضاء المجلس بواسطة نقابة الحكام
البلدية (Koinon) أو بواسطة مندوبين من الامبراطور
والوالى والمدير العام ومدير الاقليم وبعض الاثرياء . واذا
صدق هذا الافتراض فهل كان في استطاعة هؤلاء الافراد
المعينين ان يرفضوا عضوية المجلس عن طريق التنازل من
ثلث املاكهم ؟ من المحتمل في حالة صحة هذا الافتراض
بان هذه القاعدة لم تطبق في حالة تكوين اول مجلس لأن
المواطنين من اثرياء كل مدينته كانوا في غير حاجة الى
استخدام هذا الحق لأن تكوين المجلس الوليد والاشترك

في عضويته كانت معقد آمال هذه الطبقة الارستقراطية وحلما من أحلامهم . وهناك افتراض آخر وهو أن يكون قد تم تشكيل أول مجلس عن طريق الانتخاب المقصور على أعضاء هيئة حكام البلدية ولكن هذه العملية كانت تعكس روح العصر واتجاهاته (١) .

امتيازات أعضاء المجلس وأعبائهم :

تمثلت امتيازات أعضاء مجلس الشورى في اللقب التشريفي الذي كان يحمله كل منهم والذي كان يحرم على ذكره دائما . ويرى البعض (١) أنه كان لأعضاء المجلس من أصحاب الأراضي الزراعية بعض الامتيازات ، ولكن إذا صدق هذا الافتراض فما هو الامتياز المقابل لأعضاء المجلس من غير ملاك الأراضي الزراعية أو كبار المستأجرين لأراضي الدولة وكبار مقرضى الأموال من أعضاء المجلس . أما أعبائهم المالية فتتمثل في كونهم مسؤولين بوصفهم ضامنين لمن يتم ترشيحهم وتعيينهم في الوظائف العامة .

ويرأس كل مجلس رئيس لقب بلقب Prytanis ويرى بعض المؤرخين أنه كان يشغل منصبه عن طريق تعيين الوالى له ، ورأى ثالث يجمع بين الرأيين السابقين وهو

(١) Meautis, Hermoupolis la grande, Loussan, 1916, p. 129.

أنه كان يتم انتخابه أولا بين أعضاء المجلس ثم يرفع هذا الأمر فيما بعد للوالى للتصديق عليه . ويبدو أنه لم يكن هناك سلك معين يشترط لتولى هذا المنصب بخلاف مضوية مجلس الشورى كما هو واضح من الوثائق التى لدينا . وكانت مدة الرئاسة سنة ويمكن تجديدها . وكان رئيس المجلس مسئولاً عن كل أعمال المجلس .

أعمال المجلس :

وتتمثل أهم أعمال المجلس فى الترشيح لشغل مناصب حكام البلدية واختيار بعض أعضائه للقيام بالإشراف على بعض أعمال البلدية مثل الإشراف على أعمال البناء والصيانة فى معهد التربية وأعداد مواد البناء والصيانة اللازمة لذلك فكان هؤلاء المشرفون يقومون بالتعاقد مع المقاولين والأعمال لشراء المواد المختلفة . وكان من حق المشرف فى حالة عدم تنفيذ التعاقد لشروط العقد أن يرفع هذا الأمر الى المحاكم باسم إدارة المدينة المالية . ويتم أمام المجلس اختيار (التومارك) الذى أصبح يقوم الآن بتحصيل مجموعة من الضرائب . كما يختار المجلس صراف البلدية من بين أعضائه الى جانب انتخاب محصلى ضرائب القمح فى صوامع الاقليم ، الى جانب تعيين نظار ضياع الدولة واختيار الموظفين المختصين بجمع ونقل وتسليم المواد الغذائية الخاصة بالحامية الرومانية . هذا الى جانب تأجير اراضى المدينة واختيار بعض المشرفين على

الامن فى المدينة وايضا المشرفين على سجلات البلدية . كما
اشترك المجلس مع مدير الاقليم فى تعيين موظفى الامن فى
المدينة مثل قائد حرس الليل *nuktosstrategos* والموظف
الذى حمل لقب (*eirenopchos*) كما اشرف المجلس
على خزانة البلدية ، ففي اوائل كل عام يقوم المجلس
بوضع ميزانية عامة للمدينة يراعى فيها الموازنة بين
مصادر الدخل والمنصرف . ولم تكن هذه الميزانية ثابتة
بأى حال من الأحوال لأنه لم يكن فى استظامه المجلس أن
يحدد مسبقا عدد الذين سوف يحصلون على البطولات
الرياضية أو أولئك الذين سوف يحققون الفوز فى
المسابقات الموسيقية . وأشرف رئيس المجلس على الناحية
المالية للبلدية وساعده فى ذلك صراف البلدية (*Tamias*)
وعدد آخر من الموظفين .

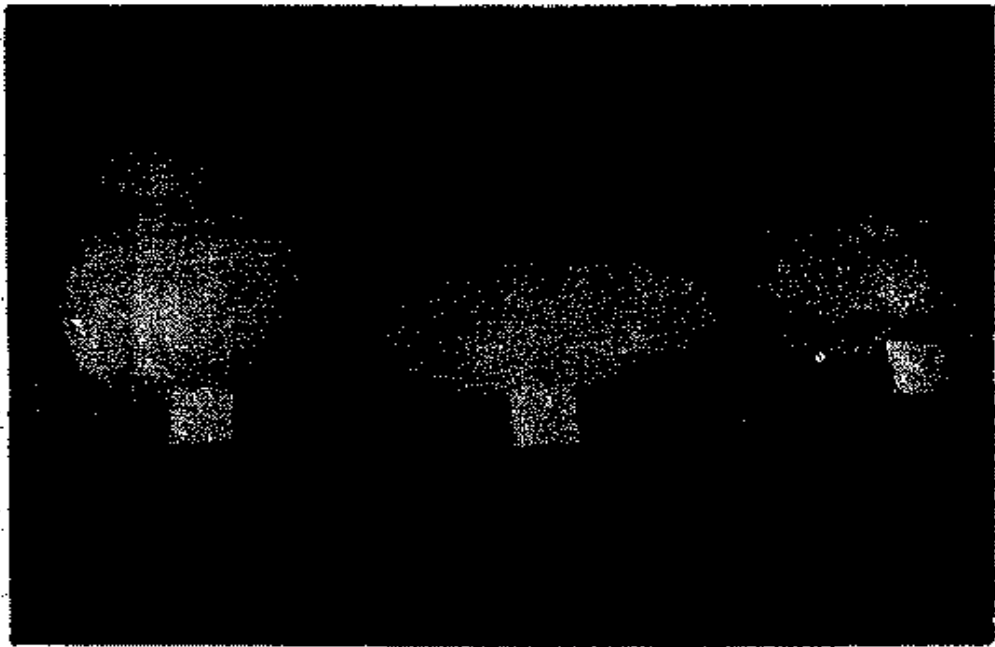
كان المجلس يؤدى جميع هذه الأعمال فى داره التى
عرفت باسم (*Bouleutrion*) وبالرفق من أن المجالس
كانت مسئولة عن جوانب كثيرة من النشاط
الإدارى والاقتصادى فى الاسكندرية والأقاليم إلا أن والى
مصر ومديرى الأقاليم كانوا هم المسئولين الحقيقيين عن
سير العمل ، إذ كان المجلس يقوم بانتخاب الحكام
والموظفين طبقا لأوامر الوالى والمدير ، كما كان يحصلوا
ضرائب القمح النوعية يرسلون تقاريرهم الى المدير عن
حالة الأراضى ومنتجات الضياع ، كما ظل الاشراف على

القطاع القضائي في قبضة الحكومة المركزية وكذلك الأمن العام . كما لم تقم المجالس بأي دور فيما يختص بتعيين صغار الموظفين في القرى . وعلى أي حال فإن هذا لا يقلل من أهمية الدور الذي لعبه مجلس الشورى في حياة كل اقليم - ولكن لم يكن لإنشاء مجالس الشورى تأثير جدير ومميق على النظام المالي والإداري في مصر ولكنه كان التطور الطبيعي لنقابة الحكام في كل عاصمة اقليم بعد ازدياد عدد أعضائها .

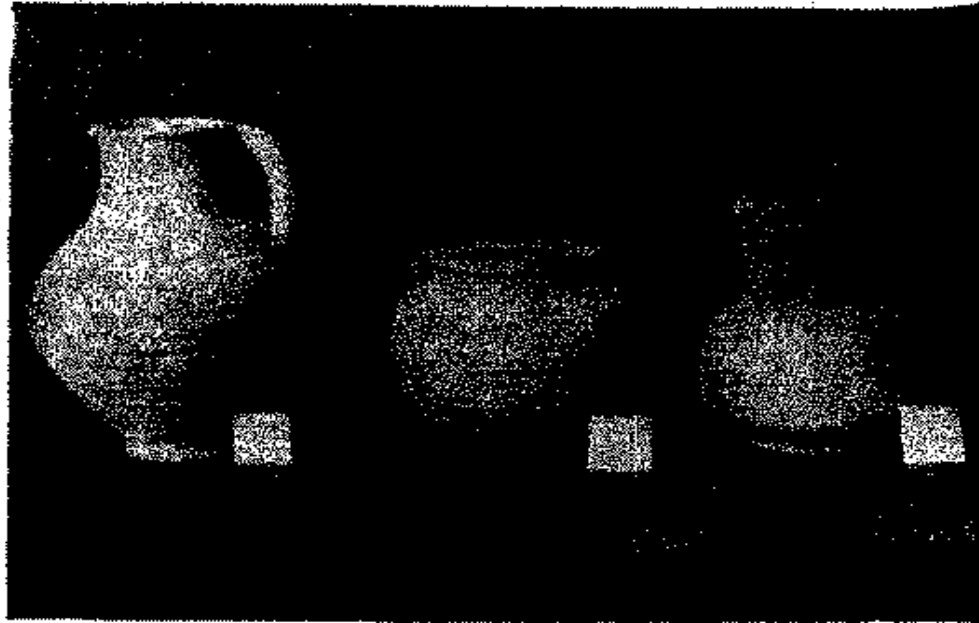
من هذا العرض السريع يتضح لنا أن الإمبراطور سيبتيموس سيفروس لم يهدف بهذا الإصلاح إلى تحقيق الاستقلال المحلي المثالي ، والدليل على ذلك أن ملامح التغيير كانت فاترة ، ولكنه كان يريد الاحتفاظ بسيطرة الحكومة على كل أدوات الجهاز الإداري إلى جانب إتاحة الفرصة للحكومة الرومانية في مصر من سد احتياجاتها من الموظفين بالإضافة إلى ضمان حقوقها المالية ، هذا مع إرضاء الأرستقراطية المحلية لإحساسهم بأنهم أصبح لهم دور في إدارة شؤون الإقليم . وقد كلفهم هذا الإحساس كثيرا من الأعباء المالية حتى أنه في أماكننا أن نقول إن إنشاء مجالس الشورى في عواصم الأقاليم كانت الخطوة الخامسة التي انتهت بالقضاء على طبقة المتأخرين المتوسطة في البلاك . ولا ننكر أن هذا الإصلاح قام بتنشيط الجهاز الإداري بعض الشيء ، ولكنه ما لبث أن عاد يشكو وطأة

المرض مرة أخرى حتى قام الامبراطور ديقلديانوس
باصلاحاته الجزرية سنة ٢٨٤ م . والتي دخلت بها مصر
مصرًا جديدًا من تاريخها وهو العصر الذي يسمى باسم
العصر البيزنطى .

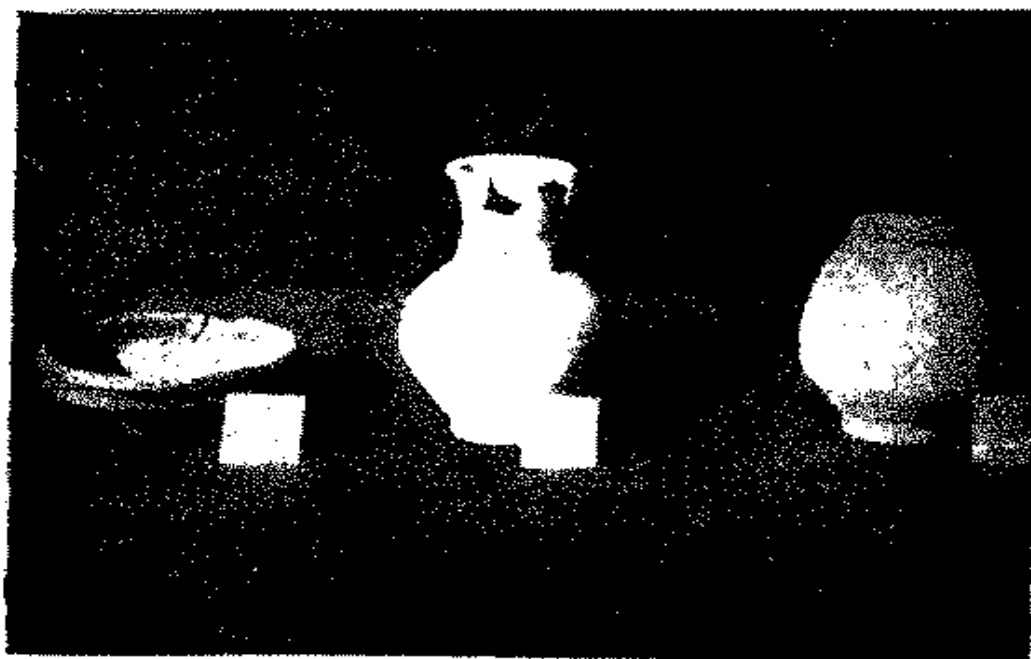
اللوحات



شكل (١) أواني فخارية - حطائر كلية الآداب
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) الفيوم ١٩٧٣



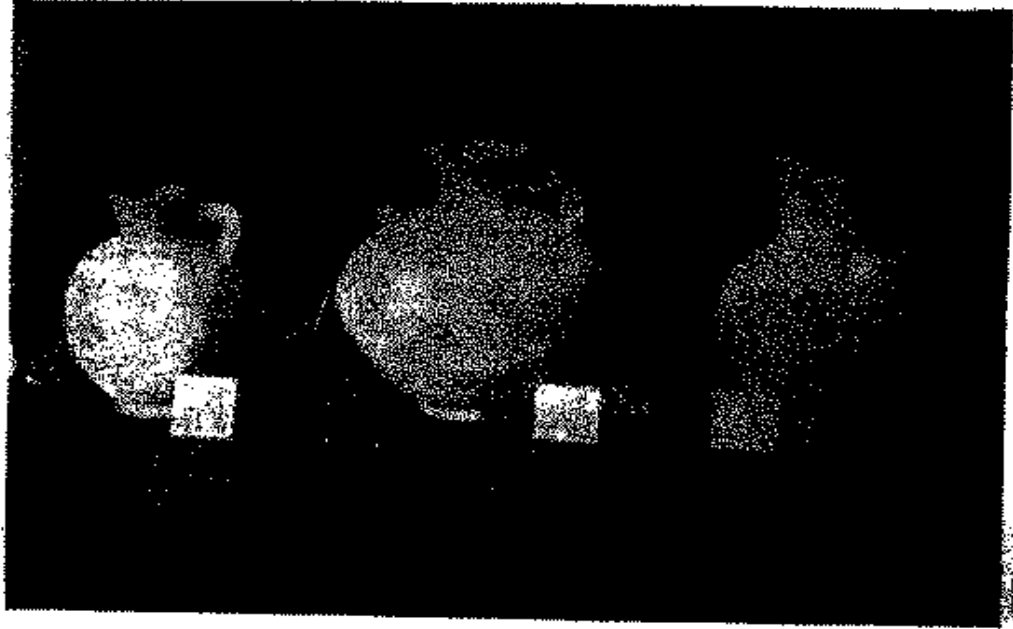
شكل (٢) أواني فخارية - حطائر كلية الآداب
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) - الفيوم ١٩٧٣



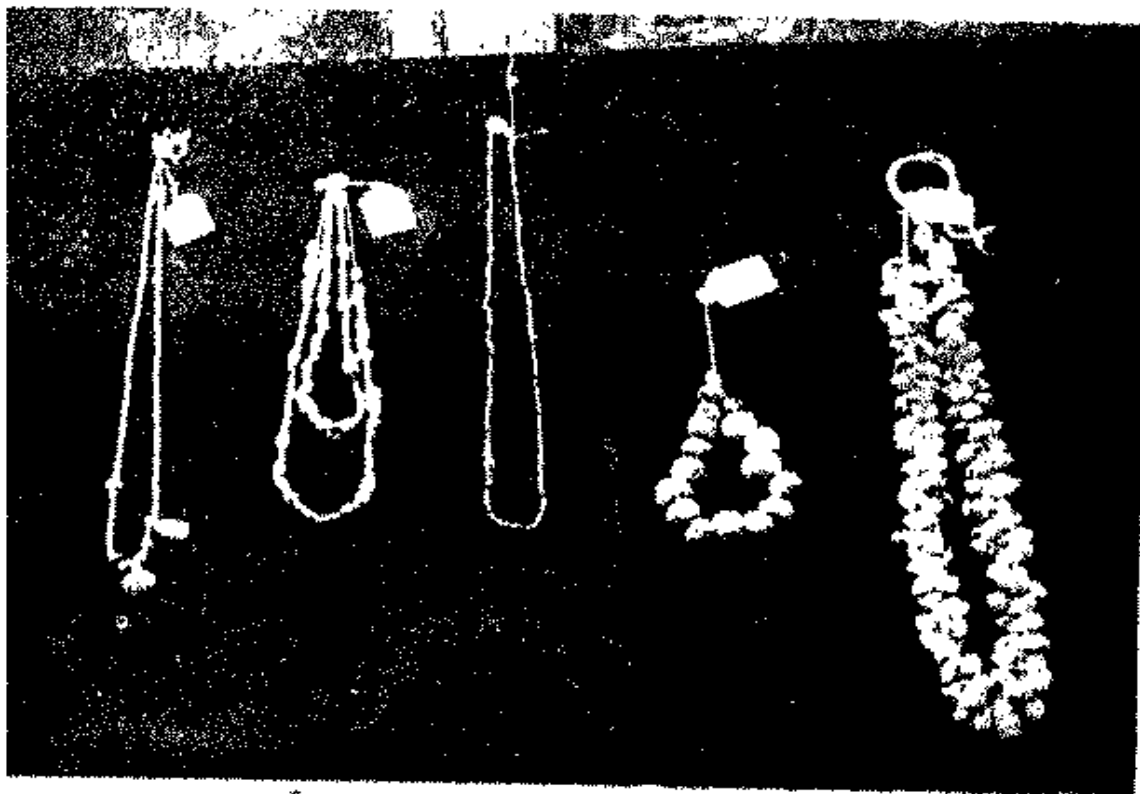
شكل (٣) أواني فخارية - حفائر كلية الآداب ،
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) - اليوم ١٩٧٣



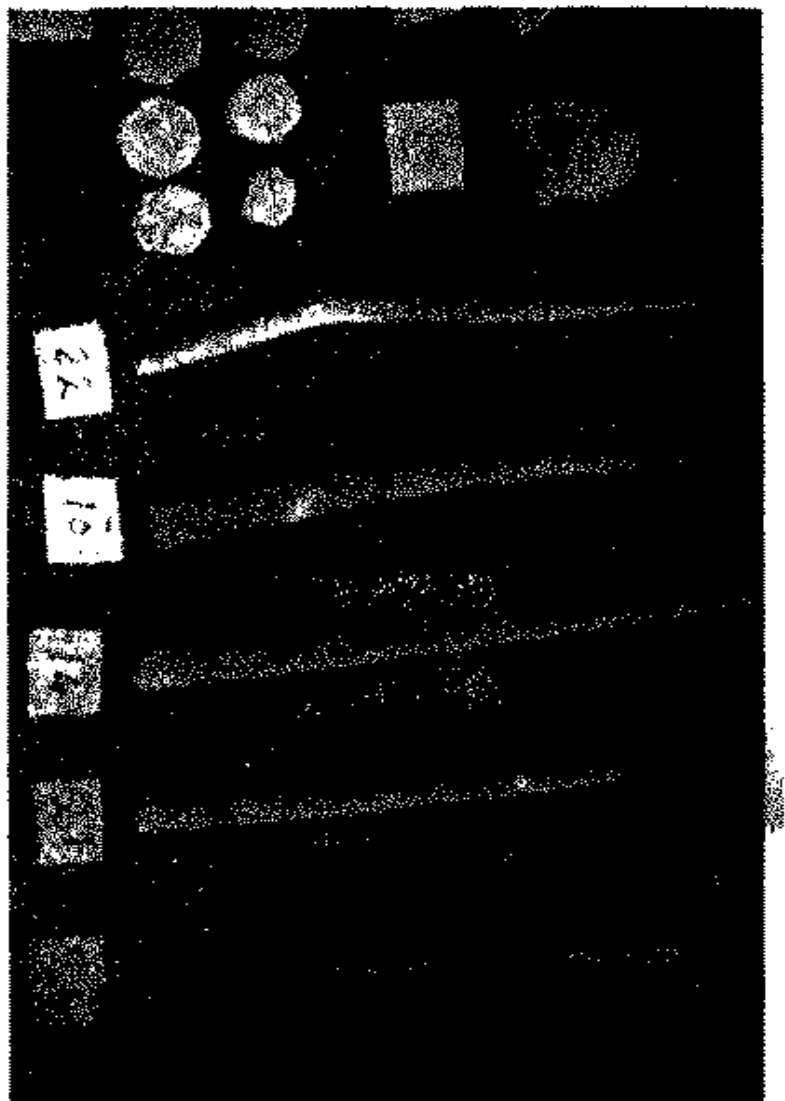
شكل (٤) أواني فخارية - حفائر كلية الآداب ،
القاهرة ، كرانيس (كوم أوشيم) - اليوم ١٩٧٣



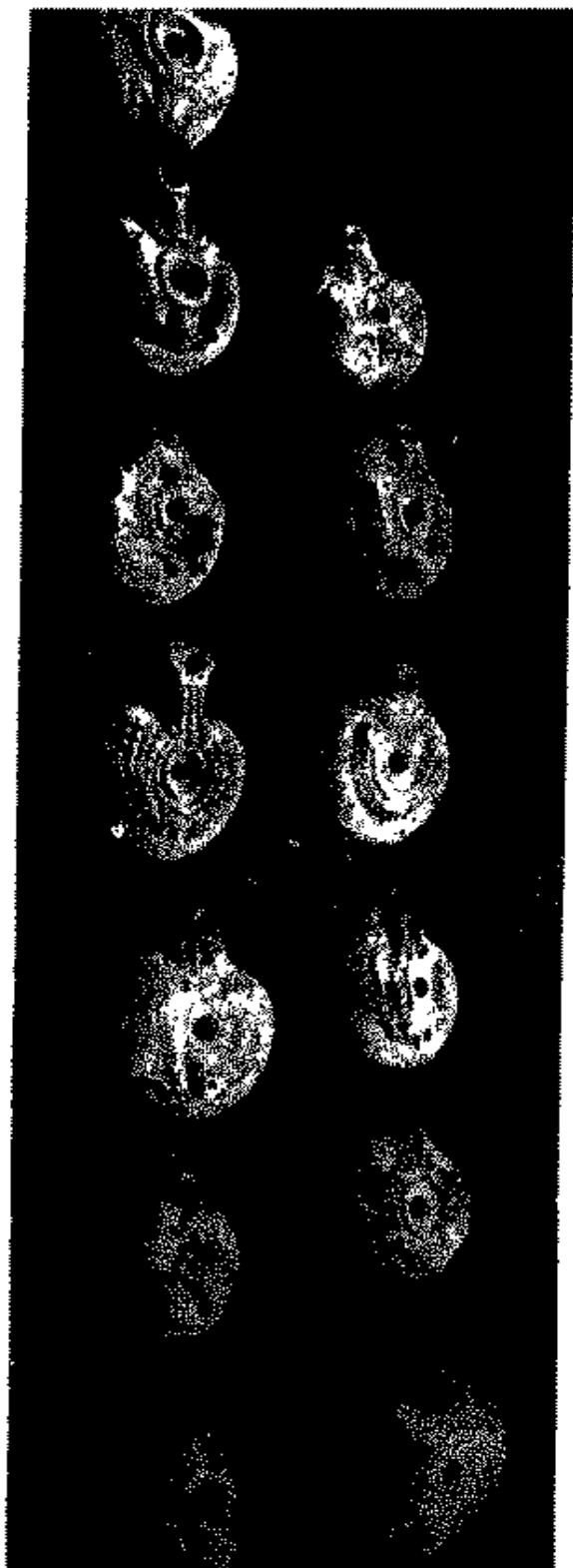
شكل (٥) اواني فخارية - طائر كلية الآداب ،
 القاهرة ، كراليس (كوم أوشيم) - الفيوم ١٩٧٣ .



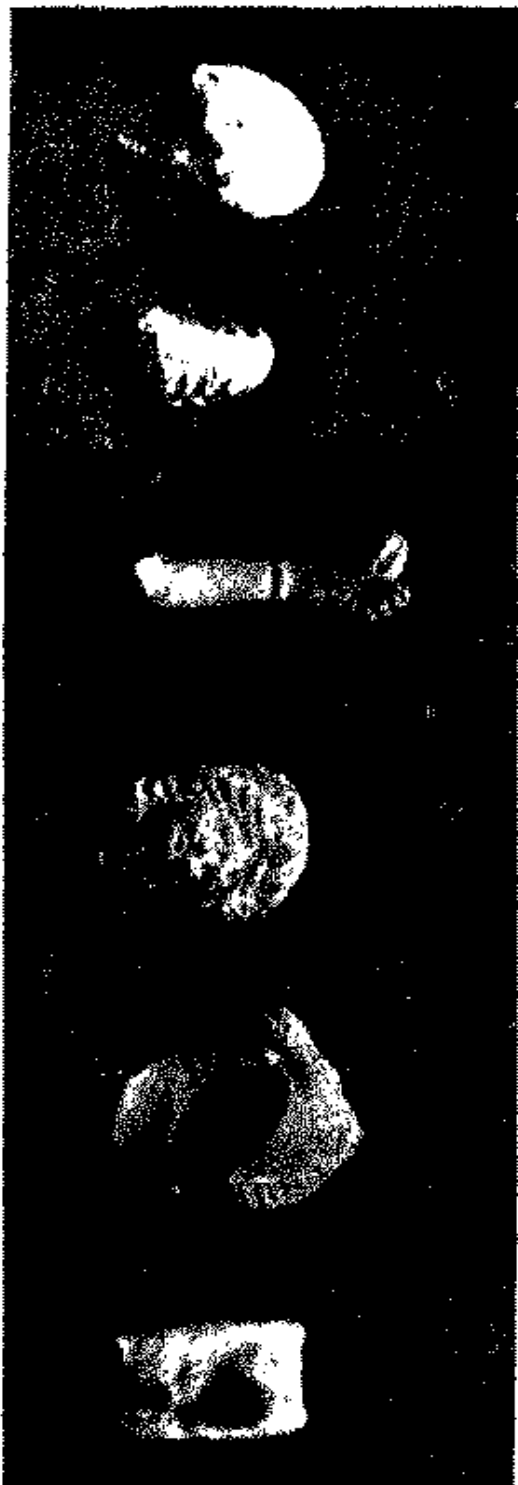
شكل (٦) بعض الحبل المصنوعة من الخرز والعاج -
 حفائر كلية الآداب ، القاهرة ، كوانيس (كوم أوشيم) -
 اليوم ١٩٧٣



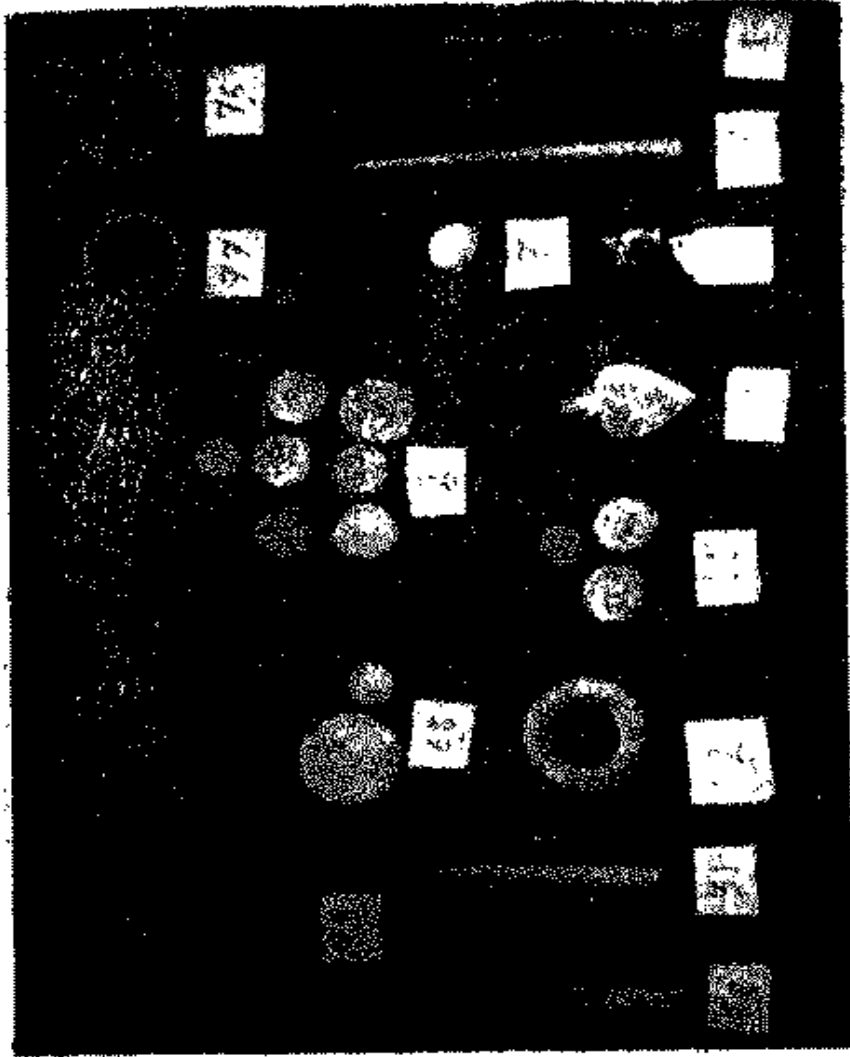
شكل (٧) مقارن من النماذج والنظم وحالات متكررة - حطائر كلية الآداب ، القاهرة -
 كرايس (نوم أوشيم) - القيوم ١٩٧٣



شكل (٨) بعض المنتجات من الصاج والمطعم - مطبخ كلية الآداب ، القاهرة -
 كراتيس (كوم اوشيس) - ١٩٧٣



شكل (٦) أجزاء من بعض التماثيل المستخرجة - حفائر الكلاب ، القاهرة ،
 كرافيس (كوم أوشيم) - التقيوم ١٩٧٢



شكل (١٠) بعض المغارذ وقطع من العملات وأدوات التزيين وبعض قطع من العمل
- حفائر كلية الآداب ، كرايس (كوم اوشيم) - الفيوم ١٩٧٣

قائمة المراجع

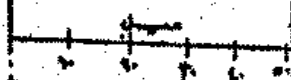
أولا - المراجع الأوربية

1. P. Herm. : Corpus Papyrorum Hermopolitanorum, C. Wessely, Leipzig, 1905.
2. P. Lond. : Greek papyri in the British Museum, F. G. Kenyon and H.I. Bell, at present, 5 vols., 1893-1917.
3. P. RyI. : Catalogue of the Greek papyri in the John Rylands Library, Manchester, A.S. Hunt, J. de M. Johnson, v. Martin, C.H. Roberto, and E.G. Turner, Manchester, 1911-1952. 4 vols., in 1965.
4. P. Sarapion : Les archives de Sarapion et de ses fils, une exploitation agricole aux environs d'Hermoupolis Magna (de 90 à 133 D.C.), Le Caire, 1961.
5. H.I. Bell : Cults and Greeds in Graeco-Roman Egypt, Liverpool, 1953.
6. H.I. Bell : « The Constitutio Antoniana and the Egyptian Poll-tax », JRS, 37, 1947.
7. M.P. Charlesworth : Trade Routes and Commerce of the Roman Empire, Cambridge, 2nd ed., 1926.
8. P. Collart : « A l'école avec les petits Grecs d'Egypte », Chronique d'Egypte, II, 1936.
9. M.A. El-Abbadi : « The Gerousia in Roman Egypt, JEA, 50, 1964.
10. S.R.R. Ghanville : The Legacy of Egypt, Oxford, 1957.
11. D.B. Harden : Roman Glass from Karanis found by the University of Michigan.
12. A.C. Johnson : Roman Egypt to the Reign of Diocletian, Baltimore, 1937.

13. A.H.M. Jones : « Another Interpretation of the Constitutio Antoniana », *JRS*, 26, 1936.
14. P. Jouguet : « La vie municipale dans l'Egypte Romaine », Paris, 1911.
15. J. Lesquier : *L'Armée Romaine d'Auguste à Diocétien*, Le Caire, 1918.
16. M. Meautis : *Hermoupolis La Grande*, Louvain, 1916.
17. S.J. Moser : *The Acts of the Pagan Martyrs (Acta Alexandrinorum)*, Oxford, 1554.
18. J. Schwart : « La terre d'Egypte au temps du Trajan et d'Hadrian, archive de Sarapion », *Chronique d'Egypte*, XXXIV, 1958.
19. A. Swiderski : « La propriété foncière privée dans l'Egypte de Vespasien et sa technique agricole d'après P. Lond. 131. Recto », *Bibliotheca Antiqua* I, 1960.
20. V. Tcherikover : « Syntaxis and Laographia », *JJP*, IV, 1950.
21. S.L. Wallace : *Taxation in Egypt from Augustus to Diocétien*, London, 1938.
22. J.G. Winter : *Life and Letters in the Papyri*, Michigan, 1933.
23. R. Wipszycka : *L'industrie textile dans l'Egypte Romaine*, Wrocław, 1965.
24. G. Zlatko : « Papyri scolastici », *Aegyptus*, 41, 1961.

ثانياً - المراجع العربية

- ١ - د. سعاد محمد ماهر :
البحرية في مصر الإسلامية وأثارها الباقية، القاهرة، ١٩٦٧
- ٢ - د. عبد اللطيف أحمد علي :
مصر والامبراطورية الرومانية في ضوء أوراق البردي، القاهرة، ١٩٦٣
- ٣ - د. عبد اللطيف أحمد علي ود. محمد صابر خليفة :
أساطير اليونان، القاهرة، ١٩٥٩



فہرس

Y

الباب الأول

الحياد الاجتماعي

٩	- الفصل الأول : طبقات المجتمع
٣١	- الفصل الثاني : العلاقات الاجتماعية
٤١	- الفصل الثالث : الحياة الثقافية
٤٩	- الفصل الرابع : النشاط الرياضي
٥٥	- الفصل الخامس : السياسة الدينية

الباب الثاني

الحياة الاقتصادية

٦٥	- الفصل الأول : الزراعة
٨٣	- الفصل الثاني : الصناعة
٩١	- الفصل الثالث : التجارة
٩٧	- الفصل الرابع : الضرائب والالتزامات العامة

الباب الثالث

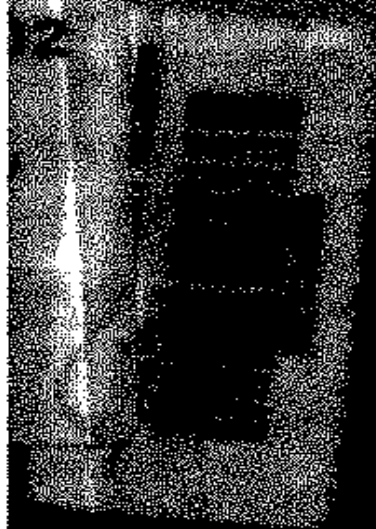
النظام الإداري

١٥٠	الفصل الأول :	الادارة المركزية في الاسكندرية
١٢٩	الفصل الثاني :	ادارة الاقاليم
١٢٧	الفصل الثالث :	المناصب البلدية في عاصمة الاقليم
١٢٥	الفصل الرابع :	المكنن الاخرى
١٢٤	الفصل الخامس :	اصلاحات القرن الثالث : انشاء ومجالس الشورى
		الفصول
		اللوحات
		المراجع

ملحق الكتاب

يقيم بعض علماء الاجتماع الاجتماعي والثقافي الاقتصادي والسياسي
 التاريخي الحديث في العصر الروماني في الفترة بين ٢١٠ إلى ٢٢٠ م.
 ٢٨٤ الهجرية

وكانت هذه الدراسة من المؤلفين العرب القلائد في التاريخ الحديث
 والتي لم تعرف في السنوات الأخيرة العالمية التي كانت في السابق
 تحت اسم من مؤرخي العالم الأوربي في تلك الفترة.



To: www.al-mostafa.com